الجمهورية العربية السورية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
المعهد العالي لإدارة الأعمال

الاستدامة ومتطلبات الإفصاح عن المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة وضرورة تطبيقها في سورية

مشروع أعد لنيل درجة الماجستير في إدارة الأعمال

(قانون الأعمال)

إعداد الطالب

ميشيل نزار معماري

إشراف

الدكتور هيثم الطحان الزعيم

2023 -2022

الإهداء

هذا العمل هو ثمرة جهد وأيامٍ من الصبر والبحث والتأمُّل وكما أنه قبل كل شيء، خلاصة لمشيئة القدر الذي حاك في البداية أصعب اللحظات التي عدلت وجهتي من الحرفة والعمل اليدوي إلى طريق التحصيل الأكاديمي الذي بدوره مهّد لي الطريق لأمتهن العمل في المجال المصرفي، وكانت الحكمة أن العلم هو السبيل للارتقاء بكافة المجالات وهو بحق كان وما يزال مفتاح لأبواب التطور والتنور والنجاح في حياتي.

إلى عائلتي التي كانت هدايتي للمسار وسبب النجاح، إلى الآمال التي أشعلت الشغف بداخلي بعطائها ومحبتها وصبرها، إلى من كان وجهتي وملاذي الآمن كما المعبد، إلى من أعاد الروح لجسدي والنبض لقلبي فأنجز بذلك المستحيل وكان المنارة التي حولت التحديات إلى الشراع الذي حملني إلى شواطئ النجاح، إلى من احتفوا بخطى النجاح الصغيرة قبل الكبيرة. أسأل الله أن يردُّ لكم أضعاف الخير الذي زرعتموه، ولتكن هذه الصفحات دليلًا على سعيي الدائم لأن أكون الابن الذين تمنيتموه، أعاهدكم بأن أكون السند لكم دوماً والجبل الذي لا يهتز مهما حملت الدنيا من مصاعب.

إلى أصدقائي مجموعة العمل، رفاق الرحلة العلمية، لكم مني كل الشكر والتقدير لروح الفريق التي جعلت من كل تحدٍ فرصة لتعلم الجديد ولحواراتكم الثرية التي أضاءت مسار الرحلة، لحظات التعاون التي جمعتنا لا تنسى. أنتم عائلتي الثانية التي حظيت بها هدية من الله.

للمعهد العالي لإدارة الأعمال، شكرًا لافتتاح تخصص "قانون الأعمال" الذي خطّ طريقاً جديداً نحو التميز بالتحصيل العلمي في سورية. للدكتور المشرف واللجنة، لكم مني جزيل الامتنان على توجيهكم الدقيق وتقييمكم المنصف.

الملخص

هدفت الدراسة الحالية إلى بيان مفاهيم الاستدامة والمعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة من حيث نشأتها وتطبيقها ومتطلبات الإفصاح عنها ومراجعتها، وبيان جهود الهيئات والمنظمات الدولية وأسواق الأوراق المالية في إصدار تشريعات ومبادئ وأطر تنظيمية والعمل على درستها، وبيان مدى الاهتمام المتزايد حول العالم نحو تطبيق مفهوم التنمية المستدامة بأبعاده الثلاثة، ودراسة التشريعات والأدلة الاسترشادية التي صدرت من قبل هيئات وأسواق الأوراق المالية في المنطقة العربية، باستخدام المنهج الوصفي من خلال تحليل بيانات ومحتويات الأنظمة والتشريعات وطرق التطبيق الاختيارية عند بدء التطبيق للوصول إلى الإلزامية بما يحقق متطلبات الاستدامة في الاقتصاد ورفع مستوى إفصاح الشركات حول دورها بممارسات المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة المثلى وما تشكله من فرص ومخاطر من الممكن أن تؤثر على كافة أصحاب المصلحة.

كما خلصت الدراسة إلى عدد من التوصيات أهمها ضرورة تضافر جهود الوزارات المعنية والجهات الرقابية في سورية لتحقيق متطلبات التنمية المستدامة من خلال إصدار سياسات ولوائح وقواعد جديدة في مختلف قطاعات الاقتصاد والحاجة إلى زيادة الوعي والإحاطة بالمفاهيم الأساسية لإعداد تقارير استدامة الشركات ومتطلبات الإفصاح عن معلومات استدامة الشركات بما تتضمنه من المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة، والتوصل إلى دليل استرشادي مقترح لإصداره من قبل سوق دمشق للأوراق المالية.

Abstract

This study aimed to explain the concepts of sustainability, environmental, social, and governance ESG standards in terms of their origin, application, and the requirements of disclosure and review by External Auditors, and to explain the efforts of international bodies, organizations, and stock markets in issuing legislation, principles, and regulatory frameworks, and analyze them. This study also indicates the extent of the growing interest around the world towards applying the concept of sustainable development in its three dimensions ESG, and studying the legislation and guidelines issued by stock markets authorities in the Arab region. Using the descriptive approach by analyzing the data and contents of the regulations and legislation and gradual application from the optional approach to reach the mandatory one, in order to achieve the requirements of Sustainable Economy SE and enhance the level of disclosure practices for companies regarding the social, environmental and governance standards and to disclose the opportunities and risks that might affect the interest of all stakeholders.

The study also provided several recommendations, the most important is the need for intensive efforts of relevant ministries and regulatory authorities in Syria to apply the requirements of sustainable development by issuing new policies, regulations and rules for various sectors of the economy and increase the awareness of the basic concepts for preparing sustainability reports as well as the requirements for disclosing information about environmental, social and governance standards, and drafting a proposal for a guideline to be issued by the Damascus Stock Exchange.

فهرس المحتويات	
الموضوع	رقم الصفحة
1. الفصل الأول (الإطار العام للدراسة)	6
1.1. المقدمة	7
1.2. مشكلة الدراسة وأسئلتها	9
1.3. أهمية الدراسة	9
1.4. أهداف الدراسة	10
1.5. متغيرات الدراسة	10
1.6. منهج الدراسة	11
1.7. مصطلحات الدراسة	11
1.8. حدود الدراسة	14
1.9. محددات الدراسة	14
1.10. ملخص دراسات سابقة وما يميز هذه الدراسة عنها	15
2. الفصل الثاني (الإطار النظري للدراسة)	18
2.1. التمهيد	19
2.2. مفهوم الاستدامة	19
2.3. مفهوم المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة ESG	26
2.4. الفرق بين مفهوم الاستدامة ومفهوم المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة	28
2.5. مفهوم وأهداف محاسبة الاستدامة ودوافع الإفصاح عن تقارير الاستدامة	29
2.6. مراجع ومؤشرات إعداد تقارير الاستدامة والإفصاح عن الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة	31
2.7. الاستثمار في مفهوم المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة	52

2.8. تأثير الإفصاح عن تقارير المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة والمخاطر والفرص المتعلقة بها	54
2.9. مراجعة تقارير الاستدامة والإفصاح عن الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة	57
2.10. الخلاصة	60
3. الفصل الثالث (الإطار العملي للدراسة)	61
3.1. التمهيد	62
3.2. الإفصاح عن تقارير الاستدامة والمعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة ضمن بعض أسواق الدول العربية والدول الأجنبية	62
3.3. الأنظمة والقوانين السورية المتعلقة بالاستدامة والمعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة	71
3.4. أهمية أسواق المال ودور سوق دمشق للأوراق المالية والجهات المعنية.	73
3.5. آلية إصدار أنظمة وقوانين سورية تتعلق بتقارير الاستدامة و ESG.	74
➢ النتائج والتوصيات	104
أولاً: نتائج الدراسة	104
ثانياً: توصيات الدراسة	106
➢ المراجع والمواقع الإلكترونية	108

1. الفصل الأول (الإطار العام للدراسة)

1.1. المقدمة

1.2. مشكلة الدراسة وأسئلتها

1.3. أهمية الدراسة

1.4. أهداف الدراسة

1.5. متغيرات الدراسة

1.6. نموذج الدراسة

1.7. مصطلحات الدراسة

1.8. حدود الدراسة

1.9. محددات الدراسة

1.10. ملخص دراسات سابقة

1.1. المقدمة

أصبحت الكوارث الطبيعية وتحديات التغير في المناخ من حيث أثرها على الاستقرار المالي، أحد المواضيع التي تحظى باهتمام السلطات الرقابية في مختلف دول العالم، حيث تُشير إحصائيات مجلس الإستقرار المالي إلى أن الأضرار الناتجة عن الكوارث الطبيعية وتغيرات المناخ قد تضاعفت أربع مرات منذ الثمانينيات حيث ارتفعت من 50 مليار دولار سنوياً في الثمانينات إلى نحو 200 مليار دولار خلال العقد الماضي، كما تشير دراسات عديدة عن التغيرات في المناخ إلى أن ارتفاع درجات الحرارة والتداعيات السلبية المترتبة عنها، يتوقع أن يؤدي إلى تباطؤ النمو في الاقتصاد العالمي والتأثير سلباً على أداء الأسواق المالية. الأمر الذي يشير إلى ضرورة تكثيف الجهود الوطنية والدولية للتعامل مع هذه المخاطر والتحديات.

على مدار العقدين الماضيين ازداد الاهتمام بعمليات التمويل بشكل كبير، وأصبح المستثمرين يدرسون الأصول الممولة قبل اتخاذ قراراتهم بالاستثمار، وبالتالي زيادة وعي المستثمرين إلى توجيه تفضيلاتهم الاستثمارية نحو خيارات أكثر مسؤولية، حيث أظهر النظام المتبع للإنتاج والاستهلاك عيوبه، نتيجة لذلك كان المستثمرون يبحثون دائمًا عن استثمارات مسؤولية اجتماعيًا (SRI). ويتضمن الاستثمار في الشركات التي تروج للموضوعات الأخلاقية والمتسمة بالوعي الاجتماعي بالإضافة إلى الاهتمام بالاستدامة البيئية والعدالة الاجتماعية وأخلاقيات الشركات، بالإضافة إلى مكافحة التمييز بين الجنسين والتمييز العنصري.[1]

وأصبحت الاستدامة الآن موضوعًا رئيسيًا في صناعة التمويل، أي أنه ليست الاستدامة الاقتصادية هي ما يهم فحسب، بل إنها تشمل العوامل البيئية والاجتماعية، وأصبح المستثمرون يبحثون دائمًا عن استثمارات أكثر مسؤولية اجتماعيًا (SRI). أصبحت الاستدامة الآن موضوعًا رئيسيًا في صناعة التمويل. أي أنه ليست الاستدامة الاقتصادية هي ما يهم فحسب، بل إنها تشمل العوامل البيئية والاجتماعية، حيث نشأ مفهوم الاستثمار المسؤول والحوكمة وأصبح هذا المفهوم منتشر على نطاق واسع على أنه دمج العوامل البيئية والاجتماعية والحوكمة Environmental, Social and Governance (ESG) في عمليات الاستثمار وصنع القرار. تغطي عوامل الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية مجموعة واسعة من القضايا التي لا تعد تقليديًا جزءًا من

[1] (Carmelo Latino 2019, Page 6)

التحليل المالي، ومع ذلك قد يكون لها صلة مالية. قد يشمل ذلك كيفية استجابة الشركات لتغير المناخ، ومدى جودتها في إدارة المياه، ومدى فعالية سياسات الصحة والسلامة في الحماية من الحوادث، وكيف تدير سلاسل التوريد الخاصة بها، وكيف تعامل عمالها، وما إذا كانت لدى الشركة الثقافة التي تبني الثقة مع أصحاب المصلحة والمستثمرين. قد يكون لهذا الزيادة في الاهتمام نحو ESG إدراك أنه هناك حاجة إلى نظام اقتصادي أكثر استدامة. حيث أصبح من الواضح أن كوكبنا لا يمكنه الاستمرار دون تداعيات كبيرة في حال بقاء أسلوب حياتنا الحالي.

لاحقاً لما ذكر أعلاه فإن ESG والاستدامة مفهومان مترابطان ولكنهما متميزان. بينما يهتم كل من ESG والاستدامة بالعوامل البيئية والاجتماعية والحوكمة، يركز ESG على تقييم أداء الشركات بناءً على هذه العوامل، في حين أن الاستدامة هي مبدأ أوسع يشمل ممارسات الأعمال المسؤولة والأخلاقية بطريقة شاملة.

ويتوقع أصحاب المصلحة أن تكون الشركات أكثر شفافية وأن تنقل أهدافها وأداء الاستدامة من خلال عمليات الإفصاح المنتظمة عن أنشطتها لما يتعلق بالمعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة ESG.

وبالتالي لم تعد الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات موضوع يمكن للشركات المدرجة تجاهله، ويساعد تضمين الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات في النظام المالي على إنشاء نظام مالي فعال ومستدام اقتصاديا بحيث يساهم في خلق القيمة على المدى الطويل. ويقع على عاتق هيئات أسواق المال تبني أفضل الممارسات الدولية، ورفع الوعي في السوق، وحماية المستثمرين، والوفاء بمسؤولياتها الاجتماعية والاقتصادية. وتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية المستدامة في المجتمع والعالم.

وتزداد أهمية الدور الذي تلعبه الأسواق المالية في دعم قضايا التنمية المستدامة. حيث تتمتع هذه الأسواق بالإمكانات اللازمة لربط الأسواق المحلية بالتوجه العالمي للاستثمار في مجال الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات، وبناء القدرات من خال تسليط الضوء على معايير، ومنتجات، وخدمات الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات. وبالنظر إلى الحجم الكبير من الأصول التي تتأثر بممارسات الاستثمار المستدام، وبالتالي فإن أسواق المال يجب أن تسعى باستمرار إلى اطلاع جميع المشاركين في السوق على أهمية الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات والفرص التي تتيحها.

ونأمل من خلال هذه الدراسة المتواضعة وصف التوجه العالمي لمفاهيم الاستدامة والمعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة ومتطلبات الإفصاح عنها ودور الجهات الرقابية وبشكل أساسي سوق دمشق للأوراق المالية لتبني دليل استرشادي بهذا الخصوص لمواكبة تطورات التشريعات العالمية بما يحقق متطلبات الاستدامة في الاقتصاد ورفع مستوى إفصاح الشركات حول دورها بممارسات المعايير الاجتماعية والبيئة المثلى وما تشكله من فرص ومخاطر من الممكن أن تؤثر على كافة أصحاب المصلحة.

1.2. مشكلة الدراسة وأسئلتها

هذه الدراسة موجهة للمعهد العالي لإدارة الأعمال ويمكن الاستفادة منها من قبل هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية والجهات المصدرة للأوراق المالية، هدفها الإضاءة على أهمية مفهوم الاستدامة والمعايير البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات، لمواكبة التوجهات العالمية بما فيها الممارسات والإفصاحات المطلوبة باعتبارها وسيلة لإدارة الأعمال بما يحقق أهداف التنمية المستدامة، وعليه تمركزت إشكالية دراستنا حول التساؤلات الرئيسية التالية:

1. ما هو مفهوم الاستدامة ونشأتها وتطبيقها.
2. ما هو مفهوم المعايير البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات ESG المطبقة في اسواق المال؟
3. ماهي التشريعات العالمية بخصوص متطلبات الإفصاح حول الاستدامة ومعايير ESG؟
4. كيف تتبنى الجهات الرقابية إصدار دليل استرشادي حول الاستدامة ومعايير ESG يتوافق مع المبادئ والتوجهات العالمية؟
5. ما هو الدليل الاسترشادي المقترح للإفصاح عن المعايير البيئية والمعايير الاجتماعية ومعايير الحوكمة؟

1.3. أهمية الدراسة

نظرا لحداثة الموضوع بالإضافة لنقص الدراسات التي أضاءت على ضرورة تبني إطار تنظيمي وتشريعي لهذه المفاهيم لذلك تركز الدراسة حول التوجهات العالمية والعربية والتشريعات الصادرة التي تتعلق بالممارسات

والإفصاحات الخاصة بها ودورها في تحقيق التنمية المستدامة على كافة الأصعدة، للوصول للدليل الاسترشادي المقترح للإفصاح عن المعايير البيئية والمعايير الاجتماعية ومعايير الحوكمة يمكن أن يصدر عن سوق دمشق للأوراق المالية، يساهم في خلق بيئة أعمال تتوائم مع البرنامج الوطني التنموي لسورية والخطة الاستراتيجية لسورية 2030، والتي تتضمن آليات إدماج أهداف التنمية المستدامة في متن البرنامج الوطني التنموي لسورية، الأمر الذي يساعد على تطوير واقع سوق العمل في سورية وتنمية الاقتصاد ومواكبة التوجهات العالمية وتعزيز فرصة العمل مع الأسواق العالمية للمساعدة في الاندماج في الاقتصاد العالمي لأن تأثير التوجهات العالمية لما يتعلق بتطبيق المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة لا يدعم فقط بيئة الأعمال في سورية وإنما يساهم في تحسين فرص التواصل مع الأسواق العالمية أيضاً.

1.4. أهداف الدراسة

بناءً على التساؤلات الواردة ضمن المشكلة تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الاهداف التالية:

1. توضيح مفهوم الاستدامة من حيث نشأتها وكيفية تطبيقها.
2. التعرف على المعايير البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات ESG المطبقة في اسواق المال.
3. دراسة التشريعات العالمية بخصوص متطلبات الإفصاح حول الاستدامة ومعايير ESG.
4. توصيف كيفية تبنى الجهات الرقابية لدليل استرشادي حول الاستدامة ومعايير ESG يواكب التوجهات العالمية؟
5. اقتراح دليل استرشادي للإفصاح عن المعايير البيئية والمعايير البيئية ومعايير الحوكمة.

1.5. متغيرات الدراسة

1. الاستدامة.
2. المعايير البيئية والمعايير الاجتماعية ومعايير الحوكمة.

1.6. منهج الدراسة

اعتمد الباحث في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي والمتضمن جمع البيانات المتعلقة بمتغيرات الدراسة (الاستدامة والمعايير البيئية والمعايير الاجتماعية ومعايير الحوكمة) والتشريعات للهيئات والمنظمات الدولية وأسواق الأوراق المالية في المنطقة العربية ورصد لواقع الممارسة في الدول العربية وتحليلها، حيث تم التوصل إلى دليل استرشادي مقترح لإصداره من قبل سوق دمشق للأوراق المالية وتطبيق المقترحات والتوصيات لنشر الوعي حول تقارير الاستدامة والمعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة ومدى أهمية تطبيقها لمواكبة التطورات العالمية والعربية.

خطة الدراسة: في ضوء مشكلة الدراسة وأهدافه/ تم تنظيم الدراسة كالتالي:

- الفصل الأول: الإطار العام للبحث.
- الفصل الثاني (الإطار النظري): ويتضمن المفاهيم والتعاريف والتشريعات المتعلقة بمتغيرات الدراسة.
- الفصل الثالث (الإطار العملي): دراسة التشريعات لبعض الدول العربية والتوصل إلى دليل استرشادي مقترح لإصداره من قبل سوق دمشق للأوراق المالية.
- النتائج والتوصيات.

1.7. مصطلحات الدراسة

التنمية المستدامة: هو مصطلح اقتصادي اجتماعي أممي، رسمت به هيئة الأمم المتحدة خارطة للتنمية البيئية والاجتماعية والاقتصادية على مستوى العالم، هدفها الأول هو تحسين ظروف المعيشية لكل فرد في المجتمع وتطوير وسائل الإنتاج وأساليبه وإدارتها لا تؤدي على استنزاف الموارد الطبيعية حتى لا نحمل الكوكب فوق طاقته ولا نحرم الأجيال القادمة من هذه الموارد.

الإفصاح عن تقارير الاستدامة: ويشير المصطلح إلى كيفية تعامل الشركات مع البيانات المالية والغير المالية كالأمور المتعلقة بالمواضيع البيئية والاجتماعية والحوكمة والاقتصادية والمخاطر والفرص التي يمكن أن تؤثر على الأداء المستقبلي للمؤسسات، وعلى دخلها وقيمتها ورأي أصحاب المصلحة.

مفهوم المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة: ويرمز لها بالاختصار ESG والتي تختصر المصطلحات Environmental, Social and Governance ، وهي مجموعة من المعايير لعمليات الشركة التي يستخدمها أصحاب المصلحة لتقييم أداء الشركة وتسمى بسياق الأعمال الاستدامة الثلاثية، حيث تبحث المعايير البيئة مدى تفاعل الشركة مع موارد الطبيعة، وتبحث المعايير الاجتماعية في كيفية إدارة العلاقات مع الموظفين والموردين والعملاء والمجتمعات التي تعمل فيها في حين تتعامل الحوكمة مع قيادة الشركة وأجور الإدارة التنفيذية وعمليات التدقيق والضوابط الداخلية وحقوق المساهمين، كما يتعلق الأمر بإدارة الشركة للمخاطر والفرص المتعلقة بهذه الجوانب.

الاختصار	المصطلح بالإنكليزية	المصطلح بالعربية
CDSB	Climate Disclosure Standards Board	مجلس معايير الكشف عن المناخ
COP 28	Conference of the Parties to the UNFCC	مؤتمر الأطراف التابع لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ
CSDDD	Corporate Sustainability Due Diligence Directive	توجيه حول العناية الواجبة لاستدامة الشركات
CSRD	Corporate Sustainability Reporting Directive	التوجيه الأوروبي الجديد لإعداد تقارير استدامة الشركات
EC	European Commission	للمفوضية الأوروبية
ESG	Environmental, Social and Governance	المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة
ESRS	European Sustainability Reporting Standards	المعايير الأوروبية لإعداد تقارير الاستدامة
GRI	Global Reporting Initiative	مبادرة الابلاغ العالمية

GW	Greenwashing	الغسل الأخضر
IOSCO	International Organization of Securities Commissions	والمنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية
ISSB	International Sustainability Standards Board	مجلس معايير الاستدامة الدولي
NFRD	The Non-Financial Reporting Directive	توجيه إعداد التقارير غير المالية
PRI	The Principles for Responsible investment	مبادئ الأمم المتحدة للاستثمار المسؤول
SASB	Sustainability Accounting Standards Board	مجلس معايير محاسبة الاستدامة
SDG	Sustainable Development Goals	أهدف التنمية المستدامة
SEC	Securities and Exchange Commission	أصدرت لجنة الأوراق المالية والبورصات
SEEA	System of Environmental-Economic Accounting	نظام المحاسبة البيئية والاقتصادية
SRI	Social Responsible Investment	الاستثمار المسؤول اجتماعياً
TCFD	Task Force on Climate-related Financial Disclosures	فريق العمل المعني بالإفصاحات المالية المتعلقة بالمناخ
UNFCCC	United Nations Framework Convention on Climate Change	لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ
UNGC	UN Global Compact	الاتفاق العالمي للأمم المتحدة
WFE	The World Federation of Exchanges Limited	الاتحاد الدولي للبورصات

1.8. حدود الدراسة

الحدود المكانية للدراسة تتركز على الهيئات والمنظمات الدولية وهيئات أسواق وأوراق المال العربية والأجنبية التي أصدرت التشريعات وأوراق العمل الاسترشادية التي تساهم في تطبيق تقارير الاستدامة والمعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة.

الحدود الزمانية: تم إعداد الدراسة خلال العام 2023.

1.9. محددات الدراسة

تركزت الجهود على دراسة المفاهيم التي تتعلق بالاستدامة والمعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة والمراجع والتشريعات والمبادئ الصادرة عن الهيئات والمنظمات الدولية، ومدى أهمية تطبيق هذه المفاهيم في سورية، والتوصل لدليل استرشادي مقترح لإصداره من قبل سوق دمشق للأوراق المالية حيث تعتبر الأسواق المالية في العالم مركز أساسي للتأثير على الشركات المعنية بالتطبيق والإفصاح والتأثير في المجتمع والبيئة والاقتصاد، وبالرغم من أن العديد من الدراسات خلصت إلى أن تطبيق هذه المفاهيم له أثر مالي إيجابي على نتائج الشركات وبيئة الأعمال لم نتمكن من خلال هذه الدراسة قياس هذا الأثر لعدم تطبيق هذه المفاهيم في سورية بالإضافة لعدم وجود دراسات سابقة في سورية ذات صلة وبالتالي عدم معرفة الجهات ذات الصلة بهذه المفاهيم وكانت ردودهم تقتصر على أنهم بانتظار نشرات توعية أو تشريعات من جهات رقابية، وهذا ما نأمل أن تكون هذه الدراسة قد بدأت بالمساعدة على وضعه ليتم لاحقاً نشر الثقافة حول هذه المفاهيم والبدء بتطبيقها للعمل لاحقاً على قياس أثارها بكافة الجوانب الاقتصادية والبيئية والاجتماعية والحوكمية من خلال دراسات لاحقة.

1.10. ملخص دراسات سابقة وما يميز هذه الدراسة عنها

1. دراسة (بوغاغة مروة 2021 / مخبر المغرب الكبير، جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة- الجزائر) بعنوان دور التمويل المستدام في تعزيز الاستقرار المالي كآلية لتحقيق التنمية المستدامة

تهدف هذه الدراسة إلى توضيح دور التمويل المستدام في تعزيز الاستقرار المالي لتحقيق التنمية المستدامة، وتأصيل المفاهيم الأساسية للتمويل المستدام ومعايير الاستدامة، ومناقشة هذه المفاهيم في إطار عملية إدارة المخاطر وامتصاص الصدمات.

وتوصلت الدراسة إلى أن للتمويل المستدام القدرة على ضمان الاستقرار المالي من خلال معايير الاستدامة التي توضح المبادئ الأساسية المعنية بمراعاة قضايا البيئة والمسؤولية الاجتماعية والحوكمة، والتي يمكن من خلالها تشديد الرقابة والإفصاح على المخاطر البيئية والاجتماعية حتى تتمكن الجهات الوصية من تلافيها والتحكم فيها وبالتالي ضمان الإنتاج الاقتصادي المستدام والمساواة بين الأجيال ومنه تحقيق مستوى من الاستقرار المالي، وهذا ما يساعد على استقرار عمل المؤسسات داخل الأسواق والحفاظ على وجودها وزيادة قدرتها التنافسية على المدى الطويل.

2. دراسة السعدي 2021 بعنوان (العلاقة بين تقارير تدقيق الاستدامة وجودة المعلومات المحاسبية وانعكاساتها على قفة المستثمرين)

تهدف هذه الدراسة الى تحليل العلاقة بين تدقيق الاستدامة والمعلومات المحاسبية الواردة في تقارير الشركات وتعزيز ثقة المستثمرين بالمعلومات الواردة في البينات المتعلقة في مساهمات الشركة الخاصة بقضايا الاستدامة من خلال تحسين وملائمة هذه البيانات، وتمثلت مشكلة الدراسة بالسؤال الاتي:

هل توجد علاقة لتدقيق بيانات الاستدامة والمعلومات المحاسبية في تعزيز ثقة المستثمرين؟

حيث تم فحص وقياس تطبيق مؤشرات الاستدامة و معايير محاسبة الاستدامة (SASB) وتحليل وتفسير تأثير تدقيق الاستدامة في الجوانب المالية وتأثير ذلك في البيانات المالية عبر قائمة استقصاء مقترحة للتدقيق وتوصل الباحث الى جملة من الاستنتاجات كان اهمها ومن خلال تحليل تدقيق تقارير الاستدامة تبين وجود تأثيرات مالية لعملية تدقيق بيانات الاستدامة والذي انعكس بدوره على جودة البيانات المالية وتبين وجود علاقة طردية بين حجم الإفصاح عن بيانات الاستدامة ونسبة التدقيق لتلك المواضيع وكذلك وجود علاقة وتأثير لتدقيق الاستدامة على ثقة المستثمرين، وان من الوصايا التي خلص اليها الباحث هي ضرورة العمل على سن

القوانين والمعايير اللازمة لتطبيق الاستدامة من قبل الشركات العراقية وحث الشركات العراقية لأعداد وإصدار تقارير استدامة تتضمن بيانات ومعلومات وافية عن أنشطة الشركات في مجال الاستدامة والعمل على تعزيز ثقة المستثمرين.

3. دراسة (فاتح غلاب 2021) بعنوان مستوى التقرير عن حوكمة الاستدامة الثلاثية (ESG) للشركات المقيدة بالبورصات في المنطقة العربية (MENA)

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على جهود الشركات المقيدة بالبورصة بالمنطقة العربية (الشرق الأوسط وشمال أفريقيا) في مجال حوكمة الاستدامة الثلاثية (ESG) ومعرفة الممارسات الأفضل في المنطقة العربية من خلال تقييم النتائج المتوصل إليها باستعمال مؤشر S&P /Hawkmah ESG Pan، وكان الغرض من هذا المؤشر هم تتبع أداء الشركات في مجال حوكمة الاستدامة الثلاثية ESG (المسؤولية البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات) بالمقارنة مع الشركات الأخرى في دول (MENA) حيث تم التطرق إلى الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة على الدول العربية التالية: الإمارات العربية المتحدة/ السعودية، قطر، عمان، الكويت، البحرين، لبنان، الأردن، المغرب، تونس، ومصر. توصلت الدراسة إلى وجود تطور (مستوى مقبول) للممارسات في مجال الحوكمة، البيئية والمسؤولية الاجتماعية للشركات (ESG) في الشركات المدرجة في أسواق منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (MENA).

4. دراسة (الغملاس 2023) بعنوان الأطر التنظيمية والتشريعية وحوكمة الاستدامة الثلاثية " الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات"

أشار الباحث إلى أن الاستدامة الثلاثية بمكوناتها الثلاث "البيئية، والاجتماعية وحوكمة الشركات" عنصر أساسي لتحقيق مستهدفات التنمية لبناء اقتصاد مستدام متنوع، حيث أصبحت المكونات الثلاث ذات أهمية متزايدة للحكومات والمستثمرين لاتخاذ القرارات، والأثر الإيجابي الذي تتركه على الجهات التي تطبقها من حيث الفرص والمخاطر والاتجاه العالمي نحو الاستثمار المستدام والإلزامية في الإبلاغ وضعف التطبيق والافصاح في بيئة الأعمال في المملكة العربية السعودية بالرغم من مرحلة التحول التي تشهدها المملكة في ظل رؤية 2030 كما خلُصت الدراسة إلى عدد من التوصيات أهمها إصدار التنظيمات والتشريعات المُلزِمة بالإبلاغ عن الاستدامة الثلاثية في المملكة، وأهمية دمجها في الخطط الاستراتيجية، وتحسين الإداء المتحقق من التطبيق وإطلاق مؤشرات القياس وتشجيع الشركات على الالتزام ونشر الوعي بفوائدها.

خلاصة عن الدراسات السابقة وما يميز هذه الدراسة عنها:

ركزت الدراسات السابقة على دور التمويل المستدام في تعزيز الاستقرار المالي لتحقيق التنمية المستدامة، وممارسات الإفصاح عن المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة لدى الدول العربية والاتجاه العالمي نحو الاستثمار المستدام، والأثر الإيجابي الذي تتركه على الجهات التي تطبقها من حيث الفرص والمخاطر والذي ينعكس أيضاً على جودة البيانات المالية الأمر وعلى تعزيز ثقة المستثمرين.

بينما ركزت الدراسة الحالية على مفاهيم تقارير الاستدامة والمعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة وبيان جهود الهيئات والمنظمات الدولية وأسواق الأوراق المالية وبيان مدى الاهتمام المتزايد حول العالم نحو تطبيق مفهوم التنمية المستدامة بأبعاده الثلاثة البيئية والمسؤولية الاجتماعية ومتطلبات الحوكمة السليمة، ودراسة التشريعات والإرشادات التي صدرت بهذا الخصوص، مع الأمل أن تكون مرجع مفيد للأساس النظري الذي ينطلق منه المشرعين أو الجهة التي ممكن أن تضع الدليل الاسترشادي في سوق دمشق للأوراق المالية بالإضافة إلى عرض مسودة دليل استرشادي بناءً على دراسة التشريعات والأدلة الاسترشادية التي صدرت من قبل هيئات و أسواق الأوراق المالية في المنطقة العربية، راجياً أن تسهل عملية إصدار الدليل الاسترشادي في سورية لمواكبة التطورات والتشريعات العالمية والعربية.

2. الفصل الثاني (الإطار النظري للدراسة)

2.1. التمهيد

2.2. مفهوم الاستدامة

2.3. مفهوم المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة ESG

2.4. الفرق بين مفهوم الاستدامة ومفهوم المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة

2.5. مفهوم وأهداف محاسبة الاستدامة ودوافع الإفصاح عن الاستدامة

2.6. مراجع ومؤشرات إعداد تقارير الاستدامة والإفصاح عن الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة

2.7. الاستثمار في مفهوم المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة

2.8. تأثير الإفصاح عن تقارير المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة والمخاطر والفرص المتعلقة بها

2.9. مراجعة تقارير الاستدامة والإفصاح عن الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة

2.10. الخلاصة

2.1. التمهيد

يعمل هذا الفصل على إنشاء خلفية نظرية لموضوع الدراسة من خلال تعريف المفاهيم الرئيسية في الأدب الأكاديمي والممارس وجمع البيانات المتعلقة بالاستدامة والمعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة وبيان المبادئ والتشريعات للهيئات والمنظمات الدولية وأسواق الأوراق المالية في المنطقة العربية وبيان أثر الإفصاح عن بيانات هذه المعايير وضرورة مراجعتها من قبل مدقق خارجي مستقل.

2.2. مفهوم الاستدامة

تم ذكر مفهوم التنمية المستدامة رسميًا لأول مرة في تقرير برونتلاند الذي تمت صياغته في عام 1987 كجزء من لجنة الأمم المتحدة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية. عرّف التقرير الاستدامة بأنها " ممارسة تشغيل الأعمال التجارية بطريقة تلبي الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتهم الخاصة."

توفر خطة التنمية المستدامة لعام 2030، التي اعتمدتها جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في عام 2015، مخططًا مشتركًا للسلام والازدهار للناس وكوكب الأرض، الآن وفي المستقبل. تكمن في جوهرها أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر (SDGs)، وهي دعوة عاجلة لاتخاذ إجراءات من قبل جميع البلدان – المتقدمة والنامية – في شراكة عالمية. وهم يدركون أن إنهاء الفقر وأنواع الحرمان الأخرى يجب أن يسير جنبًا إلى جنب مع الاستراتيجيات التي تعمل على تحسين الصحة والتعليم، والحد من عدم المساواة، وتحفيز النمو الاقتصادي – كل ذلك أثناء معالجة تغير المناخ والعمل على الحفاظ على محيطاتنا وغاباتنا.[2]

نشأت أهداف التنمية المستدامة نتيجة عقود من العمل من قبل البلدان والأمم المتحدة، بما في ذلك إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية UN Department of Economic and Social Affairs ونورد فيما يلي أهم المحطات التاريخية لصياغتها:

[2] https://sdgs.un.org/goals

- في يونيو 1992 ، في قمة الأرضEarth Summit في ريو دي جانيرو بالبرازيل ، تبنت أكثر من 178 دولة "ومن ضمنها سورية" جدول أعمال القرن 21 ، وهي خطة عمل شاملة لبناء شراكة عالمية من أجل التنمية المستدامة لتحسين حياة البشر وحماية البيئة.
- اعتمدت الدول الأعضاء Millennium Summit بالإجماع إعلان الألفية في قمة الألفية في سبتمبر 2000 في مقر الأمم المتحدة في نيويورك. أدت القمة إلى وضع ثمانية أهداف إنمائية للألفية (MDGs) Millennium Development Goals (MDGs) للحد من الفقر المدقع بحلول عام 2015.
- أعاد إعلان جوهانسبرج بشأن التنمية المستدامة وخطة التنفيذ، المعتمدان في مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة في جنوب أفريقيا في عام 2002 World Summit on Sustainable Development ، تأكيد التزامات المجتمع العالمي بالقضاء على الفقر والبيئة ، واستنادا إلى جدول أعمال القرن 21 وإعلان الألفية بإدراج المزيد التركيز على الشراكات المتعددة الأطراف.
- في مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (ريو +20) في ريو دي جانيرو United Nations Conference on Sustainable Development (Rio+20)، البرازيل ، في حزيران / يونيه 2012 ، اعتمدت الدول الأعضاء الوثيقة الختامية "المستقبل الذي نصبو إليه" "The Future We Want" التي قررت فيها ، في جملة أمور ، إطلاق عملية لتطوير مجموعة من أهداف التنمية المستدامة للبناء على الأهداف الإنمائية للألفية وإنشاء منتدى سياسي رفيع المستوى للأمم المتحدة بشأن التنمية المستدامة UN High-level Political Forum on Sustainable Development. كما تضمنت نتيجة ريو2002 تدابير أخرى لتنفيذ التنمية المستدامة ، بما في ذلك ولايات برامج العمل المستقبلية في تمويل التنمية والدول الجزرية الصغيرة النامية وغير ذلك.
- في عام 2013، شكلت الجمعية العامة مجموعة عمل مفتوحة Open Working Group مكونة من 30 عضوًا لوضع اقتراح بشأن أهداف التنمية المستدامة.
- في يناير 2015، بدأت الجمعية العامة عملية التفاوض بشأن خطة التنمية لما بعد عام 2015 post-2015 development agenda. تُوجت العملية باعتماد لاحق لخطة التنمية المستدامة لعام 2030 2030 Agenda for Sustainable Development, مع وجود 17 هدفًا 17 SDGs من أهداف التنمية

المستدامة في جوهرها ، في قمة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة UN Sustainable Development Summit في سبتمبر 2015.

- كان عام 2015 عامًا بارزًا لتعددية الأطراف وتشكيل السياسات الدولية، مع اعتماد العديد من الاتفاقيات الرئيسية:
  - إطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث (مارس 2015) Sendai Framework for Disaster Risk Reduction
  - خطة عمل أديس أبابا لتمويل التنمية (يوليو 2015) Addis Ababa Action Agenda on Financing for Development
  - تحويل عالمنا: Transforming our world: the 2030 Agenda for Sustainable Development تم اعتماد خطة التنمية المستدامة لعام 2030 بأهداف التنمية المستدامة السبعة عشر في قمة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة في نيويورك في سبتمبر 2015 UN Sustainable Development Summit .
  - اتفاقية باريس بشأن تغير المناخ (ديسمبر 2015) Paris Agreement on Climate Change

الآن، يعمل المنتدى السياسي السنوي الرفيع المستوى بشأن التنمية المستدامة High-level Political Forum on Sustainable Development كمنصة مركزية للأمم المتحدة لمتابعة ومراجعة أهداف التنمية المستدامة.

تقدم شعبة أهداف التنمية المستدامة Division for Sustainable Development Goals (DSDG) في إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية Department of Economic and Social Affairs (UNDESA) الدعم الفني وبناء القدرات لأهداف التنمية المستدامة والقضايا ذات الصلة، بما في ذلك المياه والطاقة والمناخ والمحيطات والتحضر. والنقل والعلوم والتكنولوجيا والتقرير العالمي للتنمية المستدامة Global Sustainable Development Report (GSDR) والشراكات والدول النامية الجزرية الصغيرة. يلعب DSDG دورًا رئيسيًا في تقييم التنفيذ الشامل لمنظومة الأمم المتحدة لخطة 2030 وأنشطة الدعوة والتوعية المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة. من أجل جعل خطة عام 2030 حقيقة واقعة، يجب أن تترجم الملكية الواسعة لأهداف التنمية المستدامة إلى التزام قوي من قبل جميع أصحاب المصلحة لتنفيذ الأهداف العالمية، ويهدف DSDG إلى المساعدة في تسهيل هذه المشاركة.

وقد شاركت الجمهورية العربية السورية في قمة الأمم المتحدة التي اعتُمدت فيها أجندة التنمية المستدامة 2030، انطلاقاً من إيمانها بأهمية التعاون الدولي المتعدد الأطراف للارتقاء بالتنمية وتحقيق الرفاه، والتزامها بالإجماع الدولي بخصوص هذه الأهداف، إضافة إلى قناعتها بأن العالم بحاجة إلى خطة عمل شاملة للقضاء على الفقر وضمان التنمية المستدامة بصورة متكاملة ومتوازنة، ولأن هذه الأجندة تنطبق على جميع البلدان، وتأخذ في الحسبان "الحقائق والقدرات ومستويات التنمية الوطنية المختلفة واحترام السياسات والأولويات الوطنية.

وبالتالي تعتبر التنمية المستدامة في الوقت الحالي من أكثر الأولويات إلحاحًا في جدول أعمال الأمم المتحدة الإنمائي للمجتمع الدولي.[3]

كما أشرنا سابقاً اعتمدت جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في عام 2015 أهداف التنمية المستدامة (SDGs)، والتي تُعرف أيضًا باسم الأهداف العالمية، باعتبارها دعوة عالمية للعمل على إنهاء الفقر وحماية الكوكب وضمان تمتع جميع الناس بالسلام والازدهار بحلول عام 2030.

أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر متكاملة – أي أنها تدرك أن العمل في مجال ما سيؤثر على النتائج في مجالات أخرى، وأن التنمية يجب أن توازن بين الاستدامة الاجتماعية والاقتصادية والبيئية.

من خلال التعهد بعدم ترك أي شخص في الخلف، التزمت البلدان بتسريع التقدم لأولئك الذين في الخلف بعد، الجميع بحاجة للوصول إلى هذه الأهداف الطموحة. إن الإبداع والمعرفة والتكنولوجيا والموارد المالية من كل المجتمع أمر ضروري لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في كل سياق.

تقوم التنمية المستدامة على ثلاث ركائز أساسية: الاجتماعية والاقتصادية والبيئية. بناءً على هذه الركائز، حددت الأمم المتحدة والدول الأعضاء فيها واعتمدت 17 هدفًا للناس ولكوكب الأرض لتحسين حياة وآفاق الجميع في كل مكان. الركيزة الاجتماعية هي الاستدامة التي تركز على تعزيز حقوق الإنسان والاحترام والإنصاف بين المواطنين. يهدف الركيزة البيئية إلى حماية الموارد الطبيعية والحفاظ عليها، والحد من انبعاثات الكربون والمخاطر البيئية الأخرى. يشجع الركيزة الاقتصادية على تطوير نظام اقتصادي مسؤول وفعال.

ويقدم برنامج الإطار الاستراتيجي للأمم المتحدة فيما يتعلق بخطة عام 2030 وأهداف التنمية المستدامة السبعة عشر (SDGs) لتحويل عالمنا هي:

[3] https://sustainabledevelopment.un.org/memberstates/syria (un.org)الأمم المتحدة في الجمهورية العربية السورية | أهداف التنمية المستدامة

1) القضاء على الفقر: هو يُقاس حاليا بعدد الأشخاص الذين يعيشون بأقل من 1.25 دولار في اليوم، وبناء قدرة الفقراء والفئات الضعيفة على الصمود والحد من تعرضها وتأثّرها بالظواهر المتطرفة المتصلة بالمناخ وغيرها من الهزات والكوارث الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بحلول عام 2030.

2) القضاء التام على الجوع: القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة.

3) الصحة الجيدة والرفاه: ضمان تمتع الجميع بأنماط عيشة صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار وتحقيق التغطية الصحية الشاملة، بما في ذلك الحماية من المخاطر المالية، وإمكانية الحصول على خدمات الرعاية الصحية الأساسية الجيدة، وتعزيز تنفيذ الاتفاقية الإطارية لمنظمة الصحة العالمية لمكافحة التبغ في جميع البلدان.

4) التعليم الجيد: ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع.

5) المساواة بين الجنسين: تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات من المشاركة في مسيرة التنمية.

6) المياه النظيفة والصرف الصحي: ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع.

7) طاقة نظيفة وبأسعار معقولة: ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة.

8) العمل اللائق ونمو الاقتصاد: تعزيز النمو الاقتصادي والشامل للجميع والمستدام، وحماية حقوق العمل وتعزيز بيئة عمل سالمة وآمنة لجميع العمال.

9) الصناعة والابتكار والبنية التحتية: إقامة بنية تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع الشامل للجميع والمستدام، وتشجيع الابتكار، وتعزيز السياسات الموجهة نحو التنمية والتي تدعم الأنشطة الإنتاجية.

10) الحد من أوجه عدم المساواة: ضمان تكافؤ الفرص من خلال إزالة القوانين والممارسات التمييزية.

11) مدن ومجتمعات محلية مستدامة: جعل المدن شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة.

12) الإنتاج والاستهلاك المستدام: الحد بدرجة كبيرة من إنتاج النفايات، من خلال المنع والتخفيض وإعادة التدوير وإعادة الاستعمال، بحلول عام 2030 تشجيع الشركات، ولا سيما الشركات الكبيرة والوطنية، على اعتماد ممارسات مستدامة، وإدراج معلومات الاستدامة في دورة تقديم تقاريرها.

13) العمل المناخي: اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وآثاره، دماج التدابير المتعلقة بتغير المناخ في السياسات والاستراتيجيات والتخطيط على الصعيد الوطني.

14) الحياة تحت الماء: حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستام لتحقيق التنمية المستدامة.

15) الحياة في البر: حماية النظم الايكولوجية البرية وترميمها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام، وإدارة الغابات ومكافحة التصحر، ووقف تدهور الأراضي وحماية التنوع البيولوجي.

16) السلام والعدل والمؤسسات القوية: العمل على تحقيق السلام والعدل بين داخل البلدان وفيما بين البلدان وبعضها وتحقيق نمو اقتصادي ومؤسسات ذات كيان اقتصادي قوي على المستوى الدولي.

17) شراكات لتحقيق الهدف: تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة.

- وأصدر صندوق النقد العربي في حزيران 2020 تقرير "مبادئ إرشادية عامة حول كيفية تعامل المصارف المركزية مع تداعيات الكوارث الطبيعية وتغيرات المناخ على النظام المصرفي والاستقرار المالي"

حيث تضمنت مجموعة من المبادئ نورد منها المبادئ التالية:[4]

المبدأ 15

تبني المصرف المركزي برامج دعم للمشروعات صديقة البيئة، بتمويل بأسعار فائدة وآجال مناسبة، وتعزيز التمويل المستدام والمسؤول، وتقديم الحوافز للبنوك التجارية وأصحاب المشاريع الصديقة للبيئة بشكل مدروس.

المبدأ 16

التنسيق والتعاون بين المصرف المركزي ووزارة المالية والجهات الأخرى ذات العلاقة لتعزيز دور السياسة المالية في دعم التحول البيئي نحو المشاريع منخفضة "غاز الكربون."

[4] Financial Stability Board (2020). The Implications of Climate Change for Financial Stability. Nov. 2020. https://www.fsb.org/wp-content/uploads/P231120.pdf

المبدأ 17

النظر في إمكانية إنشاء صندوق للتعافي من الكوارث بإشراف المصرف المركزي، يُمول بمساهمات سنوية من البنوك ومن تبرعات القطاع الخاص، على أن تحدد لجنة إدارة الكوارث الطبيعية كيفية إدارة الصندوق وحوكمته.

المبدأ 20

تضمين مهام إدارة الاستقرار المالي في المصرف المركزي، مسؤولية متابعة وتقييم المخاطر النظامية الناشئة عن التغيرات المناخية، ودراسة أثرها على عدد من القطاعات مثل الأفراد، والشركات، والعقارات، والصناعة، والتجارة، وغيرها.

المبدأ 22

إتخاذ الإجراءات المناسبة من قبل الجهة المعنية بإدارة المعلومات الإئتمانية، وإدارة المخاطر المصرفية في المصرف المركزي ل لحد من الأثر السلبي على التصنيف الإئتماني للعملاء الجيدين، مع الحفاظ على سلامة ومصداقية التقارير الإئتمانية.

وفي ضوء عرض الأهداف السابقة للتنمية المستدامة وفقاً لأخر التطورات التي تم الوصول إليها وخطة التنمية المستدامة لعام 2030 في سورية، يعد تحقيق الاستدامة في أي اقتصاد هدفًا استراتيجيًا يتطلب جهودًا جماعية من جميع المشاركين. وأصدرت الأمم المتحدة منشورات مختلفة تقدم وصفًا تفصيليًا لهذه الأهداف ووسائل التنفيذ من خلال الشراكة العالمية. تدرك الأمم المتحدة أن الحكومات والمنظمات العامة يجب أن تعمل بشكل وثيق مع السلطات والمؤسسات المحلية والأوساط الأكاديمية وغيرها لتشجيع الاستدامة. ويتطلب تحقيق أي من أهداف التنمية المستدامة من المنظمات دمج الاستدامة في استراتيجيتها والعمل عن كثب مع القطاع الخاص لاعتماد أهداف وممارسات قصيرة الأجل تدعم الاستدامة الاجتماعية والاقتصادية والبيئية.

2.3. مفهوم المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة Environmental Social Governance ESG

بدأت قصة الاستثمار في ESG في يناير 2004 عندما كتب الأمين العام السابق للأمم المتحدة كوفي عنان إلى أكثر من 50 من الرؤساء التنفيذيين للمؤسسات المالية الكبرى، ويدعوهم للمشاركة في مبادرة مشتركة تحت رعاية الميثاق العالمي للأمم المتحدة وبدعم من التمويل الدولي مؤسسة (IFC) والحكومة السويسرية. كان الهدف من المبادرة هو إيجاد طرق لدمج ESG في أسواق رأس المال. وبعد مرور عام، أنتجت هذه المبادرة تقريرًا بعنوان "من يهتم يفوز"،[5]وتمت صياغة مصطلح ESG لأول مرة في عام 2005 في الوقت نفسه، وأصدر برنامج الأمم المتحدة للبيئة ما يسمى "تقرير الحقل الجديد" الذي أظهر أن قضايا البيئة والحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية ذات صلة بالتقييم المالي. شكل هذان التقريران العمود الفقري لإطلاق مبادئ الاستثمار المسؤول (PRI) في بورصة نيويورك في عام 2006 وإطلاق مبادرة البورصة المستدامة (SSEI) في العام التالي.

ظهرت تلك الابعاد الثلاث بشكل متتالي نتيجة الازمات التاريخية للقضايا "المجتمعية والبيئية والاقتصادية" وترابط العالم كمجموعة واحده، والتوجه لتبني قيم ومبادئ إنسانية في الاستثمارات واهتمام المستثمرين لها كونها بيانات غير مالية مؤثرة في اتخاذ القرارات، حيث يعد مفهوم **حوكمة الاستدامة الثلاثية** ESG من المفاهيم المنتشرة حديثاً في وقتنا الحاضر، والذي يرمز إلى مفهوم أشمل عما كان معمول به سابقاً قبل الألفية حيث كان الهدف الرئيسي الجانب المالي الربحي فقط ومدى تحقيق الأرباح في الاستثمار في الشركات دون النظر إلى **حوكمة الاستدامة الثلاثية** في كافة أنشطتها وقد عرفت Financial Times **حوكمة الاستدامة الثلاثية**"ESG" بأنها مجموعة من مؤشرات الأداء غير المالي التي تشمل قضايا البيئة وحوكمة الشركات والأخلاقيات المستدامة والتأكد أنها موجودة لضمان المساءلة ومعرفة الأداء المستقبلي حيث يعد مصطلح عام يستخدم في أسواق رأس المال من قبل المستثمرين وأصحاب المصلحة. بينما عرفها مؤشر MSCI العالمي بانها العوامل التي تأخذ في الاعتبار العوامل البيئية والاجتماعية وعوامل الإدارة إلى جانب العوامل المالية في عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية. [6]

---

[5] https://www.forbes.com/sites/georgkell/2018/07/11/the-remarkable-rise-of-esg/?sh=32bd4d581695

[6] (الغملاس، 2023، ص 292)

كما تشير بعض الدراسات إلى أن الفكرة الأولى لإثارة الجوانب البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات عندما أظهر مجموعة صغيرة من المستثمرين اهتمامهم بتلك الجوانب وقد نما مفهوم (ESG) من نظرية الاستثمار المسؤول والمعروف بالاستثمارات التي تدمج قضايا البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات، كذلك يعرف بالاستثمار الأخلاقي والاستثمار الأخضر وجميعها تعرف بالاستثمار المستدام، لذا تعد الجوانب غير المالية والتي أصبحت الآن ذات قيمة عالية لأصحاب المصالح والمستثمرين وذات أهمية متزايدة عند تحليل الشركات وتقييمها لتحقيق الاستدامة في المنظمة من خلال الثلاثة محاور والتي تعتبر عوامل غير مالية تؤثر في قدرة الشركة واستراتيجيتها على النجاح والاستمرار وخلق قيمة على المدى البعيد.

وفي ظل تزايد المخاوف بشأن الظواهر المناخية وجوانب الاستدامة يوما بعد يوم يزداد عدد الشركات الصديقة للبيئة وهذا لا يكفي لاقتصاد مستدام حيث تركز أغلب الدراسات على بعد واحد للاستدامة، أما عند النظر في استخدام مفهوم "ESG" يجب النظر إلى هذه الأبعاد الثلاثة معاً من أجل الوصول إلى اقتصاد مستدام، حيث أن الاستدامة البيئية "Environmental" عبر عن ممارسات الشركة ودورها في الجوانب البيئية ومدى حمايتها للبيئة نتيجة أنشطتها العملية التي تقوم بها والقدرة على الحد من المخاطر المختلفة التي تضر بالبيئة الطبيعية مثل حادثة تسرب النفط لشركة BP في خليج المكسيك في عام 2010 م، وما الحقته من أضرار في البيئة، بينما تعبر الاستدامة المجتمعية " Social " عن طبيعة علاقة الشركة مع مجتمعها الداخلي والخارجي وكيف تتواصل معهم وتأثر بهم ومدى مساهمتها في تنمية المجتمع المحيط بها وتعزيز الصحة والسلامة في بيئة الشركة والمجتمع. أما الحوكمة "Governance " فيعبر عن طبيعة إدارة الشركة بالقواعد والإجراءات القانونية والتنظيمية الداخلية والخارجية فهي حوكمة عمل مؤسسي اداري باستخدام أساليب الشفافية والافصاح والمحاسبة ومنع تضارب المصالح ليعد مفهوم حوكمة الشركات من المفاهيم القديمة.

وفي الأسواق المالية المتقدمة ترتبط الشركات التي تلتزم بالإفصاح عن "ESG" بفوائد عديده منها: أخطار سوق منخفضة، ومخاطر ردة الفعل السلبي، ومخاطر خاصة بسبب انخفاض احتمالية التقاضي [7] كما عملت العديد من الأسواق المالية أو الجهات المشرفة على الأسواق باعتماد التعليمات، الأدلة، التنظيمات لأطر الإفصاح وتحديد متطلبات بحدها الأدنى لاستيفائها والالتزام بها وتقديم تقرير الاستدامة للمستثمرين بشكل

[7] .(Sassen, Hinze, Hardeck, 2016, ص 867)

تدريجي بين الأسواق المالية من حيث الأطر والتنظيمات ونوعية المعلومات ودرجة الالتزام سواءً كان (اختيارياً، الامتثال او التوضيح، أو الإلزام التام).

2.4. الفرق بين مفهوم الاستدامة ومفهوم المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة

من المهم تحديد وتمييز الفرق بين المصطلحين، الاستدامة وتقارير ESG. تحدد لجنة الأمم المتحدة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية الاستدامة: "التنمية المستدامة هي التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتهم الخاصة". بالنسبة للمنظمات العامة، يمكن للممارسات المستدامة أن تدعم مجتمعهم وبيئتهم. يعد إعداد تقارير الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية ممارسة إدارية تتمثل في الكشف العلني عن البيانات المتعلقة بعمليات المؤسسة المتعلقة بالجوانب البيئية والاجتماعية والحوكمة. يمكن اعتبار تحليل ESG بمثابة ممارسة لإدارة المخاطر حيث تقوم المنظمات بتقييم المخاطر المالية المحتملة من العوامل البيئية والاجتماعية والحوكمة. بالنسبة لأصحاب المصلحة، مثل الإدارة والمواطنين والمستثمرين، تعد هذه البيانات ضرورية لتكوين صورة كاملة عن المخاطر والفرص المتعلقة بالحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية. تشير محاسبة الاستدامة حاليًا إلى أنشطة المؤسسة التي تساعد في إنشاء قيمة على المدى الطويل. أصبحت المنظمات الخاصة والعامة الآن مهتمة بالإبلاغ عن الجوانب البيئية والاجتماعية والحوكمة لأعمالها وعملياتها جنبًا إلى جنب مع تقاريرها عن المعلومات المالية الدورية. ظهر هذا الاهتمام لأن المستثمرين أدركوا أهمية خصائص ESG عند اتخاذ قرارات الاستثمار. باختصار، تؤثر ممارسات الاستدامة على محيط المنظمات، بينما تتضمن ممارسة ESG تقييم المخاطر المحتملة من البيئة المحيطة.

2.5. مفهوم وأهداف محاسبة الاستدامة ودوافع الإفصاح عن تقارير الاستدامة:

أصبحت التنمية المستدامة محور تركيز مستمر لتطوير السياسات المحاسبية وتطوير نماذج الإبلاغ عن الأنشطة المالية للشركات وتقديم معلومات أكثر تكاملاً وموثوقة في اتخاذ القرارات لأصحاب المصلحة ضمن سعي المنظمات الدولية للتوافق مع مبادرة الأمم المتحدة التي تتبنى تفعيل إطار عالمي متكامل لمحاسبة الاستدامة ضمن المبادئ التوجيهية لنظام المحاسبة البيئية والاقتصادية (SEEA)،[8]

إن الإفصاح عن المعلومات المالية المتعلقة بالاستدامة في تقارير الشركات أدت إلى إحداث تغيير في عملية الإدارة التقليدية وعدم تركيزها على الجانب الاقتصادي فقط بل شملت أيضاً الجوانب الاجتماعية والبيئية، إذ تحولت الاستدامة إلى استراتيجية عمل للإدارة وأصحاب المصالح لتلبية الطلب المتزايد على المعلومات بطريقة متوازنة وقابلة للمقارنة بعد أن تركز الإدارة على تحقيق الأرباح واستمرارية عملها هو الهدف الأساس الذي تسعى لتحقيقه، فالمطلوب دمج الأبعاد الاقتصادية والبيئية والاجتماعية والبيئية مع تحديات التنمية المستدامة بناءً على المعلومات التي تنتجها تقاريرها المالية في صنع القرارات واتخاذها بما يتلائم مع تحقيق أهداف محاسبة الاستدامة والمتعلقة بإعداد تقارير تعكس التأثير الاقتصادي على المدى القصير والمتوسط والطويل الأجل والذي يتضمن الكشف عن معلومات مالية وغير مالية وتنسيق ممارسات الإبلاغ عن الاستدامة ضمن مبادرة البورصات المستدامة (SSE) وفقاً لأهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (SDGs) والتي تأخذ بعين الاعتبار المصالح المشتركة بين صانعي السياسات وأصحاب المصالح والمستفيدين.

أن التنمية المستدامة ومحاسبة الاستدامة هما مصطلحان قابلان للتبادل كمفهوم يهدف إلى الإبلاغ عن نتائج الشركات بما يتضمن الجوانب البيئية والاجتماعية وعدم الاعتماد على الإفصاح التقليدي الذي تعتمده المحاسبة المالية والقائم على أن الأنشطة الاقتصادية هي التي تعكس قيمة الشركة في السوق، لذلك فإن النقاش المستمر والمطالب بتحسين معايير الإبلاغ المالي الدولية قد أدى إلى إصدار معايير خاصة بالإفصاح عن المعلومات المالية المتعلقة بالاستدامة ومنها المعيار (IFRS S1) والذي يهدف إلى الإفصاح عن المخاطر والفرص المتاحة المتعلقة بالاستدامة التي لا يمكن توقعها بشكل معقول ويمكن أن تؤثر على تقييمات المستفيدين وأصحاب المصالح فيما يتعلق بسمعة وقيمة الشركة،

[8] https://seea.un.org/

أما عن تقرير الاستدامة (Sustainability Report) فهو تقرير يصدر من قبل الشركة تفصح فيه عن مدى ممارساتها **لحوكمة الاستدامة الثلاثية** ونشره لأصحاب المصالح والمستثمرين. حيث تدل تقارير ESG على مصداقية عمليات التقييم الداخلية التي تتم داخل المنظمات حيث إن المنظمات التي تتمتع بهياكل حوكمة قوية وسياسات اجتماعية مسؤولة تمتلك مرونة أكثر في التصدي للتحديات العالمية، مما أدى إلى تسريع معدل اعتماد أسس الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الأعمال فوجود نظام شامل للحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الأعمال يحقق التنمية المستدامة العالمية [9]ووفق مسح بياني عملته KPMG في عام 2018 م وجدت ان 78 % من أكبر الشركات في العالم تدمج الآن البيانات المالية وبيانات الاستدامة في تقاريرها المالية السنوية مما يشير إلى أنهم يعتقدون أن معلومات ESG مهمة للمستثمرين، كذلك وجدت أن 72 % من الصناديق الكبيرة أدرجت عوامل ESG في قراراتها الاستثمارية.

وفي تقرير معهد بلاك روك للاستثمار[10] أشار إلى أن الشركات التي تحصل على درجات عالية في **مقاييس الاستدامة الثلاثية** تميل إلى التكيف بسرعة مع التغيرات البيئية والاجتماعية واستخدام الموارد بكفاءة وأشراك الموظفين وتواجه أخطار أقل من الغرامات التنظيمية أو الضرر الذي يلحق بالسمعة. بالإضافة إلى توجه وكالات التصنيف الائتماني الآن إلى دمج عوامل الاستدامة الثلاثية في منهجيات التصنيف الخاصة بها مثل Standard & Poors والتي أدخلت ما يقارب من مائة اجراء لها ولم تعد قياس أداء الشركات من خلال الربحية والحصة السوقية وحدها كافية.

من جانب اخر برز تأثير غياب الجانب التنظيمي والتشريعي ومدى امتداد تلك التأثيرات على الاستدامة والنمو للشركات وللحكومات بشكل عام في تحقيق اهداف التنمية المستدامة، وبالتالي أن جودة التشريعات والقوانين تعد عناصر مهمة لتحقيق التنمية، مما أدى إلى ظهور حلول بديلة مؤخراً قد لا تصل إلى فعالية التنظيمات التي تصدر من الجهات الاشرافية على الأسواق او الكيانات من خلال تبني بعض المتطلبات من قبل بعض المنظمات غير الربحية مثل الأمم المتحدة لأسواق رأس المال المستدامة (SSE) والاتحاد الدولي للبورصات WFE وكبار الصناديق الاستثمارية ومدى تأثيراتهم على الشركات والكيانات التي لهم مصالح فيها، من خلال إصدار مثل تلك المعايير الاسترشادية الغير ملزمة " اختيارية" لحث الشركات على استخدامها والاسترشاد عند الإفصاح في تقريرها عن **الاستدامة الثلاثية** وتلبية الاحتياج لتلك الفئات ورفع جودة الإفصاح والشفافية للبيانات الغير مالية المفصح عنها.

---

[9] (كريري، 2021، ص11)

[10] (Blackrock Investment Institute, 2015) www.ir.blackrock.com

2.6. مراجع ومؤشرات إعداد تقارير الاستدامة والإفصاح عن الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة

تبنت العديد من المنظمات غير الربحية حول العالم مبادرات الأمم المتحدة لجهة تطوير معايير الإبلاغ عن الاستدامة، ويتم استخدامها كنقطة انطلاق لإجراء بحث إضافي حول هذا الموضوع، وتستخدم البورصات **معايير** المبادرة العالمية لإعداد التقارير (GRI) والمبادئ العشرة المقبولة عالمياً للميثاق العالمي للأمم المتحدة (UNGC) على نطاق واسع لتطوير مؤشرات الأداء الرئيسية ESG الخاصة بها، ونورد فيما يلي المبادرات الرئيسية للأمم المتحدة والمنظمات الغير الربحية بهذا الخصوص:

- **منظمة المبادرة العالمية لإعداد التقارير The Global Reporting Initiative (GRI)**

يستخدم الآلاف من واضعي التقارير في القطاعين العام والخاص من أكثر من 90 دولة التوجيهات الإرشادية الخاصة بالمنظمة. تم تسجيل أكثر من 24ألف تقرير في قاعدة بيانات إفصاحات الاستدامة لدى المنظمة، كما تستخدم 27 دولة ومنطقة حول العالم المنظمة كمرجعية لها في وضع سياساتها. تنقسم أنشطة المنظمة إلى قسمين: الأول توفير التوجيهات الإرشادية لإعداد التقارير الخاصة بالاستدامة، والثاني هو إعداد أنشطة ومنتجات وشراكات إشراك الجهات المعنية لتجني المؤسسات والشركات فائدة أكبر من وضع تقارير الاستدامة. تقسم معايير مبادرة الإبلاغ العالمية الى معايير ابلاغ شاملة او عامة ومعايير خاصة او محدده وكما موضح في الشكل الاتي:

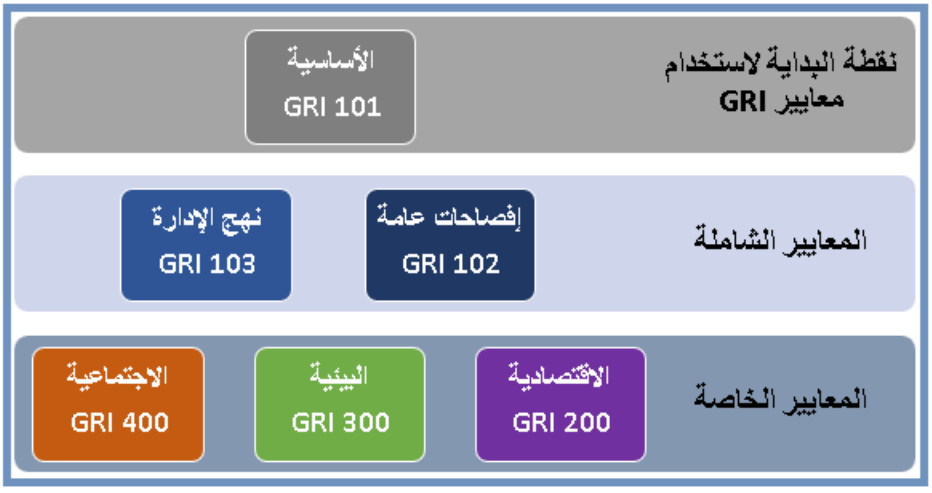

ويمكن استخدام معايير (GRI) من قبل مختلف الشركات وعلى اختلاف أنشطتها وأهدافها وفي اي قطاع في العالم، وان تاريخ سريان المعايير من 1 تموز 2018 مع التشجيع على استخدام هذه المعايير في وقت سابق، وبالإمكان تلخيص معايير ومؤشرات مبادرة الابلاغ بالجدول الاتي:

جدول يلخص معاير مؤشرات (GRI)

رقم المعيار	عنوان المعيار	عدد المؤشرات	رقم المعيار	عنوان المعيار	عدد المؤشرات
GRI 101	الأساس		GRI 402	علاقة العمالة/الإدارة	1 مؤشر
GRI 102	الإفصاحات العامة	56 مؤشر	GRI 403	الصحة والسلامة المهنية	4 مؤشر
GRI 103	نهج الإدارة		GRI 404	التدريبي والتعليم	3 مؤشر
GRI 201	الأداء الاقتصادي	4 مؤشرات	GRI 405	التنوع وتكافؤ الفرص	2 مؤشر
GRI 202	التواجد في السوق	2 مؤشر	GRI 406	عدم التمييز	1 مؤشر
GRI 203	التأثرات الاقتصادية غير المباشرة	2 مؤشر	GRI 407	الحرية النقابية والمفاوضة الجماعية	1 مؤشر
GRI 204	ممارسات الشراء	1 مؤشر	GRI 408	عمالة الأطفال	1 مؤشر
GRI 205	مكافحة الفساد	3 مؤشر	GRI 409	العمل الجبري أو القسري	1 مؤشر
GRI 206	السلوك المناهض	1 مؤشر	GRI 410	الممارسات الأمنية	1 مؤشر
GRI 301	المواد	2 مؤشر	GRI 411	حقوق الشعوب الأصلية	1 مؤشر
GRI 302	الطاقة	5 مؤشر	GRI 412	تقييم حقوق الانسان	3 مؤشر
GRI 303	الماء والصرف الصحي	3 مؤشر	GRI 413	المجتمعات المحلية	2 مؤشر
GRI 304	التنوع البيولوجي	4 مؤشر	GRI 414	تقييم الموردين فيما يتعلق بالآثار على المجتمع	2 مؤشر
GRI 305	الانبعاثات	7 مؤشر	GRI 415	السياسة العامة	1 مؤشر
GRI 306	النفايات السائلة والصلبة	5 مؤشر	GRI 416	صحة العميل وسلامته	2 مؤشر
GRI 307	الامتثال البيئي	1 مؤشر	GRI 417	التسويق والملصقات	3 مؤشر
GRI 308	التقييم البيئي للموردين	2 مؤشر	GRI 418	خصوصية العميل	1 مؤشر
GRI 401	التوظيف	3 مؤشر	GRI 419	الامتثال الجماعي والاقتصادي	1 مؤشر

Source: (Consolidated Set of GRI Sustainability Reporting Standards, (2016), Global Reporting Intuitive, Amsterdam, P.1-420).

وحددت GRI نوعين او مجموعتين من المؤشرات وهما المؤشرات الأساسية والتي تعد مهمة لجميع المستخدمين لتقارير الاستدامة للوحدات الاقتصادية لأنها تناسب الوحدات الاقتصادية بشكل عام للإبلاغ

في تقاريرها ومهمه لأغلب أصحاب المصلحة، والمجموعة الثانية من المؤشرات هي المؤشرات الإضافية وتشجع المبادرة على استخدام هذه المؤشرات من قبل المنظمات في تقاريرها لزيادة المعرفة بالوحدة
واعتبرت المبادئ التوجيهية معقدة وغامضة ومرنة للغاية، مما يقوض توحيد التقارير والقدرة على مقارنة التقارير. وبناءً على هذه التعليقات، يوصى بأن تقوم المبادرة العالمية لإعداد التقارير بتطوير منهجية إعداد تقارير أبسط وأقل مرونة. قد يكون المحتوى خاضعًا لحقوق الطبع والنشر.

- **الميثاق العالمي للأمم المتحدة (UNGC)**

[11]تم إطلاق الميثاق عام 2000 م باعتباره أكبر مبادرة عالمية لاستدامة الشركات، ترتكز على الأمم المتحدة وتشمل مبادئ المنظمة وقيمها، فإن الاتفاق العالمي للأمم المتحدة في وضع فريد لتعزيز هذا التعاون لتقديم وتوسيع نطاق الحلول التي تعالج التحديات العالمية. بناءً على رؤية الأمين العام الأسبق للأمم المتحدة كوفي عنان، الذي قام، في المنتدى الاقتصادي العالمي لعام 1999، بدعوة قادة الأعمال إلى الشراكة مع المنظمة لإنشاء "اتفاق عالمي" من القيم والمبادئ المشتركة لإعطاء وجهاً إنسانياً للسوق العالمي، ويلعب الاتفاق اليوم دورًا رئيسيًا في تعزيز التعاون التجاري مع الأمم المتحدة.

الاتفاق العالمي للأمم المتحدة هو دعوة للشركات لمواءمة استراتيجياتها وعملياتها مع عشرة مبادئ عالمية تتعلق بحقوق الإنسان، والعمل، والبيئة ومكافحة الفساد، واتخاذ الإجراءات التي تعزز الأهداف المجتمعية وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة .(SDGs) من خلال إشراك الآلاف من الشركات من جميع الأحجام والقطاعات من مختلف أنحاء العالم، نعمل على تعبئة حركة عالمية حقيقية من المؤسسات المسؤولة التي تدمج الاستدامة في استراتيجياتها وعملياتها الأساسية – ليس فقط لصالح مجتمعاتها بل لمصلحتها الخاصة أيضاً.

[11] https://unglobalcompact.org/what-is-gc/mission/principles#

المبادئ العشرة للاتفاق العالمي للأمم المتحدة

كونها مستمدة من الاتفاقيات والمواثيق الرئيسية للأمم المتحدة، يتم الاعتراف بالمبادئ العشرة للاتفاق العالمي للأمم المتحدة والمصادقة عليها في العديد من القرارات الحكومية الدولية والوثائق الختامية، بما في ذلك قرارات الجمعية العامة. للانضمام إلى الاتفاق العالمي للأمم المتحدة، يجب أن يلتزم أعلى مستوى تنفيذي للشركة علنا للأمين العام بأن الشركة ستتخذ نهجاً مسؤولاً ومتكاملاً من حيث المبدأ لمعالجة أهداف الأمم المتحدة الإنمائية في ظل تلك المبادئ، مما يشير إلى إمكانات أن تصبح الشركة شريكاً قوياً وطويل الأجل للمنظمة. المبادئ العشرة للاتفاق العالمي للأمم المتحدة هي:

- حقوق الإنسان

المبدأ 1: يجب على الشركات دعم واحترام حماية حقوق الإنسان المعترف بها دولياً؛ و

المبدأ 2: التأكد من أن الشركات ليست متواطئة في انتهاكات حقوق الإنسان .

- العمل

المبدأ 3: يجب أن تدعم الشركات حرية تكوين الجمعيات والاعتراف الفعلي بالحق في المفاوضة الجماعية؛

المبدأ 4: القضاء على جميع أشكال العمل القسري والإجباري؛

المبدأ 5: الإلغاء الفعلي لعمل الأطفال؛ و

المبدأ 6: القضاء على التمييز فيما يتعلق بالتوظيف والمهن .

- البيئة

المبدأ 7: يجب أن تدعم الشركات نهجاً احترازياً إزاء التحديات البيئية؛

المبدأ 8: القيام بمبادرات لتعزيز قدر أكبر من المسؤولية البيئية؛ و

المبدأ 9: تشجيع تطوير ونشر التقنيات الصديقة للبيئة .

مكافحة الفساد

المبدأ 10: يجب أن تعمل الشركات على مكافحة الفساد بجميع أشكاله، بما في ذلك الابتزاز والرشوة.

- **مجلس معايير محاسبة الاستدامة (SASB)**

المجلس منظمة غير ربحية تتخذ من الولايات المتحدة مقراً لها وتقوم بإصدار معايير محاسبة الاستدامة التي يُمكن لمصدري التقارير استخدامها للإفصاح عن المعلومات الجوهرية المتعلقة بالاستدامة لإيداعها بشكل رسمي لدى لجنة الأوراق والأسواق المالية. تحدد معايير المجلس المواضيع ذات الصلة بالاستدامة والمؤشرات القياسية المحاسبية ذات الصلة، على مستوى القطاع، والتي من المرجح أن تمثّل المعلومات الجوهرية للشركات العاملة في ذلك القطاع. منذ أوائل العام 2016 م، عمل المجلس على تطوير معايير

انتقالية مؤقتة لأكثر من 80 قطاعاً في 10 مجالات. وتشمل عملية وضع وتطوير المعايير لدى المجلس على أبحاث قائمة على الأدلة والبراهين، ومجموعات عمل تضم جهات معنية متعدّدة، وفترة 90 يوماً لاستطلاع أراء الجمهور، ومراجعة دقيقة من قبل مجلس معايير مستقل.

المزيد عن مجلس معايير محاسبة الاستدامة:

إما عن مجلس معايير محاسبة الاستدامة The Sustainability Accounting Standards Board (SASB) وهي منظمة غير ربحية تابعة للأمم المتحدة تقوم بإنشاء المعايير المحاسبية وعوامل الاستدامة في القطاع الخاص ليتم استخدامها في لجنة الأوراق المالية والأسواق وقد أصدرت إطار استرشادي للحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية والذي يضع معايير للإفصاح عن معلومات الاستدامة المالية من قبل الشركات لمستثمريها.

حيث تضع SASB تقارير الشركات في موقع رئيسي لاستخدام معايير ISSB، في مارس 2022، نشر مجلس معايير الاستدامة الدولية (ISSB) مسودة المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية لكل من المعيارين:

- IRFS S1 Requirements for Disclosure of Sustainability-related Financial S1 Information المتطلبات العامة للإفصاح عن المعلومات المالية المتعلقة بالاستدامة، حيث يقترح متطلبات عامة لكيان يكشف عن المعلومات المالية المتعلقة بالاستدامة حول المخاطر والفرص المتعلقة بالاستدامة. واقترحت مسودة العرض أيضًا أن يقدم الكيان مجموعة كاملة من الإفصاحات المالية المتعلقة بالاستدامة. أعاد مجلس ISSB مناقشة المقترحات بعد النظر في التعليقات على مسودة العرض.

- IFRS S2 Climate-related Disclosures IFRS S2 الإفصاحات المتعلقة بالمناخ، والتي تدمج وتبني على توصيات فريق العمل المعني بالإفصاحات المالية المتعلقة بالمناخ (TCFD) وتدمج متطلبات الإفصاح القائمة على الصناعة المستمدة من معايير SASB.

ويتضمن كلاها كافة توصيات فريق العمل المعني بالإفصاحات المالية المتعلقة بالمناخ (TCFD) Task Force on Climate-related Financial Disclosures.

- **مبادئ الاستثمار المسؤول The Principles for Responsible investment (PRI)[12]**

مبادئ الأمم المتحدة للاستثمار المسؤول (PRI) هي منظمة دولية تعمل على تعزيز دمج العوامل البيئية والاجتماعية وعوامل حوكمة الشركات (ESG) في صنع القرار الاستثماري.

تم إطلاق المعهد في أبريل 2006 بدعم من الأمم المتحدة ، ويضم أكثر من 4900 مؤسسة مالية مشاركة من بداية 31 مارس 2021. وتشارك هذه المؤسسات من خلال التوقيع على المبادئ الأساسية الستة لمؤسسة البحث العامة ثم تقديم تقارير منتظمة عن التقدم الذي تحرزه.

فهم مبادئ الأمم المتحدة للاستثمار المسؤول(PRI)

فلسفتهم الأساسية للمنظمة هي أن الاعتبارات البيئية والاجتماعية هي عوامل ذات صلة في اتخاذ قرارات الاستثمار، وبالتالي يجب أخذها في الاعتبار من قبل المستثمرين المسؤولين. على سبيل المثال، يجادل مؤيدو PRIبأنه من غير المسؤول ماليًا وأخلاقيًا عدم مراعاة التأثير البيئي للشركة عند تقييم مزاياها كاستثمار. على النقيض من ذلك، كان العديد من المستثمرين ينظرون تاريخياً إلى الآثار البيئية والاجتماعية على أنها عوامل خارجية سلبية يمكن تجاهلها لأغراض قرارات الاستثمار.

لمكافحة هذا الموقف السائد منذ فترة طويلة، طرحت مؤسسة البحث العامة **ستة مبادئ أساسية**، يجب أن توافق الشركات الموقعة على الالتزام بها. كما هو مبين على موقع المنظمة، فإن هذه المبادئ الستة هي كما يلي:

[12] https://www.unpri.org/about-us/about-the-pri

- المبدأ 1: سنقوم بدمج قضايا البيئة والمجتمع والحوكمة في تحليل الاستثمار وعمليات صنع القرار.

الإجراءات المحتملة:

  - معالجة القضايا البيئية والاجتماعية والحوكمة في بيانات سياسة الاستثمار.
  - دعم تطوير الأدوات والمقاييس والتحليلات المتعلقة بالحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات.
  - تقييم قدرات مديري الاستثمار الداخلي على دمج القضايا البيئية والاجتماعية والحوكمة.
  - تقييم قدرات مديري الاستثمار الخارجيين على دمج القضايا البيئية والاجتماعية والحوكمة.
  - الطلب من مقدمي خدمات الاستثمار (مثل المحللين الماليين أو المستشارين أو الوسطاء أو شركات الأبحاث أو شركات التصنيف) دمج العوامل البيئية والاجتماعية والحوكمة (ESG) في الأبحاث والتحليلات المتطورة.
  - تشجيع الأبحاث الأكاديمية وغيرها حول هذا الموضوع.
  - تأييد تدريب لمحترفي الاستثمار ESG .

- المبدأ 2: سنكون مالكين نشطين وندمج قضايا الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية في سياسات وممارسات الملكية الخاصة بنا.

الإجراءات المحتملة:

  - التطوير والكشف عن سياسة ملكية نشطة تتوافق مع المبادئ.
  - ممارسة حقوق التصويت أو مراقبة الامتثال لسياسة التصويت (إذا تم الاستعانة بمصادر خارجية).
  - تطوير القدرة على المشاركة (إما بشكل مباشر أو من خلال الاستعانة بمصادر خارجية).
  - المشاركة في تطوير السياسات واللوائح ووضع المعايير (مثل تعزيز وحماية حقوق المساهمين).
  - تقديم قرارات المساهمين بما يتوافق مع الاعتبارات البيئية والاجتماعية والحوكمة طويلة المدى.
  - التعامل مع الشركات بشأن القضايا البيئية والاجتماعية والحوكمة.
  - المشاركة في مبادرات المشاركة التعاونية.

- الطلب من مديري الاستثمار القيام بالمشاركة ذات الصلة بالجوانب البيئية والاجتماعية والحوكمة والإبلاغ عنها.

- المبدأ 3: سنسعى إلى الإفصاح المناسب عن قضايا البيئة والمجتمع والحوكمة من قبل الكيانات التي نستثمر فيها.

الإجراءات المحتملة:

- التطوير والكشف عن سياسة ملكية نشطة تتوافق مع المبادئ.
- ممارسة حقوق التصويت أو مراقبة الامتثال لسياسة التصويت (إذا تم الاستعانة بمصادر خارجية).
- تطوير القدرة على المشاركة (إما بشكل مباشر أو من خلال الاستعانة بمصادر خارجية).
- المشاركة في تطوير السياسات واللوائح ووضع المعايير (مثل تعزيز وحماية حقوق المساهمين).
- تقديم قرارات المساهمين بما يتوافق مع الاعتبارات البيئية والاجتماعية والحوكمة طويلة المدى.
- التعامل مع الشركات بشأن القضايا البيئية والاجتماعية والحوكمة.
- المشاركة في مبادرات المشاركة التعاونية.
- الطلب من مديري الاستثمار القيام بالمشاركة ذات الصلة بالجوانب البيئية والاجتماعية والحوكمة والإبلاغ عنها.

- المبدأ 4: سوف نشجع قبول المبادئ وتنفيذها في صناعة الاستثمار.

الإجراءات المحتملة:

- تضمين المتطلبات المتعلقة بالمبادئ في طلبات تقديم العروض (RFPs).
- مواءمة متطلبات الاستثمار وإجراءات المراقبة ومؤشرات الأداء وهياكل الحوافز وفقًا لذلك (على سبيل المثال، التأكد من أن عمليات إدارة الاستثمار تعكس آفاقًا زمنية طويلة المدى عندما يكون ذلك مناسبًا).
- توصيل توقعات ESG لمقدمي خدمات الاستثمار.

- إعادة النظر في العلاقات مع مقدمي الخدمات الذين يفشلون في تلبية التوقعات البيئية والاجتماعية والحوكمة.
- دعم تطوير أدوات لقياس التكامل البيئي والاجتماعي والمؤسسي.
- دعم التطورات التنظيمية أو السياسية التي تمكن من تنفيذ المبادئ.

- المبدأ 5: سنعمل معًا لتعزيز فعاليتنا في تنفيذ المبادئ.

الإجراءات المحتملة:

- دعم / المشاركة في الشبكات ومنصات المعلومات لمشاركة الأدوات وتجميع الموارد والاستفادة من تقارير المستثمرين كمصدر للتعلم.
- معالجة القضايا الناشئة ذات الصلة بشكل جماعي.
- تطوير أو دعم المبادرات التعاونية المناسبة.

- المبدأ 6: سنقدم ضمن كل تقرير عن أنشطتنا ومدى التقدم المحرز نحو تنفيذ المبادئ.

الإجراءات المحتملة:

- الكشف عن كيفية دمج القضايا البيئية والاجتماعية والحوكمة (ESG) ضمن ممارسات الاستثمار.
- الكشف عن أنشطة الملكية النشطة (التصويت والمشاركة و/أو حوار السياسات).
- الإفصاح عما هو مطلوب من مقدمي الخدمة فيما يتعلق بالمبادئ.
- التواصل مع المستفيدين حول القضايا البيئية والاجتماعية والحوكمة والمبادئ.
- الإبلاغ عن التقدم و/أو الإنجازات المتعلقة بالمبادئ باستخدام نهج الامتثال أو الشرح.
- السعي لتحديد تأثير المبادئ.
- الاستفادة من التقارير لرفع مستوى الوعي بين مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة

بشكل جماعي، المنظمات التي أصبحت موقعة على هذه المبادئ الستة مسؤولة عن إجمالي الأصول الخاضعة للإدارة (AUM) التي تزيد عن 121 تريليون دولار. وهذا يشمل العديد من الموقعين المؤسسين البارزين الذين ساعدوا في إطلاق البرنامج، مثل صندوق تقاعد الحكومة النرويجية؛ صندوق التقاعد الحكومي لتايلاند؛ مجلس الاستثمار في خطة المعاشات التقاعدية الكندية؛ ونظام تقاعد الموظفين العموميين بكاليفورنيا.(CalPERS)

إضاءات

- تعتمد مبادئ الأمم المتحدة للاستثمار المسؤول على الإفصاح الطوعي من قبل الأعضاء المشاركين، الذين يطلق عليهم الموقعون.
- مبادئ الأمم المتحدة للاستثمار المسؤول هي منظمة مكرسة لتعزيز المسؤولية البيئية والاجتماعية بين المستثمرين في العالم.
- اليوم، الموقعون على مبادئ الأمم المتحدة للاستثمار المسؤول مسؤولون عن أكثر من 121 تريليون دولار من الأصول في جميع أنحاء العالم، وتشمل بعضًا من أكبر المستثمرين وأكثرهم نفوذاً في العالم.

- **على صعيد الاتحاد الأوروبي**[13]

أصدر الإتحاد الأوروبي توجيه حول العناية الواجبة لاستدامة الشركات Corporate Sustainability Due Diligence Directive CSDDDلتسريع تحول الأعمال نحو اقتصاد عادل يحافظ على بيئة خضراء. لقد أصبح موضوع استدامة الشركات بالغ الأهمية،

في ما يلي نسلط الأضواء على قوانين الإتحاد الأوروبي الجديدة لاستدامة الشركات والمفاهيم والمعايير الأساسية المتعلقة بها. ونتناول بالتفصيل التوجيه الأوروبي الجديد لإعداد تقارير استدامة الشركات Corporate Sustainability Reporting Directive CSRD.

تشريعات الاتحاد الأوروبي حول استدامة الشركات

يفرض الإتحاد الأوروبي على الشركات الكبيرة والشركات المدرجة أن تنشر تقارير منتظمة حول المخاطر الاجتماعية والبيئية التي تواجهها، وحول كيفية تأثير أنشطتها على البيئة والمجتمع، وذلك يساعد المستثمرين

[13] https://uabonline.org

ومنظمات المجتمع المدني والمستهلكين وجميع أصحاب المصلحة على تقييم أداء الاستدامة للشركات تماشياً مع أهداف مبادرة الصفقة الخضراء للاتحاد الأوروبي.

المفاهيم الأساسية

تشمل المفاهيم الأساسية التي تتضمنها المعايير الأوروبية لإعداد تقارير الاستدامة European Sustainability Reporting Standards ESRS ما يلي:

- النسبية المزدوجة: يعمل الإتحاد الأوروبي على جعل تقارير الاستدامة متوافقة مع التقارير المالية، مع وجوب الإفصاح عن استدامة الشركات. هذا مبدأ جديد يُعرف بالنسبية المزدوجة إشارة إلى وجوب توافق الأمور المالية والأخرى المتعلقة بالاستدامة.
- إستراتيجية الاستدامة ونموذج العمل المستدام.
- تحديد جميع التأثيرات السلبية والإيجابية المحتملة على الأشخاص والبيئة، من عمليات الشركات وسلاسل القيمة الخاصة بها.
- التقييم من منظور مالي وفعلي.

توجيه الإتحاد الأوروبي لإعداد تقارير استدامة الشركات

في 5 يناير (كانون الثاني) 2023، دخل حيّز التنفيذ توجيه الإتحاد الأوروبي لإعداد تقارير استدامة الشركات EU Corporate Sustainability Reporting Directive CSRD. وهو يهدف إلى تحديث وتقوية التشريعات المتعلقة بالمعلومات الاجتماعية والبيئية التي يتعيّن على الشركات الإبلاغ عنها. وبذلك يتوجّب على مجموعة أوسع من الشركات الكبيرة، بالإضافة إلى الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم، الإفصاح عن مساعيها في سبيل الاستدامة.

ينص توجيه الإتحاد الأوروبي لإعداد تقارير استدامة الشركات CSRD **Corporate Sustainability Reporting Directive**على وجوب تمكين المستثمرين وأصحاب المصلحة من الوصول إلى المعلومات التي يحتاجون اليها لتقييم مخاطر الاستثمار الناجمة عن تغيُّر المناخ وقضايا الاستدامة الأخرى، مما يساعد في تعزيز ثقافة الشفافية بتوفير المعلومات حول تأثير الشركات على البيئة والأفراد والمجتمع.

وسيتعيّن على الشركات تطبيق التوجيه الجديد للمرة الأولى في السنة المالية 2024، والإفصاح عن المعلومات المطلوبة في التقارير المنشورة في في العام 2025.

يتعين على الشركات الخاضعة لتوجيه الإتحاد الأوروبي لإعداد تقارير استدامة الشركات CSRD الإفصاح عن المعلومات وفقاً لمعايير إعداد تقارير الاستدامة الأوروبية European Sustainability Reporting Standards ESRS. تم تطوير هذه المعايير من قبل المجموعة الاستشارية لإعداد التقارير المالية الأوروبية European Financial Reporting Advisory Group EFRAG.

كما ويُلزم توجيه الإتحاد الأوروبي لإعداد تقارير استدامة الشركات CSRD إجراء تدقيق لمعلومات الاستدامة التي يتم الإفصاح عنها. كما يتوجب رقمنة معلومات الاستدامة.

العلاقة بين توجيه إعداد التقارير غير المالية وتوجيه إعداد تقارير استدامة الشركات

يظل توجيه إعداد التقارير غير المالية NFRD The Non-Financial Reporting Directive حيّز التنفيذ حتى يتعيّن على الشركات تطبيق توجيه إعداد تقارير استدامة الشركات CSRD يتطلب من الشركات نشر تقرير غير مالي عن أدائها البيئي والاجتماعي والحوكمة بالإضافة إلى تقرير الإدارة السنوي الخاص بها بموجب توجيه إعداد التقارير غير المالية NFRD، يتعيّن على الشركات الكبيرة نشر المعلومات المتعلقة بما يلي:

- المسائل البيئية
- الشؤون الاجتماعية ومعاملة الموظفين
- احترام حقوق الإنسان
- مكافحة الفساد والرشوة
- التنوع في تركيبة مجالس إدارة الشركة (من حيث العمر والجنس والخلفية التعليمية والمهنية).

ينطبق توجيه إعداد التقارير الغير المالية NFRD على الشركات الكبيرة ذات النفع العام التي يعمل فيها أكثر من 500 موظف، وذلك يشمل ما يقرب من 11700 شركة ومجموعة كبيرة في جميع أنحاء الإتحاد الأوروبي، بما في ذلك:

- الشركات المدرجة
- البنوك
- شركات التأمين
- الشركات الأخرى المعينة من قبل السلطات الوطنية ككيانات ذات النفع العام

الجدول الزمني لتطبيق توجيه إعداد تقارير استدامة الشركات

في أبريل/نيسان 2021، نشرت المفوضية الأوروبية اقتراحها الخاص بتوجيه إعداد تقارير استدامة الشركات CSRD بهدف تعديل شامل لتقارير الاستدامة في الإتحاد الأوروبي. يهدف الاقتراح إلى جعل تقارير الاستدامة في الإتحاد الأوروبي أكثر اتساقا، بحيث يمكن للشركات المالية والمستثمرين والجمهور على النطاق الواسع استخدام معلومات الاستدامة القابلة للمقارنة والتي تمتاز بالموثوقية. وقد تم نشر التوجيه النهائي EU Directive 2022/2464 في الجريدة الرسمية للاتحاد الأوروبي في 16 ديسمبر/كانون الأول 2022.

يتناول توجيه إعداد تقارير استدامة الشركات CSRD متطلبات إعداد تقارير مفصلة وموحدة، مما يوسع نطاق الإبلاغ عن الاستدامة بشكل كبير. ويُفرض تطبيق توجيه إعداد تقارير استدامة الشركات CSRD على ما يقرب من 50000 شركة في الإتحاد الأوروبي، كذلك الشركات خارج الإتحاد الأوروبي.

مراحل تطبيق توجيه إعداد تقارير استدامة الشركات

سيتم تطبيق توجيه إعداد تقارير استدامة الشركات CSRD على أربع مراحل:

• ابتداء من 1 كانون الثاني (يناير) 2024: يُطبق على الشركات التي تقدم تقارير وفق توجيه إعداد التقارير غير المالية NFRD يتوجب تقديم التقارير في العام 2025 عن بيانات 2024.

• ابتداء من 1 كانون الثاني (يناير) 2025: يُطبق على الشركات الكبيرة التي لا تخضع حالياً لتوجيه إعداد التقارير غير المالية NFRD. يتوجب تقديم التقارير في العام 2026 عن بيانات 2025.

• ابتداء من 1 كانون الثاني (يناير) 2026: يُطبق على الشركات الصغيرة والمتوسطة المدرجة ومؤسسات الائتمان الصغيرة وغير المعقدة وشركات التأمين. يتوجب تقديم التقارير في العام 2027 عن بيانات 2026.

• ابتداء من 1 كانون الثاني (يناير) 2028: يتوجب تقديم التقارير في العام 2029 عن السنة المالية 2028 للمشاريع المتعلقة بالدول خارج الإتحاد الأوروبي (يصنفها الإتحاد الأوروبي على أنها الدول الثالثة) التي يزيد صافي مبيعاتها عن 150 مليون في الإتحاد الأوروبي إذا كان لديها على الأقل شركة فرعية أو فرع واحد في الإتحاد الأوروبي.

الامتثال لتوجيه إعداد تقارير استدامة الشركات

بموجب توجيه الإتحاد الأوروبي لإعداد تقارير استدامة الشركات CSRD، يتعين على جميع الشركات الكبيرة الآن الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالطريقة التي تقيس بها وتدير القضايا البيئية والاجتماعية والحوكمة

Environmental, Social, and Governance ESG. من الناحية العملية، ستحتاج الشركات إلى الإبلاغ عن مجموعة من المقاييس النوعية والكمية المتعلقة بالقضايا البيئية والاجتماعية والحوكمة ESG بما يتماشى مع معايير الاستدامة الجديدة وإثبات موثوقية المعلومات.

ستخضع جميع الشركات الكبيرة في الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي والتي تستوفي إثنين آو أكثر من الشروط التالية إلى توجيه الإتحاد الأوروبي لإعداد تقارير استدامة الشركات CSRD:

- لديها ما يفوق عن 40 مليون يورو صافي المبيعات.
- لديها ما يفوق عن 20 مليون يورو في الميزانية العمومية.
- لديها 250 موظفاً أو أكثر.

سيتم تطبيق توجيه الإتحاد الأوروبي لإعداد تقارير استدامة الشركات CSRD على جميع:

- الشركات المدرجة في الأسواق المنظمة في الاتحاد الأوروبي.
- الشركات الصغيرة والمتوسطة المدرجة.
- الشركات خارج الإتحاد الأوروبي التي يبلغ صافي مبيعاتها 150 مليون يورو في الإتحاد الأوروبي، ولها شركة فرعية أو فرع واحد على الأقل في الإتحاد الاوروبي.

المعلومات التي يتوجب الإبلاغ عنها

بموجب توجيه الإتحاد الأوروبي لإعداد تقارير استدامة الشركات CSRD، على الشركات تقديم تقارير أكثر تفصيلاً حول مجموعة من مسائل الاستدامة المتعلقة بالقضايا البيئية والاجتماعية والحوكمة ESG.

يجب على الشركات نشر معلوماتها في قسم مخصص من تقارير إدارة الشركة، وعادة ما يتم نشر هذه المعلومات في التقارير السنوية للشركات. يجب أن تغطي التقارير:

- المسائل البيئية والمتعلقة بالمخاطر المناخية.
- الشؤون الاجتماعية ومعاملة الموظفين.
- احترام حقوق الإنسان.
- مكافحة الفساد والرشوة.
- التنوع في مجالس إدارة الشركة (من حيث العمر والجنس والخلفية التعليمية والمهنية).

سوف تحتاج الشركات إلى تقديم معلومات:

- نوعية وكمية.
- تتعلق بالوقت الحاضر والمستقبل.
- ذات المدى القصير والمتوسط والطويل الأجل.

إن تحسين الوصول إلى المعلومات هو من أولويات توجيه الإتحاد الأوروبي لإعداد تقارير استدامة الشركات CSRD وستحتاج الشركات إلى التأكد من إدخال معلوماتها في قاعدة بيانات رقمية مفتوحة الوصول.

الخطوات للامتثال لتوجيه الإتحاد الأوروبي لإعداد تقارير استدامة الشركات

في ما يلي بعض الخطوات المقترحة للامتثال لتوجيه الإتحاد الأوروبي لإعداد تقارير استدامة الشركات CSRD:

الخطوة الأولى: تقييم الأهمية النسبية لتحديد موضوعات الاستدامة وفقاً لمعايير إعداد تقارير الاستدامة الأوروبية European Sustainability Reporting Standards ESRS.

الخطوة الثانية: التأكد من استيفاء المعلومات لمتطلبات توجيه الإتحاد الأوروبي لإعداد تقارير استدامة الشركات.

الخطوة الثالثة: قياس الأداء البيئي ومقدار غازات الاحتباس الحراري Greenhouse Gas GHG.

الخطوة الرابعة: تقييم الاعتبارات الاجتماعية داخل الشركة وفي سلسلة القيمة الخاصة بها.

الخطوة الخامسة: تحديد الأهداف لخفض غازات الاحتباس الحراري على مستوى الشركة، والموافقة على هذه الأهداف على مستوى مجلس الإدارة.

الخطوة السادسة: مراقبة مؤشرات الأداء الرئيسية Key Performance Indicators KPIs للاستدامة المنتجات والعمليات.

الخطوة السابعة: تقييم التأثير على سلسلة قيمة الشركة وتحديد مجالات التحسين.

- **تبنى الاتحاد الدولي للبورصات The World Federation of Exchanges Limited**

(WFE) مبادئ وتعليمات ارشادية لتقرير المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة والذي يعد أكبر اتحاد عالمي للأسواق،[14]

تم تطوير إرشادات ومقاييس المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة (ESG) الخاصة بالاتحاد الدولي للبورصات (WFE) لتوفير نقطة مرجعية للبورصات التي تتطلع إلى تقديم أو تحسين أو طلب تقارير المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة (ESG) في أسواقها، والتي تم تطويرها من قبل مجموعة عمل الاستدامة التابعة للاتحاد الدولي للبورصات وتم نشرها لأول مرة في نهاية عام 2015.

في العام 2018، أعلن الاتحاد الدولي للبورصات عن إصدار محدق لإرشادات ومقاييس WFE للعام 2015. وقد تم إجراء التحديث ليعكس تطورات الاستدامة الجديدة. مثل أهداق التنمية المستدامة للأمم المتحدة (SDG) وتوصيات فرقة العمل المعنية بالإفصاحات المالية المتعلقة بالمناخ (TCFD) ودمج جميع التعليقات الواردة من مجموعة المستثمرين حول نماذج الإرشادات الأولي للاتحاد، ولتعديل المقاييس بناءً على تجارب التنفيذ في أسواق معينة

ويتضمن التقرير 10 مقاييس رئيسية لكل معيار من المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة وعلى التوالي يتضمن لكل منهم 17و 18 و 18 مؤشر فرعي بالإضافة للتوجيهات حول تطبيقها والمراجع التي يجب الاستناد عليها.

[14] https://www.world-exchanges.org/our-work/articles/wfe-esg-revised-metrics-june-2018

ESG Metrics Revised June 2018

Please use a "respond or explain" rationale when following this recommendation; if a certain response is omitted, use the comment area to explain the reasons why.

All responses are intended to be reported annually, unless otherwise indicated. Please identify the time scope for your responses if necessary.

Category	Metric	Calculation	Guidance
Environmental	GHG Emissions	E1.1) Total amount, in CO_2 equivalents, for *Scope 1* (if applicable) E1.2) Total amount, in CO_2 equivalents, for *Scope 2* (if applicable) E1.3) Total amount, in CO_2 equivalents, for *Scope 3* (if applicable)	Please use the WRI/WBCSD GHG protocol. Please use the WRI/WBCSD GHG protocol. Please use the WRI/WBCSD GHG protocol.
Environmental	Emissions Intensity	E2.1) Total GHG emissions per output scaling factor E2.2) Total non-GHG emissions per output scaling factor	Scaling factors set by reporting company. Examples include: Revenues, sales, production units.
Environmental	Energy Usage	E3.1) Total amount of energy *directly* consumed E3.2) Total amount of energy *indirectly* consumed	Reported in MWh or GJ. Reported in MWh or GJ.

Environmental	Energy Intensity	Total direct energy usage per output scaling factor	Scaling factors set by reporting company. Examples include: Physical space, FTEs, revenues.
Environmental	Energy Mix	Percentage: Energy usage by generation type	Examples include: Renewables, hydro, coal, oil, natural gas.
Environmental	Water Usage	E6.1) Total amount of water consumed E6.2) Total amount of water reclaimed	Reported in gallons or square meters (m^3). Reported in gallons or square meters (m^3).
Environmental	Environmental Operations	E7.1) Does your company follow a formal Environmental Policy? Yes, No E7.2) Does your company follow specific waste, water, energy, and/or recycling polices? Yes/No E7.3) Does your company use a recognized energy management system? Yes/No	Cite public content, if available. Cite public content, if available. ISO 50001, for example.
Environmental	Environmental Oversight	Does your Board/Management Team oversee and/or manage climate-related risks? Yes/No	Cite public content, if available.
Environmental	Environmental Oversight	Does your Board/Management Team oversee and/or manage other sustainability issues? Yes/No	Cite public content, if available.
Environmental	Climate Risk Mitigation	Total amount invested, annually, in climate-related infrastructure, resilience, and product development?	Reported in USD, if possible.

Social	CEO Pay Ratio	S1.1) Ratio: CEO total compensation to median FTE total compensation S1.2) Does your company report this metric in regulatory filings? Yes/No	Use total compensation, including all bonus and incentives. For example: Dodd–Frank regulations (US)
Social	Gender Pay Ratio	Ratio: Median male compensation to median female compensation	Reported for FTEs only. Use total compensation, including all bonus and incentives.
Social	Employee Turnover	S3.1) Percentage: Year–over–year change for full–time employees S3.2) Percentage: Year–over–year change for part–time employees S3.3) Percentage: Year–over–year change for contractors and/or consultants	
Social	Gender Diversity	S4.1) Percentage: Total enterprise headcount held by men and women S4.2) Percentage: Entry– and mid–level positions held by men and women S4.3) Percentage: Senior– and executive–level positions held by men and women	
Social	Temporary Worker Ratio	S5.1) Percentage: Total enterprise headcount held by part–time employees S5.2) Percentage: Total enterprise headcount held by contractors and/or consultants	

Social	Non-Discrimination	Does your company follow a sexual harassment and/or non-discrimination policy? Yes/No	Cite public content, if available.
Social	Injury Rate	Percentage: Frequency of injury events relative to total workforce time	Reference ILO & UNDHR standards, if possible.
Social	Global Health & Safety	Does your company follow an occupational health and/or global health & safety policy? Yes/No	Cite public content, if available.
Social	Child & Forced Labor	S9.1) Does your company follow a child and/or forced labor policy? Yes/No S9.2) If yes, does your child and/or forced labor policy also cover suppliers and vendors? Yes/No	Cite public content, if available. Reference ILO & UNDHR standards, if possible.
Social	Human Rights	S10.1) Does your company follow a human rights policy? Yes/No S10.2) If yes, does your human rights policy also cover suppliers and vendors? Yes/No	Cite public content, if available. Reference ILO & UNDHR standards, if possible.
Governance	Board Diversity	G1.1) Percentage: Total board seats occupied by men and women G1.2) Percentage: Committee chairs occupied by men and women	
Governance	Board Independence	G2.1) Does company prohibit CEO from serving as board chair? Yes/No G2.2) Percentage: Total board seats occupied by independents	Cite public content, if available.
Governance	Incentivized Pay	Are executives formally incentivized to perform on sustainability? Yes/No	Cite public content, if available.
Governance	Collective Bargaining	Percentage: Total enterprise headcount covered by collective bargaining agreement(s)	

Governance	Supplier Code of Conduct	G5.1) Are your vendors or suppliers required to follow a Code of Conduct? Yes/ No G5.2) If yes, what percentage of your suppliers have formally certified their compliance with the code?	Cite public content, if available. "Percentage" can be defined by number or expenditure.
Governance	Ethics & Anti-Corruption	G6.1) Does your company follow an Ethics and/or Anti-Corruption policy? Yes/No G6.2) If yes, what percentage of your workforce has formally certified its compliance with the policy?	Cite public content, if available. "Percentage" is defined by total FTE headcount.
Governance	Data Privacy	G7.1) Does your company follow a Data Privacy policy? Yes/No G7.2) Has your company taken steps to comply with GDPR rules? Yes/No	Cite public content, if available. General Data Protection Regulation (GDPR).
Governance	Sustainability Reporting	G8.1) Does your company publish a sustainability report? Yes/No G8.2) Is sustainability data included in your regulatory filings? Yes/No	Cite public content, if available. Cite public content, if available.
Governance	Disclosure Practices	G9.1) Does your company provide sustainability data to sustainability reporting frameworks? Yes/No G9.2) Does your company focus on specific UN Sustainable Development Goals (SDGs)? Yes/No G9.3) Does your company set targets and report progress on the UN SDGs? Yes/No	If yes, cite frameworks used. Cite public content, if available. Cite public content, if available.
Governance	External Assurance	Are your sustainability disclosures assured or validated by a third party? Yes/No	Cite third party assurance partner.

2.7. الاستثمار في مفهوم المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة

تعد مؤسسة البحث العامة المدعومة من الأمم المتحدة UN-backed PRI مبادرة عالمية مزدهرة تضم أكثر من 1600 عضو يمثلون أكثر من 70 تريليون دولار من الأصول الخاضعة للإدارة. يتمثل دور PRI في تعزيز دمج ESG في التحليل وصنع القرار من خلال القيادة الفكرية وإنشاء الأدوات والتوجيه والمشاركة. نما مؤشر SSEI، المدعوم من مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD الأونكتاد) ومقره جنيف، على مر السنين مع العديد من البورصات التي تفرض الآن الكشف عن الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية للشركات المدرجة أو تقدم إرشادات حول كيفية الإبلاغ عن قضايا البيئة والمجتمع والحوكمة. ومع ذلك، على الرغم من نموها السريع في الاتجاه السائد، فإن صعود الاستثمار في الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية لم يكن سلسًا ولا خطيًا.

كان هناك عائق رئيسي آخر يتمثل في نقص البيانات والأدوات اللازمة للتعامل مع المعلومات المجزأة وغير المكتملة المتاحة. ومع ذلك، فقد تحسن إفصاح الشركات عن قضايا البيئة والمجتمع والحوكمة بشكل مطرد منذ إطلاق المبادرة العالمية لإعداد التقارير (GRI) في عام 2000. واليوم، تستخدم 80٪ من أكبر الشركات في العالم معايير GRI. في الآونة الأخيرة، ساعدت المبادرة الدولية لإعداد التقارير المتكاملة (IIRC) ومجلس معايير محاسبة الاستدامة (SASB) ومقره الولايات المتحدة في تعزيز إعداد التقارير الخاصة بقطاع الصناعة وأهميتها بالنسبة للمستثمرين.

على الرغم من ذلك، فإن ممارسة الاستثمار في ESG ليست جديدة على المشهد المالي العالمي. يعود تاريخ "الاستثمارات الأخلاقية" الأولى إلى عشرينيات القرن الماضي عندما اعتاد عدد من المستثمرين المتدينين على تمويل المشاريع ذات الأثر الاجتماعي الإيجابي فقط. تم تحفيزهم بشكل رئيسي من خلال الدوافع الدينية. في أواخر الستينيات بدأت تتعزز فكرة الاستثمارات المسؤولة اجتماعيًا، أيضًا في ضوء بعض الأحداث مثل تسرب النفط في سانتا باربرا في عام 1969. في ذلك الوقت، استبعد المستثمرون الأسهم التابعة لقطاعات بأكملها على أساس اعتبارها من الأنشطة الخاطئة مثل إنتاج التبغ من محافظهم. ولاحظ المحللين أن المساهمين لديهم قدرة التأثير على سلوك الشركات. وفي الثمانينيات من القرن الماضي، أدت كوارث مثل تلك التي تسببت فيها ناقلة النفط الأمريكية Exxon Valdez، والتي لوثت 1300 ميل من السواحل في ألاسكا، وكارثة بوبال التي تسببت في وفاة أكثر من 16.000 شخص، إلى تسليط الضوء على المخاوف البيئية وكذلك على التهديدات من تأثيرات تغير المناخ.[15]

[15] (Carmelo Latino , 2019, Page 8)

وقد نما الطلب على أسهم ESG بسرعة حيث أفاد منتدى الاستثمار الاجتماعي، في كانون الثاني / يناير 1992، أن قيمة ما يسمى بحافظة الاستثمار "المسؤولة اجتماعياً" قد بلغت 600 مليار دولار، يتزايد الطلب على دمج المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة في قرار الاستثمار بشكل كبير. في الوقت الحاضر، في الولايات المتحدة الأمريكية، يتم استثمار دولار واحد من كل أربعة من الأصول المدارة باحتراف وفقًا لاستراتيجيات ESG، بحيث بلغت 11.6 تريليون دولار أمريكي في عام 2018. بالتالي فإن هذا التوجه من سلوك المستثمرين قد يؤدي إلى ارتفاع أسعار تلك الأسهم. ويشهد مصطلح الاستدامة والمعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة نموًا مطردًا منذ إطلاقه للمرة الأولى في عام 2005. وتتجه الشركات عالمياً من مختلف الأحجام وعلى امتداد مختلف القطاعات والمناطق الجغرافية، نحو تخصيص قدر أكبر من الموارد بغرض تحسين المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة. على سبيل المثال تُصدر أكثر من 90% من الشركات المُدرجة على قائمة "ستاندرد آند بورز 500"، تقاريرها الخاصة بالمعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة، بينما أصبح إعداد مثل هذه التقارير بشأن هذه المعايير إلزاميًا أو قيد الدراسة الفعلية في العديد الدول. وتقوم هيئات الأوراق المالية والبورصات في طرح قوانين جديدة تتطلب قدرًا أكبر من الإفصاح وفرض أنظمة إضافية على جوانب المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة.

الاستثمار المسؤول اجتماعياً هو المحرك الرئيسي لزيادة الطلب على الاستثمار المستدام والحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية. [16]في الولايات المتحدة ، ظهر مفهوم الاستثمار المسؤول اجتماعيًا في القرن التاسع عشر عندما تجنبت صناديق الاستثمار المسيحية الاستثمار في الشركات التي تصنع وتبيع منتجات الخمور والتبغ.

نظرًا للطلب المتزايد من المستثمرين الأفراد والمؤسسات، تمت إعادة تسمية معظم الاستثمار المسؤول اجتماعيًا إلى ESG والاستثمار المستدام.

يوفر الاستثمار التقليدي للمستثمرين فرصة لتوليد الدخل أو جني الأرباح من خلال شراء الأوراق المالية الصادرة عن الشركات والمؤسسات. من المتوقع أن تدفع هذه الأوراق المالية أرباحًا و / أو فائدة و / أو تزيد قيمتها. يأخذ الاستثمار المستدام الاستثمار التقليدي إلى المستوى التالي من خلال الرؤى المتعلقة بالعوامل البيئية والاجتماعية والحوكمة (ESG). من خلال الاستثمار المستدام، وعليه يحاول كل من المنظمات والمستثمرون تحقيق عوائد مالية من خلال تبني مبدأ تعزيز القيمة البيئية أو الاجتماعية والحوكمة. يؤدي التركيز المتزايد على العوامل البيئية والاجتماعية والحوكمة (ESG) بين المستثمرين إلى زيادة التوجه نحو الاستثمار في الاوراق المالية التابعة للشركات التي تلتزم

[16] (Schanzenbach & Sitkoff, 2019, Page 6)

بمعايير ESG كما والتوجه نحو السندات الخضراء والسندات الاجتماعية وسندات المناخ وسندات الاستدامة. ونبين أن السند الأخضر هو نوع من أدوات الدخل الثابت المخصصة بشكل خاص لجمع الأموال لمشاريع المناخ والبيئة. أيضًا، سندات الاستدامة هي أدوات مالية ذات دخل ثابت حيث يتم استخدام العائدات حصريًا لتمويل أو إعادة تمويل مجموعة من المشاريع الخضراء والاجتماعية والتي تتماشى مع المكونات الأساسية الأربعة للرابطة الدولية لسوق رأس المال (ICMA) مبادئ السندات الخضراء ومبادئ الروابط الاجتماعية.

عادة ما تكون جميع هذه السندات مرتبطة بالأصول ومدعومة بالميزانية العمومية للجهة المُصدرة، لذلك عادةً ما تحمل نفس التصنيف الائتماني مثل التزامات الديون الأخرى لمُصدريها، وتصنيف السند هو طريقة لقياس الجدارة الائتمانية للسند، والتي تتوافق مع تكلفة الاقتراض للمصدر. يقوم مُصدر السندات بشكل أساسي باقتراض الأموال من الجمهور ويحدد تصنيف السندات تكلفة اقتراضهم من خلال معدل الفائدة الذي يدفعونه لحاملي السندات. يسمح التصنيف الائتماني الأفضل لمصدري السندات بإصدار سندات بسعر فائدة أقل مما يقلل من تكلفة رأس المال للمصدر.

ونبين أن معايير العوامل البيئية والاجتماعية والحوكمة والتقارير الأفضل لجهة الالتزام والإفصاح يمكن أن تقلل من المخاطر، والتي بدورها يمكن أن تفيد الجهات التي تصدر السندات في السوق. نتيجة لضغط المستثمرين وتصور المستهلك تطورت تقارير ESG بسرعة، وحققت الأسواق المالية العالمية والعربية تقدمًا جيدًا في إعداد تقارير الاستدامة والمعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة. ولكن مازال الواقع في سورية متخلف لما يتعلق الأمر بمبادرات الإبلاغ بسبب غياب متطلبات إعداد التقارير التنظيمية ونقص الضغط الرقابي والدعم. بالوقت الذي تقوم هيئات الرقابة المالية في مختلف دول العالم على إصدار نماذج تقارير ESG نموذجية متسقة في محتوياتها وتنسيقاتها ومستوى تفاصيلها. وعليه فإن المشكلة الرئيسية في سورية عدم وجود متطلبات رقابية بهذا الخصوص تواكب التوجهات العالمية.

2.8. تأثير الإفصاح عن تقارير المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة والمخاطر والفرص المتعلقة بها

الغرض الرئيسي من تقارير الصادرة عن المنظمة هو التواصل مع أصحاب المصلحة، ترتبط معظم المعلومات التي أبلغت عنها المنظمات بأدائها المالي حيث تُستخدم تقارير المعلومات غير المالية عادةً لتوصيل البيانات حول الثقافة والاستراتيجية والأثر البيئي. تعد تقارير ESG مثالاً للبيانات غير المالية التي تلعب دورًا متزايدًا في أسواق الاستثمار كما تعتبر هذه التقارير ذات قيمة لأصحاب المصلحة في تقييمهم لأداء ESG وتحديد خياراتهم الاستثمارية. بالأخص

مع زيادة متطلبات المستثمرين الأكثر إلماماً بالممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة لتزويدهم بمعلومات أكثر دقة وشفافية، من أجل مساعدتهم في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية.

كما يتم استخدام التقارير غير المالية من قبل وكالات التصنيف الائتماني حيث يتم تقييم مؤشرات ESG. تعتمد تصنيفات ESG بشكل أساسي على البيانات غير المالية المتعلقة بالحوكمة والأنشطة البيئية والاجتماعية. نظرًا لأن البيانات غير المالية ليست متاحة بسهولة للمستثمرين، فقد أدى ذلك إلى خلق عدم تناسق في المعلومات بين أصحاب المصلحة والمنظمات العامة.

في السنوات القليلة الماضية، أدركت وكالات تصنيف السندات أهمية إدارة المخاطر المرتبطة بالحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية للحد من مخاطر الائتمان الإجمالية. لذلك يقومون بدمج العوامل المرتبطة بالمعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة في نماذج التصنيف الائتماني التقليدية الخاصة بهم ويقوم البعض بإنشاء تصنيف منفصل للسندات على أساس هذه المعايير، والغرض الرئيسي من تصنيفات السندات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات هو قياس إدارة الشركة للمخاطر والفرص المالية المرتبطة بالحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية.

فوائد توجيه الإتحاد الأوروبي لإعداد تقارير استدامة الشركات

وفقاً للمفوضية الأوروبية European Commission EC، يساعد تطبيق توجيه الإتحاد الأوروبي لإعداد تقارير استدامة الشركات CSRD إلى خفض تكاليف تقارير الشركات على المدى المتوسط إلى الطويل. إلاّ أنه سيكون هناك زيادة في تكاليف إعداد تقارير الشركات في البداية بسبب الطلب المتزايد من المستثمرين وأصحاب المصلحة الآخرين على المعلومات حول استدامة الشركات.

تشمل الفوائد العائدة للشركات ما يلي:

• التبسيط والشفافية: يقلل توجيه الإتحاد الأوروبي لإعداد تقارير استدامة الشركات CSRD من مخاطر الغسل الأخضر greenwashing ويُوفر وضوح الرؤية للمستثمرين والعملاء.

• تعزيز المصداقية: وهذا يعطي الفرصة لجذب الاستثمار الخارجي وزيادة القدرة التنافسية في السوق العالمية.

• جعل التقارير البيئية والمناخية ممارسة معيارية جزءاً من الأعمال اليومية: وهذا يعني أنه يمكن للشركات أن تلعب دوراً في اتخاذ إجراءات مناخية وبيئية ذات فوائد ملموسة، وإثبات أن خططها تستند إلى معايير علمية، مع تتبع تنفيذها أيضاً.

تلعب الشركات دوراً حاسماً في الانتقال إلى اقتصاد منخفض الكربون وفعّال للحفاظ على الموارد. يُدخل توجيه الإتحاد الأوروبي لإعداد تقارير استدامة الشركات CSRD تحسيناً كبيراً مقارنة مع توجيه إعداد التقارير غير المالية NFRD.

إن المعلومات المتوجب الإبلاغ عنها بموجب توجيه إعداد التقارير غير المالية NFRD غالباً ما تكون غير كافية للمستثمرين وأصحاب المصلحة الآخرين لضمان الثقة الكاملة في شأن المخاطر المتعلقة بالاستدامة.

يحتاج المستثمرون، بشكل متزايد، إلى فهم تأثير الشركات على البيئة والأفراد والمجتمع. يحتاج العملاء أيضاً إلى مزيد من المعلومات لاتخاذ خيارات مستدامة. على هذا النحو، تحتاج معلومات الاستدامة بشكل متزايد إلى أن تكون قابلة للمقارنة وموثوقة وموثقة، ليس فقط لبناء الثقة في سوق الاستثمار الأخضر، ولكن أيضاً لخلق قدر أكبر من المساءلة العامة.

هناك عنصران رئيسيان يوصي بأخذهم في عين الاعتبار. أولاً، الشفافية :ينبغي أن تكون استراتيجية (ESG) الخاصة بالمنظمة متاحة ومفهومة لأصحاب المصلحة. أي الحرص على أن تكون الاستراتيجية واضحة. ثانيًا، الاستمرارية :الإفصاح عن مؤشرات المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة ليس سباقاً، بل استراتيجية مستمرة للمنظمة. حيث يمكن التركيز على بعض مجالات (ESG) لمدة عام، ثم التركيز في العام التالي على مجالات أخرى، ولكن يجب أن يكون الهدف التحسن في تطبيق هذه المعايير باستمرار.

سنصل إلى زمن تصبح فيه مبادئ (ESG) إلزامية لا اختيارية، ونرى أنّه لا ينبغي لأي مؤسّس أو مستثمر أن ينتظر وضع القواعد من قبل الآخرين. لذا من الضروري البدء باعتماد أطر هادفة لـ"المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة " (ESG)تكون الأمثل للمنظمة، وحينها سيتجاوب جميع أصحاب المصلحة بشكل إيجابي. [17]

ولما يتعلق بالفرص والمخاطر، فيمكن لممارسات وسياسات الاستدامة أن تحقق وتعزز الصالح العام للبيئة التي تعمل ضمنها المؤسسة وعليه تخلق عوامل المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة مخاطر وفرصًا للمنظمات لجهة التكاليف الناتجة وانعكاس ذلك على الأداء ورأس أصحاب المصلحة بالاستثمار ضمن المؤسسة. على سبيل المثال، عمليات المنظمة لها تأثير مباشر على البيئة فيمكن أن تضر أو تفيد في الوقت نفسه، حيث تتعرض أنشطة المنظمات لمخاطر البيئة مثل مخاطر المناخ من الفيضانات والجفاف والحرائق. وبالتالي نرى الدور التفاعلي لأي كيان ضمن البيئة وانعكاس ذلك كفرص ومخاطر مباشرة أو غير مباشرة مالية أو غير مالية فمن الطبيعي أن يؤثر وبتأثر أي كيان موجود ويتفاعل مع عوامل البيئة، ولما يتعلق بالجانب الاجتماعي للمؤسسة أن يخلق ذلك أيضاً مخاطر وفرصًا كالعلاقات مع الموظفين والمواطنين، وبالتالي فإن التأثير الإيجابي على المجتمع يعني تحسين رفاهية المواطنين

[17] https://hub.misk.org.sa/ar/insights/entrepreneurship/2023/environmental-social-and-governance-esg-reality-best-practices-and-misconceptions/?allowview=true

وحقوق الإنسان والتوازن بين العمل والحياة. كما تعزز ممارسات الحوكمة الجيدة داخل المنظمة المساواة والتنوع والنزاهة. وعليه يطالب أصحاب المصلحة بما فيهم المستثمرون بالشفافية فيما يتعلق بمخاطر العوامل البيئية والاجتماعية والحوكمة لأنها قد تسبب أضرار مالية وغير مالية على المؤسسة التي يخططون للاستثمار فيها.

ولما يتعلق بفرص تأمين مصادر التمويل تعمل المنظمات على إصدار الأدوات المالية الرأسمالية وسندات الدين، فبالشكل التقليدي يشتري المستثمرون السندات لكسب الفائدة طوال مدة السند، مع وعد بإعادة الاستثمار الأولي في تاريخ الاستحقاق. وتكون مخاطر الائتمان هي احتمال خسارة الاستثمار الناتج عن عدم قدرة مُصدر السندات على سداد المدفوعات المطلوبة لحملة السندات. يقوم المستثمرون بإجراء تحليل شامل للأوضاع المالية لمصدري السندات للتأكد من أنهم يستطيعون دفع الفائدة وسداد الاستثمار الأولي في المستقبل. ولكن في الوقت الحالي، يقوم المستثمرون أيضًا بتقييم المخاطر البيئية والاجتماعية وحوكمة للشركات لأن لها تأثيرًا مباشرًا على قدرة المؤسسة على سداد التزاماتها. يساعد تقييم عوامل الحوكمة البيئية والاجتماعية المستثمرين في تحديد المخاطر المتعلقة بتغير المناخ أو سياسات العمل أو سوء الإدارة.

وبالتالي لا يمكن استيعاب هذه المخاطر من خلال التحليل التقليدي للبيانات المالية والتدفقات النقدية المتوقعة.

وعليه يخلق التقييم والممارسات الجيدة للإفصاح عن مخاطر وفرص العوامل البيئية والاجتماعية والحوكمة مرونة طويلة المدى وقدرة على جذب أصحاب المصلحة والمستثمرين وتخفيض لمخاطر الائتمان.

2.9. مراجعة تقارير الاستدامة والإفصاح عن الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة

في السنوات الأخيرة، زادت التوقعات حول التقارير البيئية والاجتماعية والحوكمة بشكل كبير حيث دعا المستثمرون وأصحاب المصلحة الآخرون إلى تعزيز الإفصاحات المتعلقة بتطبيق المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة. تتضمن تقارير الحوكمة البيئية والاجتماعية والحوكمة (ESG) مقاييس نوعية وكمية تستخدم لقياس أداء المنشأة مقابل المخاطر البيئية والاجتماعية والحوكمة (ESG) والفرص والاستراتيجيات ذات الصلة

ومؤخراً تم تشكيل المجلس الدولي لمعايير الاستدامة ISSB من قبل مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) لتطوير خط أساس عالمي شامل لمعايير الإفصاح عن الاستدامة عالية الجودة لتلبية احتياجات المستثمرين من المعلومات.

أصدرت مجموعة عمل الاستعداد الفني ("TRWG")، وهي مجموعة شكلها أمناء مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للقيام بالأعمال التحضيرية للمجلس الدولي لإعداد التقارير المالية، نموذجًا أوليًا للإفصاحات المتعلقة بالمناخ. النماذج الأولية هي نتيجة ستة أشهر من العمل المشترك بين ممثلي:

- مجلس معايير الكشف عن المناخ ("CDSB")
- مجلس معايير المحاسبة الدولية ("IASB")
- فريق العمل التابع لمجلس الاستقرار المالي المعني بالإفصاحات المالية المتعلقة بالمناخ ("TCFD")
- مؤسسة تقارير القيمة ("VRF")
- المنتدى الاقتصادي العالمي.

وهي مدعومة من قبل المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية ("IOSCO") وفريق الخبراء الفني التابع لها من منظمي الأوراق المالية. قامت مجموعة TRWG بتوحيد الجوانب الرئيسية لمحتوى هذه المنظمات في مجموعة معززة وموحدة من التوصيات للنظر فيها من قبل ISSB.

بناءً على التوجه العالمي قام ISSB بتطوير IFRS S1 و IFRS S2 بالاستفادة من ردود فعل السوق الواسعة واستجابة لدعوات مجموعة G20 ومجلس الاستقرار المالي والمنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية (IOSCO) ، بالإضافة إلى قادة في مجتمع الأعمال والمستثمرين.

وتم تصميم معايير ISSB لضمان قيام الشركات بتوفير المعلومات المتعلقة بالاستدامة جنبًا إلى جنب مع البيانات المالية – في نفس حزمة التقارير جنبًا إلى جنب مع أي متطلبات محاسبية. كما أنها مبنية على المفاهيم التي تقوم عليها معايير المحاسبة الدولية لإعداد التقارير المالية، والتي تطبقها أكثر من 140 سلطة رقابية. معايير ISSB مناسبة للتطبيق في جميع أنحاء العالم الامر الذي يخلق أساسًا عالميًا حقيقيًا.[18]

لتبدأ حقبة جديدة من الإفصاحات المتعلقة بالاستدامة في أسواق رأس المال في جميع أنحاء العالم. حيث ستساعد هذه المعايير على تحسين الثقة في إفصاحات الشركة حول الاستدامة لتوجيه قرارات الاستثمار. وللمرة الأولى عملت المعايير على خلق لغة مشتركة للكشف عن تأثير المخاطر والفرص المتعلقة بالمناخ على آفاق الشركة.

[18] https://www.ifrs.org/news-and-events/news/2023/06/issb-issues-ifrs-s1-ifrs-s2/

لما يتعلق بمسؤوليات مراجعي الحسابات فيما يتعلق بالمعلومات الأخرى المتعلقة بالمسائل البيئية والاجتماعية والحوكمة ضمن المستندات التي تشكل جزءًا من التقرير السنوي أو تقرير الإدارة أو تعليق الإدارة (أو المراجعة التشغيلية والمالية) أو التقارير المماثلة. وقد تتضمن المعلومات استجابة المنشأة للمسائل البيئية والاجتماعية والحوكمة وتأثيرها على عمليات المنشأة أو النتائج المالية للمنشأة ومركزها المالي. ويتطلب معيار التدقيق الدولي 720 (المعدل) من فريق الارتباط قراءة المعلومات الأخرى عند القيام بعمليات التدقيق والمراجعة الأخذ في الاعتبار ما إذا كان هناك عدم اتساق جوهري بين المعلومات الأخرى البيانات المالية والمعرفة التي حصل عليها فريق العمل أثناء المراجعة، في سياق أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها والاستنتاجات التي تم التوصل إليها في المراجعة (يشار إليها فيما يلي باسم إجراءات القراءة والنظر).

إن الطبيعة الديناميكية للاقتصاد الحالي وزيادة توقعات أصحاب المصلحة للمعلومات المتعلقة بالمسائل البيئية والاجتماعية والحوكمة قد تؤدي إلى تغييرات محتملة في كيفية إعداد التقرير السنوي وقد يكون هناك احتمال أكبر لحدوث تناقضات بين المعلومات الأخرى والقوائم المالية أو آراء فريق العمل معرفة. عند تنفيذ إجراءات القراءة والأخذ في الاعتبار، حيث يتطلب معيار التدقيق الدولي 720 (المعدل) من فريق العمل أن يظل متيقظًا للمؤشرات التي تشير إلى أن المعلومات الأخرى التي لا تتعلق بالقوائم المالية أو بمعرفة المراجع التي تم الحصول عليها أثناء عملية المراجعة تبدو محرفة بشكل جوهري. على سبيل المثال، قد يلاحظ فريق الارتباط اختلافًا في وصف المنشأة لكيفية استخدام الأموال المستلمة كجزء من برنامج منح الطاقة الخضراء وكيفية استخدام هذه الأموال كجزء من المعرفة التي تم الحصول عليها في المراجعة.

أثناء التخطيط لمهمة التدقيق، يحصل فريق المهمة على فهم للجهة وبيئتها، بما في ذلك الرقابة الداخلية الخاصة بها. يتضمن هذا الفهم المعلومات ذات الصلة المتعلقة بالبيئة التنظيمية والتشريعات واللوائح والمتطلبات البيئية التي تؤثر على الصناعة وأعمال المنشأة. قد يرتبط أي من هذه العناصر بالمسائل البيئية والاجتماعية والحوكمة، مما قد يؤثر على المنشأة ويؤدي إلى خطر حدوث أخطاء جوهرية. قد تفكر فرق العمل في إضافة استفسارات إضافية للإدارة والمسؤولين عن الحوكمة لفهم ما إذا كانت المنشأة متأثرة بالمسائل البيئية والاجتماعية والحوكمة.

ويتعين على فريق العمل الحصول على فهم للرقابة الداخلية ذات الصلة بالمراجعة. وأثناء الحصول على هذا الفهم، قد يأخذ فريق الارتباط في الاعتبار كيفية تعامل الرقابة الداخلية في المنشأة مع تحديد وتسجيل وإعداد التقارير عن المعاملات والإفصاحات المتعلقة بالمسائل البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات. قد يأخذ فريق الارتباط بعين الاعتبار ما يلي:

• إجراءات الأعمال الحالية لمثل هذه المعاملات وما إذا كانت الإدارة قد أنشأت بالفعل منظومة لتحديد وتسجيل المعاملات أو الإفصاحات المتعلقة بالمسائل البيئية والاجتماعية والحوكمة

• ما إذا كانت الإدارة قد طورت عمليات وضوابط جديدة أو محددة للمسائل البيئية والاجتماعية والحوكمة وكيفية عمل تلك العمليات والضوابط ضمن نظام الرقابة الداخلية

• كيف سيظل فريق العمل متشككا على المستوى المهني عند فهم العمليات الجديدة وتحدي تأكيدات الإدارة، عندما يكون ذلك مناسبا.

وبالتالي "لتبني الاستدامة كمبدأ أساسي، يجب على الشركات أن تنظر إلى الاستدامة على أنها مطلب تنافسي وأن تفهم أهميتها لأصحاب المصلحة. ويجب دمجها في نماذج الأعمال الخاصة بهم، والإبلاغ عن أداء الاستدامة إلى أصحاب المصلحة. " حاليًا، يتم توفير معظم خدمات ضمان الاستدامة من قبل شركات التدقيق الخارجي.

2.10. الخلاصة:

وبالرغم من محدودية الدارسات التي تطرقت إلى الأطر التنظيمية والتشريعية وحوكمة الاستدامة الثلاثية نظراً لحداثة الموضوع وقلة الدراسات بشكل عام وخصوصاً باللغة العربية في مجال المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة، والأطر التنظيمية والتشريعية ، فقد خلصت هذه الدراسة إلى التوجه العام نحو أهمية هذه المعايير وأهمية تقارير الاستدامة وزيادة الاهتمام والوعي والطلب على مستوى العالم ومدى تأثيرها على الأداء المالي للشركات وعلاقته بمقاييس الأداء وتوجهات المستثمرين والجهات المنظمة وإطلاق مؤشرات لقياس للاستدامة، وفوائدها على بيئة الشركات وزيادة أداء الشركة والتي ارتبطت بالعلاقة بمقاييس الأداء وانه كلما ارتفع الإفصاح عن هذه المعايير والفرص والمخاطر المتعلقة بالاستدامة ارتفع العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية والمقاييس الأخرى، ومدى التوجه المتسارع في الإلزام بالإفصاح عن المعلومات الغير مالية والانتقال من الجانب الاختياري في الإفصاح إلى الإلزام في تبني ممارسات في بعض الدول بوتيرة متسارعة من خلال اصدار التنظيمات والتشريعات الملزمة للشركات للإبلاغ عن تلك التقارير وتأكيدها من طرف خارجي.

بالنتيجة من المهم أن تبذل الجهات الرقابية في سورية جهودًا لتحقيق الاستدامة من خلال إصدار سياسات ولوائح وقواعد جديدة في مختلف قطاعات الاقتصاد ونماذج أعمالها لتصبح أكثر تنافسية وفعالية على الصعيد الاقليمي. ومع ذلك فهي ليست عملية بسيطة بالنظر إلى التعقيدات والموارد المتاحة للهيئات الحكومية والخاصة المحلية.

2. الفصل الثالث (الإطار العملي للدراسة)

3.1. التمهيد

3.2. الإفصاح عن تقارير الاستدامة والمعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة ضمن بعض أسواق الدول العربية والدول الأجنبية

3.3. الأنظمة والقوانين السورية المتعلقة بالاستدامة والمعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة

3.4. أهمية أسواق المال ودور سوق دمشق للأوراق المالية والجهات المعنية

3.5. آلية إصدار دليل استرشادي سوري مقترح حول تقارير الاستدامة و ESG

3.1. تمهيد:

قام الباحث في هذه الفصل بدراسة تقارير الاستدامة والمعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة ضمن بعض أسواق الدول العربية والدول الأجنبية والأنظمة والقوانين السورية المتعلقة بالاستدامة والمعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة والتوصل لدليل استرشادي مقترح حول تقارير الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة ESG

3.2. الإفصاح عن تقارير المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة ضمن بعض أسواق الدول العربية والدول الأجنبية[19]

في الأردن: في العام 2018 أصدرت بورصة عمان الدليل الارشادي حول إعداد تقارير الاستدامة باللغتين العربية والإنجليزية، بهدف نشر الوعي بين الشركات المدرجة في البورصة بأهمية الاستدامة والفوائد التي تعود عليها وعلى كافة الأطراف ذات العلاقة، وإرشاد الشركات المدرجة حول الخطوات المتبعة لإعداد تقارير الافصاح عن أداء الاستدامة وتشجيع الشركات المدرجة على إصدار تقرير الاستدامة بشكل دوري، حيث تضمن الدليل الخطوات الارشادية للشركات المساهمة العامة المدرجة حول كيفية اعداد تقرير الاستدامة والمعلومات الواجب أن يتضمنها الدليل، إضافة إلى أهمية الاستدامة وكيفية إفصاح الشركات المدرجة في البورصة عن أداء الاستدامة وإعداد التقارير الخاصة بها، وأهم مقاييس الاستدامة والمعايير الدولية في هذ المجال[20].وفي العام 2022 أصدرت الدليل الإرشادي حول إعداد تقارير الاستدامة حيث ألزمت الشركات المدرجة ضمن السوق تزويد البورصة بتقارير الاستدامة إما بشكل تقرير منفصل أو بتقرير مدمج ضمن التقرير السنوي ويتضمن التقرير مؤشرات بيئية واجتماعية واقتصادية ومؤشرات تتعلق بالحوكمة حيث يجب على الشركات اصدار التقارير وفقاً للمبادئ والمعايير العالمية GRI ومن الممكن اتباع معايير تأثير أهداف التنمية المستدامة SDG لتضمين المنهج الإداري للتنمية المستدامة.

[19] https://www.adx.ae/arabic/pages/aboutadx/sustainability/unified-gcc-esg.aspx
https://bahrainbourse.com/ar/News%20and%20Events/BHBNews/gulf-exchanges-announce-unified-esg-metrics-for-gcc-listed-companies

[20] https://www.exchange.jo/ar/library-and-publications?publication_category=17

الإمارات العربية المتحدة، سوق أبو ظبي للأوراق المالية: في 2019، أطلق سوق أبو ظبي للأوراق المالية إرشادات الإفصاح عن معايير ESG للشركات المدرجة، تهدف استراتيجية السوق إلى تشجيع النمو الاقتصادي المستدام، مع توفير برامج التدريب على البيئة والمجتمع والحوكمة لتشجيع مجتمع الأعمال على تبني أفضل الممارسات ESG، وستعمل المعايير الشاملة الصادرة (31 مؤشر أداء رئيسي) على تعزيز القدرة التنافسية للسوق وجذب المزيد من الاستثمارات المسؤولة، وستساعد المبادئ التوجيهية السوق على تعزيز الاستدامة في الأسواق المالية، ويتماشى هذا مع الرؤية الوطنية لدولة الإمارات 2021 ورؤية أبوظبي الاقتصادية 2030, وكلاهما رؤيتان تهدف إلى تنفيذ النهج القائم على الاقتصاد المستدام والقائم على المعرفة. اعتباراً من 2021، بدأت هيئة الأوراق المالية والسلع في الإمارات العربية المتحدة تطلب من الشركات المساهمة العامة المدرجة في الإمارات العربية المتحدة الالتزام بمتطلبات الإفصاح الخاصة بمعايير ESG.

البورصة المصرية: تؤمن البورصة المصرية بالدور المهم الذي تلعبه على مستوى المجتمع، ليس فقط من خلال أن تصبح مؤسسة مستدامة تأخذ البعد الاجتماعي كدليل أساسي لكل قرار من قراراتها اليومية وتوجهها الاستراتيجي، ولكن أيضاً من خلال توسيع دورها لقيادة وتشجيع الشركات المدرجة لتصبح أكثر استدامة. عليه، تسعى البورصة المصرية جاهدة لتحسين الشفافية في سوق رأس المال المصري، والتأكد من أن الاستدامة محددة بشكل جيد ومفصح عنها من قبل الشركات المدرجة، تماشياً مع رؤية مصر 2030 لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، اتخذت البورصة المصرية عدة خطوات كمؤسسة رائدة لتعزيز العوامل البيئية والاجتماعية والحوكمة ليس قط على مستوى البورصة، ولكن على مستوى السوق أيضاً، فالبورصة المصرية عي أول بورصة على مستوى العالم تقوم بتدريب جميع الشركات المدرجة على إعداد تقارير الاستدامة وفقاً لمعايير ومبادئ المبادرة العالمية لإعداد التقارير (GRI) وتأتي هذه الخطوة نظراً هذه التقارير في جذب الاستثمارات المستدامة، وتأتي مكملة للجهود الوطنية في تعزيز ممارسات الاستدامة ومكافحة التغير المناخي، خاصة بعد أن منح المجتمع الدولي ثقته في مصر لاستضافة COP27 في نوفمبر 2022 في شرم الشيخ.

سوق العراق للأوراق المالية: بدأت سوق العراق في إجراء حملة توعية للشركات المدرجة (خاصة القطاع الصناعي) من خلال الاهتمام بالقضايا المحيطة مثل التلوث (تسرب النفط، إطلاق المواد الكيميائية السامة وانبعاثات غازات الاحتباس الحراري)، واستخدام المنتجات الصديقة للبيئة، والمكونات العضوية وغيرها من الممارسات المستدامة،

بالإضافة إلى ذلك، تنظم سوق العراق ورشة عمل داخلية للموظفين تتناول الأنشطة الاجتماعية للشركة مثل تعزيز الصحة والسلامة، وتشجيع العلاقات بين العمال والإدارة، وحماية حقوق الإنسان والتركيز على النزاهة، كما وتشمل زيادة الإنتاجية وتقليل معدل الدوران والتغيب وتحسين الولاء للعلامة التجارية، في موازاة ذلك، تحث السوق مجالس الإدارة على الشفافية حول السياسات المعمول بها، وتطبيق قواعد الأخلاق وأحكام مكافحة الفساد، وآليات التظلم، والالتزام بقيم الشركة، وترتيبات الإبلاغ، والفحص القائم على المعايير، إضافة إلى ذلك، تعمل السوق على توسيع أنشطتها للوصول إلى جميع القطاعات ونشر ثقافة ESG وتشجيعهم على كيفية التعامل مع الاستثمار المستدام والتأثير من خلال عقد ورشات العمل، والتركيز على التهديد المترابط المنفصل لفقدان التنوع البيولوجي لأنه كارثة طبيعية وشيكة يمكن أن يكون لها عواقب اقتصادية هائلة، حيث يعتمد أكثر من نصف إجمالي الناتج المحلي العالمي على الموارد الطبيعية من الغذاء إلى مكونات الدواء، كما تعمل سوق العراق على إطلاق إرشادات لمعايير ESG لتشجيع كل من الشركات والمستثمرين على توجيه وإدارة قراراتهم المستقبلية.

بورصة الكويت: في العام 2017، أطلقت الكويت خطة لتحويل اقتصادها بحلول العام 2035 من خلال 164 برنامجاً تنموياً استراتيجيا، تهدف الخطة إلى تحويل الاقتصاد من خلال جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وإنشاء شراكات ونقل المعلومات حول الطاقة المتجددة وقطاعات الخدمات وتكنولوجيا المعلومات، كما تهدف خطة التنمية الوطنية الكويتية إلى التركيز على الاستثمارات المستدامة التي تتماشى مع العوامل البيئية والاجتماعية وتقديم برامج التمكين الاجتماعي والاقتصادي التي تستهدف الشباب والنساء والشركات الصغيرة والمتوسطة وكبار السن، وقد طورت بورصة الكويت للإبلاغ عن القضايا البيئية والاجتماعية والحوكمة من أجل تلبية الاحتياجات المتزايدة من المعلومات لأصحاب المصلحة المختلفين بما في ذلك المستثمرين والعملاء والموردين والمنظمين، يقترح الدليل مجموعة أولية من 30 مؤشرا استدامة تستند إلى مؤشرات الأداء الرئيسية من الاتحاد الدولي للبورصات ومبادرة الأمم المتحدة لأسواق الأوراق المالية المستدامة، وقد تم تصميم مؤشرات الأداء الرئيسية هذه لتكون ملائمة لجميع القطاعات وتتماشى مع الركائز السبع لخطة التنمية الوطنية في الكويت.

بورصة قطر: قامت بورصة قطر بتسريع الجهود المبذولة لتعزيز الاستدامة بعد أن أطلقت المبادئ التوجيهية للإبلاغ عن الحوكمة البيئية والاجتماعية في العام 2016، تؤكد رؤية قطر الوطنية 2030 على أن التطورات يجب أن تتم بمسؤولية واحترام للناس والبيئة. تدعم بورصة قطر بقوة التحول إلى بيئة استثمارية تساهم في تحقيق

الرائز البشرية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية لرؤية قطر الوطنية 2030، في العام 2018، أطلقت بورصة قطر أول منصة استدامة في المنطقة لتشجيع الشركات المدرجة على الإفصاح عن تقاريرها حول التنمية المستدامة، تم تصميم استدامة بورصة قطر و ESG Dashboard لتسريع أهداف إرشادات ESG مع المستثمرين وأصحاب المصلحة الآخرين ذوي الصلة وفي العام 2021، أعلنت بورصة قطر ع إطلاق مؤشر MSCI QSE 20 ESG بالتعاون مع MSCI ومع مؤشر مسترك مصمم لتحديد أفضل 20 ورقة مالية ضمن MSCI Qatar IMI، وهذا ويستحوذ تدريب الشركات المدرجة على اهتمام إضافي من خلال استضافة البورصة لندوات افتراضية نصف شهرية مع خبراء رائدين في مجال الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسساتية.

بورصة تونس: أطلقت بورصة تونس بالتعاون مع الهيئة التنظيمية (مجلس السوق المالية) دليل الإبلاغ عن الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسساتية في كانون الأول 2021، حالياً، فإن بعض الشركات المدرجة تفصح في تقاريرها الإدارية السنوية عن جزء يتعلق بتقارير ESG، ويجري حالياً وضع اللمسات الأخيرة على برنامج دعم الشركات المدرجة الذي أطلقته بورصة تونس، هذا ولايزال من المخطط إدخال تقارير ESG في لوائح البورصة كالتزام من الشركات المدرجة، بالإضافة إلى ذلك، يتم الانتهاء من المبادرات لإطلاق سندات خضراء نظراً لوجود مزايا ضريبية سارية منذ بداية العام 2022.

تداول السعودية: في العام 2018 أصدرت مؤسسة تداول السعودية (السوق المالية السعودية) الدليل الاسترشادي للإفصاح عن الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات، من خلال شراكة في دعم مبادرة الأمم المتحدة لأسواق المال المستدامة والعمل على تعزيز الوعي بمبادئ ومبادرات الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات وتشجيع الاستثمار المستدام بالتعاون مع المستثمرين والمصدرين، منذ ذلك الحين، تعاونت تداول السعودية مع الشركات المدرجة وواضعي المعايير والجهات التي توفر التصنيفات والمؤشرات والمستثمرين والأسواق المالية الأخرى لتحفيز الإفصاح عن الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات في السوق المالية السعودية. وفي إطار التزامها ومسؤوليتها بدعم هذه الممارسات في السعودية والمنطقة، تواصل تداول السعودية رفع الوعي وتشجيع الشركات المدرجة على الإفصاح عن هذه الممارسات، ونظراً لأن ESG أصبحت جزءاً مهماً بشكل متزايد في عملية في صنع القرار للمستثمرين المحليين والدوليين، فإن هذه الإرشادات تشجع الشركات على الكشف طوعاً عن أداء ESG وتزويدهم بالهيكل والدعم في رحلتهم إلى الأمام ومنذ تقديم إرشادات الإفصاح بشأن البيئة والمجتمع

والحوكمة، نظمت تداول سلسلة من الندوات الافتراضية لمساعدة الشركات السعودية المدرجة في البورصة على توسيع فهمها لأهمية وفوائد تطبيق ESG من منظور العديد من أصحاب المصلحة المختلفين. كما تخطط تداول لإطلاق مبادرتها الاستشارية بشأن الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات والاجتماع مع الشركات المدرجة بشكل فردي لمعرفة كيف يمكن للبورصة أن تدعمهم في تحسين ملفهم الشخصي في ESG وتقديم المشورة لهم حول كيفية تحسين إفصاحاتهم وتصنيفاتهم.

وبعد إنجاز العديد من التطورات الهامة في هذا المجال، زاد عدد المستثمرين الأجانب المؤهلين بشكل كبير. ففي نهاية العام 2017م، كان هناك 50 مستثمرا في السوق المالية السعودية مؤهلا فقط ممن لديهم حسابات مسجلةً أجنبيا. وفي غضون أربع سنوات زاد هذا العدد بمقدار 50 مرة ليصل في العام 2022 إلى أكثر من 2,500 مستثمر أجنبي مؤهل

ويولي اليوم عدد متزايد من المستثمرين أولوية كبرى للممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات عند اتخاذ قرارات الاستثمار الخاصة بهم، وعليه يتضح وجود توجه عالمي شامل حول الإفصاحات المتعلقة بالاستدامة ويوجد طلب كبير لتوفير فهم متسق لكيفية تأثير عوامل الاستدامة على واقع الشركات المستقبلي.

على الصعيد العربي: أصدرت لجنة الأسواق المالية الخليجية بالأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية– برئاسة تداول السعودية، حزمة موحدة من معايير الإفصاح البيئي والاجتماعي والحوكمة للشركات المدرجة. وتضم حزمة المعايير 29 معياراً (10 معايير متعلقة بالممارسات البيئية و10 معايير متعلقة بالممارسات الاجتماعية و9 معايير متعلقة بممارسات الحوكمة) متوافقاً مع أهداف الاتحاد الدولي للبورصات ومبادرة الأمم المتحدة للأسواق المالية المستدامة، حيث تشمل فئات انبعاثات الغازات الدفيئة، واستهلاك الطاقة والمياه، ومعدل الرواتب بين الرجل والمرأة، ومعدل دوران الموظفين، والتنوع بين الجنسين، وخصوصية البيانات، والأخلاقيات المهنية، وغيرها.

ويمثل إطلاق معايير الإفصاح البيئي والاجتماعي والحوكمة خطوة مهمة لتوحيد تقارير الإفصاح عن الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة في دول مجلس التعاون الخليجي نظراً لوجود عدة معايير في إعداد تقارير الإستدامة. وتعتبر المعايير الجديدة غير ملزمة، إلا أنها بمثابة دليل إرشادي للشركات الراغبة بالشروع في رحلة الإفصاح عن مدى التزامها بالممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات.

"يهدف إطلاق المعايير الموحدة للشركات المدرجة على مستوى أسواق المال الخليجية للإفصاح حول الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة، إلى الموائمة بين أسواق المال الخليجية في مجال الإفصاح وتعزيز الشفافية، بالأخص مع زيادة متطلبات المستثمرين الأكثر إلماماً بالممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة لتزويدهم بمعلومات أكثر دقة وشفافية، من أجل مساعدتهم في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية. إنه ومع زيادة التركيز على نمو أسواق المال الخليجية، بالتزامن مع مؤتمر الأمم المتحدة الثامن والعشرين للمناخ (COP28) الذي عقد في دولة الامارات، فقد أصبحت الموائمة بين أسواق المال في مجال الإفصاح عن الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة أمراً مهماً خصوصاً مع تحديات التغير المناخي، حيث يعتبر توحيد هذه المعايير إنجازاً رئيسياً من أجل الوصول للحياد الصفري".

وفيما يلي نبين قائمة المعايير الصادرة من قبل الاتحاد الدولي للبورصات وما هو مدرج منها ضمن الدليل الإرشادي لكل بورصة عربية[21]

المعيار	ADX	ASE	BHB	BSE	CSE	DFM	DSE	EGX	ISX	KSE	MSX	PEX	QSE	Tadawul	TSE
انبعاثات الغازات المباشرة وغير المباشرة	✓	✗	✓	✗	✓	✓	✗	✓	✗	✗	✗	✗	✓	✓	✓
كثافة الكربون	✓	✗	✓	✗	✗	✓	✗	✓	✗	✗	✗	✗	✗	✓	✓
الاستهلاك المباشر وغير المباشر للطاقة	✓	✓	✓	✗	✗	✓	✗	✓	✗	✗	✗	✗	✓	✓	✓
كثافة الطاقة	✓	✓	✓	✗	✗	✓	✗	✗	✗	✗	✗	✗	✓	✓	✓
مصدر الطاقة الأساسي	✓	✓	✓	✗	✗	✓	✗	✓	✗	✗	✗	✗	✓	✗	✓
كثافة الطاقة المتجددة	✗	✗	✗	✗	✗	✗	✗	✓	✗	✗	✗	✗	✓	✗	✗
ادارة المياه	✓	✓	✓	✗	✗	✓	✗	✓	✗	✗	✗	✗	✓	✓	✓
إدارة المخلفات	✓	✓	✓	✗	✗	✗	✗	✓	✗	✗	✗	✗	✓	✓	✓
السياسة البيئية	✓	✓	✓	✗	✓	✓	✗	✓	✗	✗	✗	✗	✓	✓	✓
التأثيرات البيئية	✓	✓	✓	✗	✓	✓	✗	✓	✗	✗	✗	✗	✓	✓	✗
نسبة أجور الرئيس التنفيذي	✓	✓	✓	✗	✗	✓	✗	✓	✗	✗	✗	✗	✓	✓	✓
نسبة الأجور بين الجنسين	✓	✓	✓	✗	✗	✓	✗	✓	✗	✗	✗	✗	✓	✓	✓
معدل دوران الموظفين	✓	✓	✓	✗	✗	✓	✗	✗	✗	✗	✗	✓	✓	✓	✓
التنوع بين الجنسين	✓	✓	✓	✗	✗	✓	✗	✓	✗	✗	✗	✓	✓	✓	✓
معدل العمالة المؤقتة	✓	✗	✓	✗	✗	✓	✗	✗	✗	✗	✗	✗	✗	✓	✓
عدم التمييز	✓	✓	✓	✗	✗	✓	✗	✓	✗	✗	✗	✗	✗	✓	✓
معدل الإصابة	✓	✓	✓	✗	✗	✓	✗	✓	✗	✗	✗	✗	✓	✓	✓
الصحة العالمية	✓	✓	✓	✗	✓	✓	✗	✓	✗	✗	✗	✗	✓	✓	✓
الأطفال والعمل الجبري	✓	✓	✓	✗	✗	✓	✗	✓	✗	✗	✗	✓	✓	✓	✓
سياسة حقوق الإنسان	✓	✓	✓	✗	✓	✓	✗	✓	✗	✗	✗	✓	✓	✓	✓
انتهاكات حقوق الإنسان	✗	✗	✗	✗	✗	✗	✗	✓	✗	✗	✗	✓	✓	✗	✗
مجلس الإدارة - التنوع	✓	✓	✓	✗	✓	✓	✗	✓	✗	✗	✗	✓	✓	✓	✓
مجلس الإدارة - فصل السلطات	✓	✓	✓	✗	✓	✓	✗	✓	✗	✗	✗	✓	✓	✓	✓
مجلس الإدارة - التصويت السري	✗	✓	✗	✗	✗	✗	✗	✓	✗	✗	✗	✓	✗	✗	✗
الحوافز	✓	✓	✓	✗	✗	✓	✗	✓	✗	✗	✗	✓	✓	✓	✓
ممارسات العمل العادلة	✗	✓	✓	✗	✗	✓	✗	✗	✗	✗	✗	✓	✗	✓	✗
قواعد سلوك الموردين	✓	✓	✓	✗	✓	✓	✗	✓	✗	✗	✗	✗	✓	✓	✗
مدونة الأخلاق لقواعد السلوك	✓	✓	✗	✗	✓	✓	✗	✓	✗	✗	✗	✓	✓	✓	✓
قانون الرشوة / مكافحة الفساد	✗	✓	✓	✗	✓	✓	✗	✓	✗	✗	✗	✓	✓	✓	✓
الشفافية الضريبية	✗	✓	✗	✗	✗	✗	✗	✗	✗	✗	✗	✓	✗	✓	✗
تقرير الاستدامة	✓	✓	✓	✗	✓	✓	✗	✓	✗	✗	✗	✗	✓	✓	✓
إفصاحات الإطار	✓	✓	✓	✗	✓	✓	✗	✓	✗	✗	✗	✓	✗	✓	✓
المصادقة الخارجية والتأكيد	✓	✗	✓	✗	✗	✓	✗	✓	✗	✗	✗	✓	✓	✓	✗

سوق أبو ظبي للأوراق المالية ADX

بورصة عمان ASE

بورصة البحرين BHB

بورصة بيروت BSE

بورصة الدار البيضاء CSE

سوق دبي المالي DFM

سوق دمشق للأوراق المالية DSE

البورصة المصرية EGX

سوق العراق للأوراق المالية ISX

سوق الخرطوم للأوراق المالية KSE

بورصة الكويت

بورصة مسقط MSX

بورصة فلسطين PEX

بورصة قطر QSE

تداول السعودية TADAWUL

بورصة تونس TSE

[21] اتحاد أسواق المال العربية https://ar.arab-exchanges.org/

مما لا شك فيه أن منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تشهد تحولاً سريعاً أدى إلى تعزيز النمو الاقتصادي وتنويع الاقتصاديات وخلق فرص العمل وتحسين نوعية الحياة بشكل عام، في الواقع، كان هناك سلسلة من التطورات الإقليمية، فيما يتعلق بتغير المناخ والتمويل المستدام، والاعتبارات الاجتماعية والحوكمة الرشيدة، لكنها لا تزال متواضعة نسبياً في معاملات التمويل المستدامة من القطاعين العام والخاص، مع العديد من الالتزامات المتعلقة بالبيئة من بعض الحكومات في دول مجلس التعاون الخليجي مع الإعلان عن أهداف تتعلق بصافي الانبعاثات الصفرية.

أولاً: أصبح مكون الحوكمة البيئية أو "E" في معايير ESG في الصدارة بشكل متزايد حيث تسعى الحكومات، ولا سيما في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي، إلى تأسيس التحول من النفط والغاز. ففي الفترة التي تسبق مؤتمر تغير المناخ COP26 في جلاسكو، التزمت الإمارات العربية المتحدة بتحقيق صافي انبعاثات كربونية صفرية بحلول العام 2060، ومن المقرر عقد مؤتمر COP28 في الإمارات العربية المتحدة (2023) حيث من المتوقع أن يخضع العمل المناخ في الشرق الأوسط لمزيد من التدقيق، كما كانت هناك بعض الزيادة في الشراكات التي تقودها حكومات دول مجلس التعاون الخليجي بين القطاعين العام والخاص للتمويل الأخضر، والاستثمار في الطاقة المتجددة، والإصدارات السيادية المرتبطة بالاستدامة، ومع ذلك تعمل دول الشرق الأوسط بشكل حصري تقريباً على الغاز والنفط. مع القليل من الاعتماد على الفحم. إذ أن 77% من الطاقة جاءت من الغاز في العام 2021 و 21% من النفط، حيث اتخذ عدد قليل من دول الشرق الأوسط خطوات لتبني الكهرباء النظيفة من خلال الاستثمار في الطاقة الشمة وتقنيات الطاقة المتجددة الأخرى.

ثانياً: شهد مكون الحوكمة الاجتماعية أو "S" في معايير ESG تقدماً في إصدار قوانين حماية البيانات، واللوائح المتعلقة بالاستخدام الأخلاقي للتقنيات مثل الذكاء الاصطناعي، والمبادرات الحكومية المتعلقة بحقوق الإنسان والتنوع والشمول، ولكنها لا تزال متواضعة للغاية ومع ذلك، فان القيم الاجتماعية، مثل دعم المجتمعات، مهمة أيضاً للشركات في المنطقة، وقد ظهر هذا الالتزام بوضوح خلال الوباء، عندما دعمت الشركات في المنطقة بنشاط مبادرات عديدة لمساعدة الناس والموردين والمجتمعات المحلية.

ثالثاً: بات مكون حوكمة الشركات أو "G" في معايير ESG يستحوذ على اهتمام متزايد في المنطقة، لا سيما في معالجة الثقافة والقيم التنظيمية. فقد سلط استعراض أجرته منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في العام 2014 الضوء على العديد من البلدان في المنطقة التي أصدرت قوانين ومبادئ توجيهية للينوك وشركات

التأمين والشركات المملوكة للدولة وشركات الأوراق المالية والشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم. وتصدر هذه الإرشادات والقواعد من قبل البنوك المركزية وسلطات سوق رأس المال، ومع تقدم أجندة ESG في الشرق الأوسط، بدأت بعض البنوك في المنطقة في فحص منتجاتها الاستثمارية ومحافظ القروض الخاصة بها بحثاً عن تأثيرات المناخ، مما يوضح كيف أن الحوكمة في تطور مستمر في المنطقة.

التشريعات والسياسات العالمية: على المستوى العالمي، هناك تشريعات مماثلة لتوجيه الإتحاد الأوروبي لإعداد تقارير إستدامة الشركات. على سبيل المثال، في الولايات المتحدة، أصدرت لجنة الأوراق المالية والبورصات Securities and Exchange Commission SEC تشريعات تتعلق بإعداد تقارير حول القضايا البيئية والإجتماعية والحوكمة Environmental, Social and Governance ESG ولديها خطط لتوسيع نطاق هذه التشريعات لتشمل مخاطر المناخ. كما أن المملكة المتحدة البريطانية شكلت فريق عمل معني بالإفصاحات المالية المتعلقة بالمناخ Task Force on Climate-Related Financial Disclosures TCFD. إلاّ أن الإتحاد الأوروبي يقود التشريع العالمي لإعداد تقارير الإستدامة من حيث مدى شمولية وطموح التقارير، وبذلك فهو له دور ريادي في هذا المجال.

كما تم وضع مبادرة الصفقة الخضراء للإتحاد الأوروبي وهي إطار عمل للقواعد والمبادئ التوجيهية التي تهدف إلى تحويل الإتحاد الأوروبي إلى إقتصاد تنافسي حديث وغني بالموارد، لتحقيق الامور التالية:

- عدم وجود إنبعاثات صافية لغازات الإحتباس الحراري في حلول العام 2050، مع الطموح بأن تصبح أوروبا أول قارة محايدة مناخياً.
- فصل النمو الإقتصادي عن إستخدام الموارد.
- رعاية المصالح البيئية لجميع الأفراد والأماكن.

كجزء من الصفقة الخضراء، تهدف خطة عمل الإتحاد الأوروبي في شأن التمويل المستدام إلى مساعدة المزيد من تدفق الأموال من المستثمرين إلى المشاريع والأصول والشركات المستدامة، مما دفع الإتحاد الأوروبي إلى وضع نظام تصنيف لقائمة من الأنشطة الاقتصادية المستدامة بيئياً لتقييم المسؤولية الاجتماعية للشركات.

وتسعى مبادرة الصفقة الخضراء للاتحاد الاوروبي إلى تحسين رفاهية وصحة المواطنين والأجيال الآتية من خلال توفير:

- الهواء النقي والمياه النظيفة والتربة الصحية والتنوع البيولوجي.
- المباني المرممة والموفرة للطاقة.
- طعام صحي وبأسعار معقولة.
- المزيد من وسائل النقل العام.
- طاقة أنظف وابتكارات تكنولوجية نظيفة حديثة.
- منتجات تدوم لفترة أطول يمكن إصلاحها وإعادة تدويرها وإعادة استخدامها.
- وظائف واقية للمستقبل والتدريب على المهارات الحديثة.
- صناعة مرنة وقادرة على المنافسة عالمياً.

3.3. الأنظمة والقوانين السورية المتعلقة بالاستدامة والمعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة[22]

على الرغم من أن انبعاثات سورية قليلة جداً مقارنة بانبعاثات دول العالم، وإضافة إلى الظروف الصعبة التي تمر بها سورية، فقد وضعت عدد من المشاريع والاستراتيجيات التي تصب في مجال التخفيف والتكيف مع أثار التغير المناهي، حيث وضعت الحكومة السورية ضمن أولوياتها التحول نحو الطاقة البديلة والنظيفة، وتم اعتماد استراتيجية الطاقة المتجددة حتى عام 2030 كما صدر مؤخرا قانون إنشاء صندوق لدعم استخدام الطاقات المتجددة وتحسين كفاءة الطاقة رقم 23 لعام 2021 والهدف منه تقديم قروض بدون فوائد لدعم مشروعات الطاقة المتجددة ولكافة القطاعات.

وقدمت سورية بلاغها الوطني الأول حول التغيرات المناخية في عام 2010، ولم تتمكن من إعداد البلاغ الوطني الثاني بسبب توقف التمويل والدعم اللازم من قبل الجهات المانحة والمنظمات الدولية ذات العلاقة بسبب العقوبات والإجراءات الأحادية الجانب الجائرة المفروضة عليها.

ولاحقا لانضمام سورية إلى اتفاق باريس بالقانون رقم /31/ تاريخ 2017/10/26، قامت وزارة الإدارة المحلية والبيئة بجهود وطنية وبمشاركة جميع مؤسسات الدولة والإدارات المحلية المعنية بإعداد "وثيقة المساهمات

[22] تقرير سورية في اجتماع لمؤتمر الأطراف السادس والعشرون لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لتغير المناخ غلاسكو تشرين الثاني 2021

المحددة وطنيا"، والتي تم من خلالها تحديد الأنشطة والخطط الوطنية للتكيف مع آثار تغير المناخ وتقليل الانبعاثات على المدى القريب، أيضا تم انجاز مشروع الاستعداد والجاهزية للوصول إلى موار الصندوق الأخضر وتقوم بإعداد حزمة من المشاريع ليتم تقديمها لإدارة الصندوق.

وبالتالي فإن سورية تحتاج في المرحلة القادمة العمل على حشد دعم المجتمع الدولي لتجاوز الآثار المدمرة للبيئة والمناخ التي خلفتها الحرب، ولتستطيع أن تواكب مع البلدان الأخرى مسيرتها نحو مواجهة تداعيات المناخ الذي أصبح واقعا ملموسا، يضعنا هذا الأمر أمام مسؤولية تاريخية تجاه الأجيال القادمة ويحتم علينا اتخاذ القرارات اللازمة بشكل لا يحتمل التأخير.

وفي ظل الجهود المبذولة **في سورية** لتحقيق الاستدامة المتنوعة والتزامها بالاتفاقيات الخارجية في قضايا الاستدامة، ولما يشكله القطاع الخاص من شريك في تحقيق تلك المستهدفات التي ترمي لها الحكومة سورية تبرز أهمية الأنظمة التشريعية لتحقيق الاستدامة وكيفية الإفصاح عنها وتقديم التقارير لأصحاب المصلحة من القطاع العام أو الخاص.

وبحسب علم الباحث فإنه لا يوجد تنظيم او تشريع ينظم الإطار العام وآلية الالتزام في الإفصاح عن تقارير الاستدامة أو تقارير حول المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة، ولا يوجد مؤشرات للقياس، بالرغم من انضمام سورية للاتفاقات المذكورة، وما اهتمت به رؤية سورية في مستهدفاتها. فلم يشهد واقع التطبيق في سورية مؤخراً سوى بعض الممارسات المحدودة جداً مما يعكس عدم الاستقرار التنظيمي والتشريع لتلك التقارير وتعقيد القياس وعدم معرفة الجهود المبذولة والاسهامات المتحققة في التنمية المستدامة وصعوبة الحصول على المعلومة ورصد مدى التطور والنمو والمقارنة لمثل تلك الممارسات في حين أن الشركات لا تفصح عن تقارير الاستدامة بالرغم من أن تجارب بعض الدول بدأت من ممارسات طوعية من قبل الشركات المدرجة ضمن أسواق المال.

3.4. أهمية أسواق المال ودور سوق دمشق للأوراق المالية والجهات المعنية

تتمتع أسواق الأوراق المالية والجهات الرقابية على هذه الأسواق (هيئات الأوراق المالية) في جميع أنحاء العالم بسلطات كبيره يمكن أن تستخدمها لتعزيز الاستدامة. ووفقاً للاتحاد الدولي للبورصات فإن القيمة السوقية للشركات المدرجة في البورصات الأعضاء في الاتحاد قد بلغت بنهاية العام 2016 حوالي 67.2 تريليون دولار أمريكي لتشكل ما نسبته % 90 من الناتج المحلي الاجمالي لدول العالم ككل. كما وبلغ عدد الشركات المدرجة في البورصات الأعضاء للاتحاد أكثر من 47 ألف شركة. ومن خلال هذه الأرقام نلاحظ الدور الكبير الذي يمكن للبورصات والهيئات أن تقدمه من خلال تشجيع الشركات على تطبيق مبادئ الاستدامة ووضع دليل استرشادي لتمكين الشركات المدرجة من إعداد تقارير خاصة بالاستدامة وكذلك يمكن لهذه الجهات وضع بعض المتطلبات لتعزيز الاستدامة في الشركات المدرجة من خلال تعليمات الافصاح والإدراج المطبقة.

ومما يذكر في هذا المجال بأن البورصات التي لديها نظام إفصاح خاص بتقارير الاستدامة تمتاز أسواقها بأنها أكثر مرونة وأقل تأثراً بتقلبات الأسعار، وتمتاز الشركات المدرجة فيها بأنها شركات قوية تستطيع تحديد الفرص والمخاطر المحيطة بها، وبناء قاعدة مستثمرين أكثر معرفة بعوامل الاستدامة، كما وتساعد تقارير الاستدامة الشركات في تقييم نفسها مقارنة مع بقية الشركات.

3.5. آلية إصدار أنظمة وتشريعات سورية تتعلق بتقارير الاستدامة و ESG

لاحقاً لما ذكر حول دور سوق الأوراق المالية ودورها الرقابي على الشركات المدرجة ضمن البورصة لتشجيع نهج الاستدامة، يتضح مدى دورها المحوري في التوجه نحو بناء اقتصاد مستدام ضمن سورية.

ومن خلال دراسة تجارب الدول العربية نجد أن أسواق وهيئات المال بدأت عملها من خلال إصدار دليل استرشادي وتعريفي حول الاستدامة والتقارير الطوعية التي من الممكن أن تصدر من قبل الشركات المدرجة، **ونقترح فيما يلي نموذج لدليل استرشادي يتضمن المحاور الرئيسية التالية وفيما يلي سيتم إيضاح هذه المحاور أملاً أن تكون مرجعاً متواضعاً للمشرعين في سورية لإصدار دليل استرشادي ليتم صياغته وطرحه من قبل سوق دمشق للأوراق:**

دليل استرشادي مقترح لتقارير الاستدامة والمعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة

أولاً: مقدمة حول الدليل

ثانياً: مبادرة أسواق الأوراق المالية المستدامة

ثالثاً: مبادئ الاستثمار المسؤول

رابعاً: مفهوم الاستدامة والمعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة

خامساً: أهمية الإفصاح عن الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة

سادساً: خيارات إعداد تقارير الاستدامة

سابعاً: خطوات إعداد تقارير

ملحقات:

ملحق أ: نموذج للمعايير والمقاييس للمعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة

ملحق ب: أطر ومراجع عالمية لتقارير الاستدامة

أولاً: مقدمة حول الدليل

تم إعداد هذا الدليل ليساعد الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية حول إعداد تقارير الاستدامة الخاصة بها، ويتضمن مؤشرات للاستدامة تتعلق بمؤشرات ومقاييس للمعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة، وتستند إلى إرشادات ومقاييس المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة (ESG) الخاصة

بالاتحاد الدولي للبورصات (WFE) والتي تم تطويرها من قبل مجموعة عمل الاستدامة التابعة للاتحاد الدولي للبورصات والتي تم نشرها لأول مرة في نهاية عام 2015. والنسخة المنقحة لعام 2018.

حيث يتضمن التقرير 10 مقاييس رئيسية لكل معيار من المعايير (53) البيئية والاجتماعية والحوكمة وعلى التوالي يتضمن لكل منهم 17و 18 و 18 مؤشر فرعي بالإضافة للتوجيهات حول تطبيقها والمراجع التي يمكن الاستناد عليها.

الأهداف:

1. خلق بيئة اقتصادية سورية مستدامة وتطوير القطاع المالي بما يساهم في تعزيز الاستقرار المالي
2. مواكبة التوجهات العالمية
3. نشر الوعي حول الدور الهام الذي تقوم به الشركات الرائدة السورية في تنمية الاقتصاد المستدام
4. إرشاد الشركات المدرجة حول المقاييس والمعايير المعتمدة لإعداد تقارير الاستدامة

ثانياً: مبادرة أسواق الأوراق المالية المستدامة

يتضمن هذا البند إيضاح ومحتوى مقترح ضمن الدليل

بالإشارة إلى مبادرة أسواق الأوراق المالية المستدامة والتعريف عنها سابقاً نورد فيما يلي حول هذه المبادرة:

أنه من الضروري أن تنضم سوق دمشق للأوراق المالية للمنظمات العالمية الرائدة ضمن هذا المجال وعليه كان دور الأسواق المالية في الدول التي بادرت للتحول نحو الاقتصاد المستدام الانضمام إلى البرامج والشراكات العالمية المدعومة هيئة الأمم المتحدة، ومن أهم هذه المبادرات هي مبادة الأمم المتحدة لأسواق المال المستدامة Sustainable Stock Exchanges Initiative SSE.

ومن خلال الموقع الالكتروني[23] نعرف فيما يلي هذه المبادرة وأهم النقاط الأساسية المتعلقة بها: **(ما يمكن إدراجه كمحتوى ضمن الدليل الاسترشادي)**

مبادرة SSE هي مبادرة تابعة للأمم المتحدة، تعمل كشراكة بين الأمم المتحدة والمنظمات التي تدعمها الأمم المتحدة وأسواق الأوراق المالية وبورصات المشتقات المالية والمستثمرين والشركات والجهات التنظيمية والحكومات.

[23] https://sseinitiative.org/

وتشترك في عقد مبادرة الاقتصاد الاجتماعي والتضامني أربع منظمات – مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، ومبادرة تمويل برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP FI)، والاتفاق العالمي للأمم المتحدة UN Global Compact، ومبادئ الاستثمار المسؤول التي تدعمها الأمم المتحدة (PRI).

تتمثل مهمة SSE في توفير منصة عالمية لاستكشاف كيف يمكن للبورصات، بالتعاون مع المستثمرين والشركات (المصدرين) والمنظمين وصانعي السياسات والمنظمات الدولية ذات الصلة، تعزيز الأداء في القضايا البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات وتشجيع الاستثمار المستدام، بما في ذلك تمويل أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة. تأمل بورصة الأوراق المالية والبورصة في تشجيع الاستثمار المستدام، مع تعزيز شفافية الشركات وأدائها فيما يتعلق بالقضايا البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات (ESG).

وللإيضاح أيضاً، تسعى SSE إلى تحقيق هذه المهمة من خلال برنامج متكامل لإجراء تحليل السياسات القائمة على الأدلة، وتسهيل شبكة ومنتدى لبناء توافق في الآراء بين أصحاب المصلحة المتعددين، وتقديم المساعدة الفنية والخدمات الاستشارية.

من ينضم لهذه المبادرة

يوجد 134 عضو منضم لهذه المبادرة حتى تاريخ تشرين الأول 2023 ومن ضمن الدول المنضمة لهذه المبادرة من الدول العربية نذكر (البحرين، مصر، الأردن، الكويت، المغرب، قطر، عمان، السعودية، تونس، الإمارات)

وللإيجاب على من يستطيع الانضمام لهذه المبادرة:

يمكن لأي بورصة للأوراق المالية وبورصة المشتقات التي تكون دولة تأسيسها دولة عضو في الأمم المتحدة أن تنضم إلى مبادرة SSE وتصبح "بورصة شريكة". مع ملاحظة أن مبادرة SSE تدعو في الوقت الحالي وأسواق الأوراق المالية والمشتقات المالية فقط، ولا يوجد حاليًا أي ترتيب لأنواع أخرى من منصات التداول للانضمام إلى المبادرة.

وتدعو مبادرة SSE أيضًا جميع أصحاب المصلحة في سوق رأس المال (المستثمرين والشركات والمنظمين وصانعي السياسات) للانضمام إلى الحوارات العالمية لـ SSE، والمشاركة في المجموعة الاستشارية SSE، واقتراح مسارات عمل SSE المحتملة لاستكشاف أفضل الممارسات حول كيفية عمل أسواق الأوراق المالية، وبورصات المشتقات، ويمكن للهيئات التنظيمية أن تعمل على تعزيز الممارسات التجارية المستدامة والاستثمارات المسؤولة.

بالإضافة إلى ما سبق، يمكن أيضًا للمستثمرين الموقعين على PRI و UNEP–FI المشاركة في مجموعة عمل المستثمرين (IWG) SSE، التي توفر وجهة نظر المستثمر للمناقشات مع البورصات والجهات الفاعلة الأخرى المشاركة في مبادرة SSE.

تعمل أمانة SSE أيضًا مع الاتحاد العالمي للبورصات (WFE) والمنظمة الدولية للجان الأوراق المالية (IOSCO) لإشراكهم في عمل SSE، سواء في مسارات عمل المشروع المحددة أو على أعلى مستوى من مناقشة السياسات خلال فترة السنتين. الحوارات العالمية.

ونبين فيما يلي بعض النقاط الأساسية والإيضاحات الهامة حول الانضمام للمبادرة

- **تمنح الشراكة ضمن هذه المبادرة فرص من برامج تبادل الشركاء كما يلي:**

المجموعة الاستشارية لـ SSE: سيُطلب من البورصات ترشيح ممثل للمشاركة في حوارات ربع السنوية للمجموعة الاستشارية لـ SSE. مما يساعد على تحديد الاتجاه الاستراتيجي وتشكيل مسارات العمل المحددة لمبادرة SSE. تعد هذه الاجتماعات أيضًا مناسبة لتبادل الشركاء لتقديم تحديثات حول الأنشطة الجديدة أو المحتملة عندما تصبح متاحة. كما أن المستثمرين والمنظمين والشركات مدعوون للمشاركة في المجموعة الاستشارية.

وضمن الحوار العالمي لبورصة الأوراق المالية حول إصدار "تقرير عن التقدم": تستضيف مبادرة SSE كل عامين حوارًا عالميًا يجمع كبار ممثلي البورصة والمنظمين والمستثمرين والشركات، الذين يتشاركون أفضل الممارسات والدروس المستفادة في تعزيز الأسواق المستدامة. حيث يطلب أن يشارك المدير التنفيذي أو ممثل آخر رفيع المستوى لبورصات الشركاء في هذه المؤتمرات المخصصة للدعوة فقط كل سنتين. ويتزامن إصدار "تقرير SSE حول التقدم المحرز" مع الحوارات العالمية. ويتم تصميم التقرير لقياس التقدم الذي أحرزته البورصات في تعزيز الإفصاح والأداء الأفضل فيما يتعلق بالجوانب البيئية والاجتماعية والحوكمة بين الشركات. ويسلط التقرير الضوء على تطورات السياسات التي تدعم أجندة مبادرة الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، فضلاً عن التحديات والفرص التي تنتظرنا.

وحول مسارات العمل: حددت أمانة مبادرة SSE خطة عمل من شأنها أن تساهم في مهمة المبادرة وتوفر المزيد من التعلم من نظير إلى نظير. ويتم تأكيد المشاريع المستقبلية بناءً على التعليقات الواردة من برنامج Partner Exchanges وأصحاب المصلحة الآخرين المعنيين. وتعتبر مشاركة شركاء التبادل في أي مسار عمل معين طوعية ومخصصة.

ومن خلال صحائف الوقائع: يُطلب من جميع البورصات الأعضاء في الاتحاد العالمي للبورصات توثيق التقدم الذي أحرزته في تعزيز الأسواق المستدامة. يتضمن ذلك توثيق أنشطتهم البيئية والاجتماعية والحوكمة (ESG) في "أوراق الحقائق". يتم تحديث هذه المعلومات مرة واحدة على الأقل سنويًا ويتم نشرها على موقع SSE الإلكتروني، كفرصة لتعزيز التواصل مع أصحاب المصلحة ومشاركة جهود البورصات لتعزيز الاستدامة داخل أسواقها.

- **الألية للانضمام للمبادرة والشراكة**

يُطلب من أسواق الأوراق المالية الراغبة في أن تصبح بورصة شريكة تقديم التزام طوعي بتعزيز الاستدامة في أسواقها من خلال خطاب موقع من أحد كبار الممثلين (على سبيل المثال الرئيس التنفيذي أو رئيس مجلس الإدارة). في الرسالة، تؤيد البورصة علنًا البيان:

"نحن ملتزمون طوعًا، من خلال الحوار مع المستثمرين والشركات والجهات التنظيمية، بتعزيز الاستثمار المستدام طويل الأجل وتحسين الإفصاح والأداء البيئي والاجتماعي وحوكمة الشركات بين الشركات المدرجة في بورصتنا."

- **لما يتعلق للالتزامات المالية على البورصات الشريكة ضمن مبادرة SSE**

لا توجد التزامات مالية متوقعة من شركاء التبادل أو أصحاب المصلحة الآخرين المشاركين في المبادرة. ومع ذلك، ترحب SSE أيضًا بالداعمين الرسميين من خلال مساهمتهم المالية في SSE، حيث يساعد الداعمون الرسميون SSE على تعزيز مهمتها لتعزيز الأسواق المستدامة.

- **لما يتعلق بالالتزام القانوني نتيجة الانضمام**

إن مبادرة SSE هي مبادرة تطوعية تعمل على تسريع الأعمال المستدامة وممارسات الاستثمار المسؤول في أسواق رأس المال في جميع أنحاء العالم.

الالتزام المطلوب من التبادلات ليس ملزمًا قانونيًا بأي حال من الأحوال. ومع ذلك، فإن المبادرة تشجع وتسهل البورصات الشريكة لتكون استباقية في المسائل المتعلقة بالاستدامة في أسواق رأس المال الخاصة بها. إن

الالتزام يتعلق بالإشارة علنًا إلى أهمية قضايا الاستدامة في البورصة، ومن ثم بذل جهد حسن النية لدمج الاستدامة في استراتيجية أعمال البورصة.

ثالثاً: مبادئ الاستثمار المسؤول

إضاءات حول مبادئ الاستثمار المسؤول PRI

- تعتمد مبادئ الأمم المتحدة للاستثمار المسؤول على الإفصاح الطوعي من قبل الأعضاء المشاركين، الذين يطلق عليهم الموقعون.
- مبادئ الأمم المتحدة للاستثمار المسؤول هي منظمة مكرسة لتعزيز المسؤولية البيئية والاجتماعية بين المستثمرين في العالم.
- الموقعون على مبادئ الأمم المتحدة للاستثمار المسؤول مسؤولون عن أكثر من 121 تريليون دولار من الأصول في جميع أنحاء العالم، وتشمل بعضًا من أكبر المستثمرين وأكثرهم نفوذاً في العالم.
- الاعتبارات البيئية والاجتماعية هي عوامل ذات صلة في اتخاذ قرارات الاستثمار وتقييم جودة الشركات، وبالتالي يجب أخذها في الاعتبار من قبل المستثمرين المسؤولين لتقييم كيفية إدارة الفرص والمخاطر المتعلقة بهذه الممارسات.

وعليه فقد طور المستثمرون مبادئ طوعية وطموحة. وهي توفر في طياتها قائمة بالإجراءات الممكنة لدمج القضايا البيئية والاجتماعية والحوكمة، هذه المبادئ الستة هي كما يلي:

- المبدأ 1: سنقوم بدمج قضايا البيئة والمجتمع والحوكمة في تحليل الاستثمار وعمليات صنع القرار.
- المبدأ 2: سنكون مالكين نشطين وندمج قضايا الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية في سياسات وممارسات الملكية الخاصة بنا.
- المبدأ 3: سنسعى إلى الإفصاح المناسب عن قضايا البيئة والمجتمع والحوكمة من قبل الكيانات التي نستثمر فيها.
- المبدأ 4: سوف نشجع قبول المبادئ وتنفيذها في صناعة الاستثمار.
- المبدأ 5: سنعمل معًا لتعزيز فعاليتنا في تنفيذ المبادئ.
- المبدأ 6: سنقدم ضمن كل تقرير عن أنشطتنا ومدى التقدم المحرز نحو تنفيذ المبادئ.

رابعاً: مفهوم الاستدامة والمعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة

تم تعريف التنمية المستدامة من قبل اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية Commission Brundtland عام 1987 على أنها التنمية التي تُلبي الوفاء باحتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على الوفاء باحتياجاتهم، وللتنمية المستدامة ثلاثة أبعاد وهي الاستدامة البيئية، والاستدامة الإقتصادية، والاستدامة الاجتماعية. ولتحقيق الاستدامة يجب الموازنة بين العوامل البيئية والإقتصادية والاجتماعية بشكل متساوٍ ومتناغم، فيما يقصد بإدارة الاستدامة الإدارة المتكاملة لأداء الاقتصادي والاجتماعي والبيئي لغرض تحديد المخاطر والفرص التي تؤثر بشكل متزايد على نجاح الشركات من خلال زيادة الأداء والقدرة التنافسية. ولذلك أصبحت الاستدامة أولوية استراتيجية للشركات لخفض التكاليف وتشجيع الابتكار وبناء ميزة تنافسية.

يستخدم مصطلح ESG(Environmental Social and Governance) بشكل أساسي في أسواق رأس المال لوصف القضايا البيئية والاجتماعية والحوكمة التي ينظر إليها المستثمرون لتحديد قدرة الشركات على التحوط من المخاطر المرتبطة بالاستدامة، وتحديد الفرص الجديدة لإنشاء علاقات طويلة المدى مع أصحاب المصلحة. ونظراً لأهمية الاستدامة فقد لجأت البورصات إلى تشجيع الشركات المدرجة على إعداد تقرير يوضح مدى اهتمام الشركات بقضايا التنمية المستدامة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات.

أبعاد التنمية المستدامة

- **التنمية البيئية:** وتعني التعامل المسؤول مع البيئة لتجنب استنفاذ أو تدهور الموارد الطبيعية والحفاظ على البيئة على المدى الطويل. حيث أن ممارسة الاستدامة البيئية تساعد على ضمان تلبية احتياجات سكان العالم اليوم دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها، وذلك بالعمل على الحد من الآثار الضارة للأنشطة الإنتاجية على البيئة، والاستهلاك الرشيد للموارد غير المتجددة، وإعادة تدوير المخلفات، والتقليل من أثر الإحتباس الحراري من خلال السعي إلى تطوير استعمال مصادر الطاقة المتجددة.
- **التنمية الاقتصادية:** وتعني قدرة النظام الإقتصادي على دعم مستوى محدد من الإنتاج الإقتصادي على المدى الطويل والذي يمكن من تلبية جميع احتياجات الإنسان الأساسية ويحسن رفاهيته ومستوى

معيشته، وهذا يستدعي تطوير القدرات الإنتاجية والتقنيات المتاحة عبر دعم البحث العلمي وتبني أساليب الإنتاج والإدارة الحديثة من أجل مضاعفة الإنتاجية.

- **التنمية الاجتماعية:** وتعني قُدرة النظام الاجتماعي في الدولة على الحفاظ على مستوى مُحدد من الرفاه الاجتماعي على المدى الطويل. ويمكن تحقيق ذلك من خلال التوزيع العادل للثروة وللموارد، وإرساء نظام حماية اجتماعية يوفر الحق لجميع أفراد المجتمع بدون تمييز في الحصول على الخدمات الصحية وتأمينهم ضد أخطار الحياة.

تتطلع البورصة إلى تشجيع الشركات المدرجة على إعداد تقارير الاستدامة حسب المبادئ والمعايير العالمية GRI وعلى اعتماد معايير تأثير أهداف التنمية المستدامة SDG إلى المساهمة في:

1-زيادة وعي المستثمرين من خال الربط بين بيانات الأداء المتعلق بالاستدامة وبيانات الأداء المالي للشركة، حيث إن افصاح الشركة عن المخاطر المتعلقة بنشاط أعمال الشركة يمكن المستثمرين أن يقيموا أثر هذه المخاطر على عمليات الشركة وأدائها البيئي.

2-جعل الشركات المدرجة أكثر اهتماماً بقضايا التنمية المستدامة وتشجيعهم على اتخاذ القرارات التي تساهم بشكل إيجابي وفعال في التنمية المستدامة.

3-تشجيع الحكومة والشركات لتوجيه استثماراتها نحو أولويات التنمية المستدامة كإصدار ما يعرف بالسندات الخضراء Green Bonds.

4-مواكبة المتطلبات العالمية والتوجهات الحديثة المتعلقة بإدارة التأثير Impact Management والإفصاح عن جميع الأمور المالية وغير المالية للشركات.

أهداف التنمية المستدامة

في شهر أيلول من عام 2015 اعتمدت قمة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة قراراً بعنوان "تحويل عالمنا: جدول أعمال 2030 للتنمية المستدامة" يشتمل على 17 هدف للتنمية المستدامة و 169 غاية للقضاء على الفقر وعدم المساواة وتحسين الصحة والتعليم وتحقيق النمو الاقتصادي من خلال تهيئة فرص عمل مناسبة وتوفير طاقة نظيفة ومياه وبنية تحتية وإنشاء مدن مستدامة وحماية البيئة الطبيعية والتنوع الحيوي والتصدي لتغيير المناخ في أجواء تتسم بالسلام والعدل.

المصدر: الموقع الالكتروني www.un.or

خامساً: أهمية الإفصاح عن الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة

تأتي أهمية تطبيق الاستدامة واعداد تقارير لها من قبل الشركات من خلال التغير الواضح في إعداد ومتطلبات وحاجات الأطراف ذات العلاقة للشركات. حيث من وجهة النظر التقليدية كان ينظر للمساهمين على أنهم أصحاب المصالح الأساسيين، ولهذا كانت شركات الأعمال تعمل من أجل زيادة الربحية والقيمة للمساهمين فقط. أما في الوقت الحالي، فان شركات الأعمال تأخذ بعين الاعتبار دور وحاجات الأطراف ذات العلاقة بالشركة لتحقيق أكبر نفع وفائدة ممكنة لهم.

ويساهم تضمين الاستدامة في تقييم الشركات بالتعرف على كيفية مواجهة هذه الشركات لأهم التحديات. مما يمهد لتأسيس نظم اقتصادية أكثر ازدهاراً تعود بالنفع على الجميع وبناء أسواق أكثر استقراراً ومرونة.

وتشير الدراسات والأدلة إلى أن الأداء القوي للشركات بالاستناد إلى عوامل الاستدامة يرتبط بشكل إيجابي مع تحسن الإنفاق الرأسمالي والأداء المالي.

بشكل عام يمثل تقرير الاستدامة أداة فعالة للتواصل بين الشركات وأصحاب المصالح لتكوين فكرة واقعية عن أثر الشركة وبالتالي تقليل حدة الاشاعات وبناء سمعة الشركة من خلال إفصاحها الطوعي عن أدائها. وفيما يلي اهم الفوائد من قيام الشركات بإصدار تقارير خاصة بالاستدامة:

- تعزيز سمعة الشركات والعلامة التجارية

✓ إظهار التزام الشركة بالمعايير الأخلاقية للقطاعات والأطر الوطنية والدولية بشأن استدامة الشركات والتنمية المستدامة، لاسيما ما يتعلق بأهداف الأمم المتحدة لتحقيق التنمية المستدامة.

✓ تحسين التصور الإيجابي لموظفي الشركة، مما يساعد على جذب مهارات جديدة والاحتفاظ بالموظفين الحاليين وتحفيزهم.

✓ بيان مدى قدرة الشركة على الاستمرارية في عملها وخصوصاً على المدى الطويل

✓ فهم متطلبات أصحاب المصلحة المعنيين بما يحفز الابتكار ويعزز تميّز الأسواق والقدرة التنافسية

- زيادة مستوى الشفافية لأداء الشركة فيما يتعلق بالاستدامة

✓ معرفة مدى تأثير الشركة على المجتمع والبيئة المحلية سواء كان تأثيراً ايجابياً أم سلبياً.

✓ زيادة المعرفة بأداء وانجازات الشركة على كافة الأصعدة (إقتصادياً ومجتمعياً وبيئياً) وعلى المستوى المحلي والدولي.

- زيادة قدرة الشركة على إدارة مخاطرها

✓ معرفة مدى سرعة الشركة في التطور والازدهار في شتى المجالات.

✓ حماية ترخيص الشركة من خ ال الالتزام بالشفافية والاستجابة لاحتياجات أصحاب المصلحة المعنيين.

✓ تمكين الإدارة ومجلس الإدارة من تحديد الفرص والمخاطر المتعلقة بالممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات ومواءمة الأهداف على مستوى الشركة.

- فهم أعمق لاحتياجات الأطراف ذات العلاقة

✓ تعزيز العلاقات مع المستثمرين من خلال اطلاعهم على عملية إعداد التقارير

الأطراف ذات العلاقة	الأثر
✓ **الموظفين والعمال**	✓ خلق بيئة عمل آمنة ✓ تحقيق حزمة من الميزات الجذابة لهم ✓ المساعدة على التدريب والتطوير ✓ تعزيز التطوير الوظيفي والمهني
✓ **الجهات المنظمة**	✓ المساعدة على الامتثال لكافة الأنظمة ✓ اعداد تقرير منظم ودوري
✓ **المجتمع**	✓ تعزيز المساهمة في المجتمع ✓ توفير فرص العمل ✓ تنمية المجتمع وتطويره
✓ **المقاولون والموردون**	✓ تعزيز ثقتهم باختيار الشركة المناسبة ✓ تعزيز ثقتهم باستلام الدفعات في الوقت المحدد
✓ **البيئة**	✓ الاستخدام الأمثل للموارد ✓ الحد من انبعاثات الغازات الضارة
✓ **المساهمون**	✓ تعزيز العائد المالي وتحقيق نمو مستقر ✓ مساهمتهم في التطوير المحلي على الصعيد الوطني

- قياس الأثر

✓ تأسيس إجراءات للقياس وإعداد التقارير حول الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات.

✓ يتيح إعداد التقارير بدقة وجودة عالية قياس نجاح الممارسات التي تطبقها الشركة ومقارنتها والتقدم المُحرز بما يعزز من قيمة العلامة التجارية.

- اكتساب الشركة ميزة تنافسية عند المقارنة بالمنافسين ممن لم يقوموا بإصدار تلك التقارير

✓ إمكانية تكوين نظرة شاملة عن الشركة ومستواها المالي على المدى الطويل وبالتالي تكوين القرار بخصوص الاستثمار في الشركة أم لا.

سادساً: خيارات إعداد تقارير الاستدامة

على اختلاف نماذج التقارير، إلا أنها تحقق نفس الغاية المتمثلة في إتاحة المعلومات الجوهرية حول الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات للمساهمين الحاليين والمحتملين. قد يذكر المصدرون موضوعات الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات والقضايا الرئيسية إلى جانب ذكر

مبادرات إعداد التقارير لتحديد أفضل المعلومات الجوهرية وأي إطار عمل هو الأنسب لهم، حيث يختلف ذلك بحسب القطاع.

نوضح فيما يلي شكلي تقارير الاستدامة الأكثر شيوعاً:

- **ضمن التقرير السنوي Annual Report**

يزداد اهتمام بعض الشركات بدمج القضايا البيئية والمجتمعية والحوكمة ESG في التقرير السنوي، وذلك بهدف الإفصاح للأطراف ذات العلاقة عن القضايا البيئية والمجتمعية والحوكمة ESG بنفس الوقت مع التقرير لتوفير قدر أكبر من المعلومات لهم، بالإضافة لأن تتم اجراءات جمع المعلومات والتحقق ضمن اجراءات إعداد التقرير السنوي القائمة.

- **تقرير استدامة منفصل Stand-alone Sustainability Report**

يوفر هذا النوع من التقارير مصدراً واضحاً وموحداً لعرض وتوضيح التزام الشركة بالتنمية المستدامة وبمبادئ الأداء البيئي والمجتمعي والحوكمة ESG ، ويتم ضمن هذا الشكل لإعداد تقارير الاستدامة عرض جميع معلومات وبيانات الشركة الخاصة بالاستدامة بشكل منفصل عن التقرير السنوي، بالتالي ليس هناك ضرورة للمواءَمة بين شكل تقرير الاستدامة المنفصل والتقرير السنوي للشركة، حيث يمكن لمُعد تقرير الاستدامة المنفصل أن يعرض البيانات والجداول والمخططات الخاصة المتعلقة بكيفية مساهمة القرارات المتخذة من قبل الشركة في التنمية المستدامة بالطريقة التي يراها مناسبة.

سابعاً: خطوات إعداد تقارير

يبدأ إفصاح الشركة عن أدائها المتعلق بالمبادئ البيئية والمجتمعية ومعايير الحوكمةESG ومساهمتها بالتنمية المستدامة بدمج مفهوم الاستدامة في استراتيجية وحوكمة الشركة، ومن ثم قيام الشركة بتشكيل فريق استدامة من الموظفين المؤهلين لتطوير نهج إداري يتضمن التواصل مع أصحاب المصلحة ذوي العلاقة لترتيب أهداف

وأولويات الاستدامة التي تسعى الشركة إلى تحقيقها، يلي ذلك تحديد الجوانب التي تراها الشركة جوهرية للإفصاح عنها والقيام بتحديد مؤشرات Key Performance Indicators KPIs لقياس هذه الجوانب، وفيما يلي شرح مفصل لهذه الخطوات:

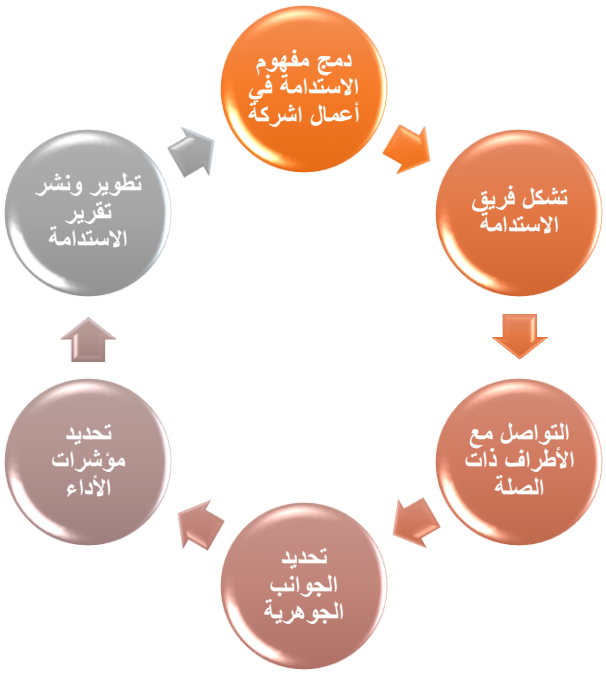

خطوات إعداد تقارير الاستدامة

أ. دمج الاستدامة في أعمال الشركة

على الشركة التي ترغب بتطبيق الاستدامة أن تقوم برسم الاستراتيجية العامة وخطط العمل التفصيلية لها بحيث تأخذ في الاعتبار دمج المعايير البيئية والمجتمعية ومعايير الحوكمة في الاستراتيجية العامة والثقافة المؤسسية وممارسات العمل الخاصة بها، بما يدعم العائد المجتمعي وربحية الشركة على المدى الطويل، حيث ينبغي على الشركة دمج مفهوم الاستدامة في الأنشطة اليومية لها، وهو ما يسهم في تحسين آليات متابعة وقياس الآثار المترتبة على دمج الاستدامة في أنشطة الشركة. ويمكن للشركة مراعاة معايير تأثير أهداف التنمية المستدامة 1 SDG Impact Standards for enterprises عند تنفيذ الاستراتيجية

للمساهمة بشكل إيجابي بالتنمية المستدامة[24].

ب. تشكيل فريق الاستدامة

تقوم الشركة بتشكيل فريق الاستدامة بحيث يضم موظفين من عدة أقسام في الشركة، يعملون جنباً إلى جنب لتطبيق استراتيجية الاستدامة في أقسام الشركة، كما يقومون بجمع البيانات المتعلقة بالاستدامة من أقسامهم لإعداد تقرير الاستدامة السنوي.

ج. التواصل مع الأطراف ذات العلاقةStakeholders

ينبغي على الشركة القيام بإشراك الأطراف ذات العلاقة عند إعداد تقرير الاستدامة الخاص بها، لتشمل الأطراف أصحاب المصالح والجهات الرقابية والعماء والموردّين وشركاء الأعمال والمساهمين والموظفين والمجتمع.

إن إشراك الأطراف ذات العلاقة يمكّن الشركة من فهم احتياجاتهم والاستجابة لتوقعاتهم وتحديد القضايا ذات الأولوية بالنسبة لهم، ويتم ذلك من خال اعتماد منهجيات محددة للتواصل معهم كإرسال استبانات وجمع المعلومات من خلالها أو من خال الحوار وتبادل الآراء ووجهات النظر المختلفة.

يتم تقسيم الأطراف ذات العلاقة وفقاً لمجلس الأعمال العالمي للتنمية المستدامة World Business Council For Sustainability Development كما يلي:

1. أصحاب المصالح المباشرون الذين يتأثرون بشكل مباشر بخطة عمل الشركة وأنشطتها، كحملة الأسهم والموظفين.
2. أصحاب المصالح غير المباشرين الذين يتأثرون بشكل غير مباشر بخطة عمل الشركة وأنشطتها، وهم جميع الأفراد والمنظمات التي تتعامل مع الشركة، كالعماء والموردين والمؤسسات غير الحكومية NGOsوالمحللين الماليين والهيئات الحكومية والمجتمع المحلي.

د. تحديد موضوعات الإفصاح (الجوانب الأكثر أهمية)

على الشركة القيام بتحديد الجوانب الجوهرية في الشركة التي تسبب تأثيرات (إيجابية أو سلبية) اقتصادية وبيئية واجتماعية، والمقصود بالتأثيرات الاقتصادية تأثيرات الشركة على النظم الاقتصادية على المستويات المحلية والوطنية والعالمية ، ومن الأمثلة على التأثيرات الاقتصادية موضوع تواجد الشركة في السوق ومساهمتها في

[24] 1 https://sdgimpact.undp.org/enterprise.html

التنمية الاقتصادية في المناطق أو المجتمعات المحلية التي تعمل فيها من حيث سياسة الشركة المتعلقة بالأجور أو التوظيف المحلي، وأما فيما يتعلق بالآثار البيئية فالمقصود بها أثر الشركة على الأنظمة
الطبيعية البيولوجية وغير البيولوجية، بما في ذلك الأرض والهواء والمياه مثل موضوع النفايات السائلة والمخلفات، ومعالجتها والتخلص منها، أما الآثار الاجتماعية فهي أثر الشركة على النظم الاجتماعية التي تعمل بها مثل المساواة في الأجور بين الرجل والمرأة واحترام حقوق الانسان.

ونظراً لحجم المعلومات التي قد يتضمنها التقرير، فلن يكون من المناسب الإفصاح عن جميع الأنشطة المتعلقة بالتنمية المستدامة إذ ينبغي على الشركة أن تحدد الأهمية النسبية لتأثيراتها الاقتصادية والبيئية والاجتماعية، ووفقاً لمعايير المبادرة العالمية فإن تحديد الموضوعات الجوهرية يمكن أن يتم من خال أربع خطوات تبدأ من فهم سياق الشركة) نشاطاتها، علاقات الشركة، الأطراف ذات العلاقة، سياق الاستدامة (ثم تحديد تأثيرات الشركة الاقتصادية والبيئية والاجتماعية الفعلية والمحتملة، ثم يتم تقييم أهمية هذا التأثيرات حيث يتضمن هذا التقييم تحليل كمي ونوعي لهذه التأثيرات، ويمكن للشركة في مراحل تحديد التأثيرات
وأهميتها التشاور مع الأطراف ذات العلاقة ومع خبراء من داخل وخارج الشركة، ثم تقوم الشركة في الخطوة الأخيرة بترتيب التأثيرات من الأكثر إلى الأقل أهمية لتحديد المواضيع التي سيتم الإفصاح عنها ويمكن الاطلاع على تفاصيل هذه الخطوات ضمن معايير المبادرة العالمية : GRI 3 الموضوعات الجوهرية[25].

هـ. تحديد مؤشرات الأداء

بعد قيام الشركة بتحديد الجوانب الجوهرية المتعلقة بالاستدامة والتي ستقوم بالإفصاح عنها، تقوم الشركة بتحديد مؤشرات قياس الأداء الرئيسية KPIs التي سوف تتبعها لقياس مدى تطبيقها لمبادئ الاستدامة الأمر الذي يسهل على الشركة مقارنة قيم هذه المؤشرات ببعضها البعض عبر السنوات، كذلك مقارنتها بأداء شركات أخرى منافسة.

تقسم هذه المؤشرات إلى مؤشرات بيئية مثل استهلاك الطاقة أو استهلاك المياه، ومؤشرات اجتماعية مثل معدل دوران الموظفين أو نسبة الأجور بين الجنسين، ومؤشرات اقتصادية مثل نسبة الانفاق على الموردين المحليين، ومؤشرات تتعلق بالحوكمة مثل سياسة التصويت السري.

[25] https://www.globalreporting.org/how-to-use-the-gri-standards/gri-standards-english-language/

يجب على الشركات اصدار التقارير وفقاً للمبادئ والمعايير العالمية GRI ومن الممكن اتباع معايير تأثير أهداف التنمية المستدامة SDG لتضمين المنهج الإداري للتنمية المستدامة.

الملحق أ يحتوي على أهم المبادرات والمبادئ التي يمكن للشركات الاستعانة بها في اعداد تقارير الاستدامة، **والملحق ب** يحتوي على ارشادات حول المعلومات التي يمكن تضمينها في تقرير ال GRI لإثبات الالتزام بمعايير تأثير أهداف التنمية المستدامة SDG بشأن الشفافية.

و. تطوير محتوى تقرير الاستدامة ونشره

بعد إتمام الشركة لجميع الخطوات المذكورة أعلاه، يتعيّن عليها تضمين البيانات التي قامت بإعدادها في تقرير مخصص لهذه الغاية، على أن يتضمن التقرير في نهايته الفهرس حيث يعطي نظرة شاملة عن محتويات التقرير والمعايير التي تم الاسترشاد بها ومكان وجودها في التقرير.

ينبغي على الشركة الحصول على التغذية الراجعة من الأطراف ذوي العلاقة على التقرير بعد تصميمه ونشره، وذلك لغايات تحديد الإمكانيات المتاحة لتحسين التقرير وتعزيز المعرفة المُتأتية في دورة التقارير القادمة التي ستقوم بإصدارها لاحقاً.

ملحق أ: نموذج للمعايير والمقاييس للمعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة

يقترح هذا الدليل ثلاثين مؤشراً للاستدامة تتعلق بمبادئ الأداء البيئي والمجتمعي والحوكمة للشركات ESG، مقتبسة من الوثيقة التوجيهية الصادرة عن الاتحاد الدولي للبورصات WFE المستندة للمبادئ التوجيهية لإعداد تقارير الاستدامة GRI Standards 3 مما يمكن الشركات من إعداد تقارير الاستدامة الخاصة بها استناداً إلى هذه المؤشرات المبينة في الجدول أدناه.

الفئة: المعيار	الحساب	التوجيه
البيئي1: انبعاثات الغازات الدفيئة	البيئي 1-1) إجمالي انبعاثات الغازات الدفيئة المباشرة (نطاق 1) بالطن المتري من مكافئ ثاني أكسيد الكربون CO2 (إن وجد) البيئي 1-2) اجمالي انبعاثات الغازات الدفيئة غير المباشرة للطاقة (نطاق 2) (إن وجد) البيئي 1-3) إجمالي انبعاثات الغازات الدفيئة غير المباشرة الأخرى (نطاق 3) بالطن المتري لمكافئ ثاني أكسيد الكربون CO2 (إن وجد)	انبعاثات الغلاف الجوي الفعلية أو المقدرة الناتجة بشكل مباشرة (أو غير مباشر) من جراء استهلاك الشركة لطاقة. يرجى الرجوع إلى بروتوكول الغازات الدفيئة لمعهد الموارد العالمية / مجلس الأعمال العالمي للتنمية المستدامة WRI/WBCSD
البيئي 2: كثافة الانبعاثات	البيئي 2-1) نسبة كثافة انبعاثات الغازات الدفيئة للمنظمة البيئي 2-2) نسبة كثافة انبعاثات الغازات الغير الدفيئة للمنظمة	تقسيم الانبعاثات السنوية (البسط) على المقاييس ذات الصلة بالناتج الاقتصادي (المقام). حسب عوامل القياس التي وضعتها الشركة المعدة للتقارير.

		وتشمل الأمثلة على ذلك: الإيرادات، المبيعات، ووحدات الإنتاج، وعدد الموظفين، والمساحة الفعلية للأرض.
البيئي 3: استخدام الطاقة	البيئي 3-1) إجمالي كمية الطاقة المستهلكة مباشرة. البيئي 3-2) إجمالي كمية الطاقة المستهلكة غير مباشرة.	تقاس عادة بالميغا واط في الساعة أو الجيجاجول. تنتج الطاقة المباشرة وتستهلك في الملكية المملوكة للشركة أو التي تقوم بتشغيلها. تنتج الطاقة غير المباشرة في أي مكان آخر (أي المرافق)
البيئة 4: كثافة الطاقة	البيئي 4-1) إجمالي استخدام الطاقة المباشر لكل عامل قياس الناتج	تقسيم الاستهلاك السنوي (البسط) على المقاييس ذات الصلة بالمقاييس الفيزيائية (المقام). وتشمل الأمثلة على ذلك: الإيرادات، المبيعات، ووحدات الإنتاج، وعدد الموظفين، والمساحة الطابق الفعلية.
البيئي 5: مزج الطاقة	النسبة المئوية: الطاقة المستخدمة حسب نوع التوليد	تحديد مصادر الطاقة المحددة الأكثر استخداماً من قبل الشركة.

		"نوع توليد الطاقة" الذي حددته الشركة المعدة للتقارير، وتشمل الأمثلة مصادر الطاقة المتجددة والطاقة الهيدرولوجية والفحم والنفط والغاز الطبيعي.
البيئي 6: استخدام المياه	البيئي 6-1) إجمالي كمية الماء المستهلكة. البيئي 6-2) إجمالي كمية الماء المعالجة	المياه المستهلكة، والمعاد تدويرها، والمعالجة سنوياً، بالمتر المكعب (م3).
البيئي 7: العمليات البيئية	البيئي 7-1) هل تتبع شركتك ساسة بيئية رسمية؟ نعم/لا البيئي 7-2) هل تتبع شركتك سياسات معينة للنفايات والمياه والطاقة و/أو إعادة التدوير؟ نعم/لا البيئي 7-3) هل تستخدم شركتك نظاماً معترفاً به لإدارة الطاقة؟	نشر التزام أو بيان موقف أو وثيقة سياسات تغطي هذا الموضوع. أمثلة على نظم الإدارة: ISO 14001: نظام الإدارة البيئية. ISO 50001:نظام إدارة الطاقة.
البيئي 8: الرقابة البيئية	هل يراقب فريق الإدارة و/أو يدير المسائل المتعلقة بالاستدامة؟ نعم/لا	هل تغطي شركتك المسائل المتعلقة بالاستدامة في الإدارة العليا (كجزء من جدول الأعمال الرسمي) أم لديها لجنة مخصصة للمسائل المتعلقة بالاستدامة؟
البيئي 9: الرقابة البيئية	هل يراقب مجلس الإدارة و/أو يدير المسائل المتعلقة بالاستدامة؟ نعم/لا	هل تغطي شركتك المسائل المتعلقة بالاستدامة في اجتماعات مجلس الإدارة (كجزء من جدول الأعمال الرسمي) أم لديها لجنة مجلس إدارة مخصصة للمسائل المتعلقة بالاستدامة؟

البيئي 10: التخفيف من حدة المخاطر المناخية	إجمالي المبالغ المستثمرة سنوياً في البنية التحتية المتعلقة بالمناخ والمرونة وتطوير المنتجات	قياس الشركات لإجمالي المبلغ (بعملة الدولة) المستثمر في المسائل المتعلقة بالمناخ، بما في ذلك الإنفاق على البحث والتطوير، إن وجد.
الاجتماعي 1: معدل راتب المدير التنفيذي	الاجتماعي 1-1) النسبة: إجمالي أجر المدير التنفيذي إلى متوسط أجر إجمالي معادل الدوام الكامل الاجتماعي 1-2) هل قامت شركتكم بعمل تقرير عن هذا المقياس في عمليات التسجيل التنظيمية؟ نعم/لا	وفقاً للنسبة: راتب المدير التنفيذي ومكافآته (س) إلى متوسط راتب معادل الدوام الكامل والذي عادة ما يعبر عنه (ك) استخدم إجمالي الأجور، بما في ذلك جميع المكافآت والحوافز
الاجتماعي 2: معدل الراتب بين الرجل والمرأة	النسبة: متوسط أجر الذكور إلى متوسط أجر الإناث	وفقاً للنسبة: متوسط إجمالي أجر الرجال مقارنة بمتوسط إجمالي أجر النساء. الإفصاح عن موظفي الدوام الكامل فقط، استخدام إجمالي الأجور، بما في ذلك جميع المكافآت والحوافز.
الاجتماعي 3: معدل دوران الموظفين	الاجتماعي 3-1) النسبة المئوية: التغيير سنة بعد سنة للموظفين العاملين بنظام الدوام الكامل الاجتماعي 3-2) النسبة المئوية: التغيير سنة بعد سنة للموظفين العاملين بنظام الدوام الجزئي	النسبة المئوية لإجمالي معدل الدوران السنوي، موزعة حسب أنواع العمالة المختلفة. يشمل معدل الدوران جميع التغييرات الوظيفية سواء بسبب الفصل أو التقاعد أو انتقال الوظيفة أو الوفاة.

	الاجتماعي 3-3) النسبة المئوية: التغيير سنة بعد سنة للمقاولين/الاستشاريين	
الاجتماعي 4: التنوع بين الجنسين	الاجتماعي 4-1) النسبة المئوية إجمالي عدد الموظفين بالمؤسسة التي يشغلها الرجال والنساء الاجتماعي 4-2) النسبة المئوية: المناصب الدنيا والمتوسطة التي يشغلها الرجال والنساء الاجتماعي 4-3) النسبة المئوية: المناصب العليا والتنفيذية التي يشغلها الرجال والنساء	النسبة المئوية لعدد الذكور إلى الإناث موزعة حسب المستويات التنظيمية المختلفة.
الاجتماعي 5: نسبة العمال المؤقتين	الاجتماعي 5-1) النسبة المئوية: إجمالي عدد الموظفين بالمؤسسة التي يشغلها الموظفون بنظام الدوام الجزئي. الاجتماعي 5-2) النسبة المئوية: إجمالي عدد الموظفين في المؤسسة التي يشغلها المقاولون و/أو الخبراء الاستشاريون	نسبة الوظائف بنظام الدوام الكامل (أو مكافئ الدوام الكامل) التي يشغلها العمال غير التقليديين في سلسلة القيمة
الاجتماعي6: عدم التمييز	هل تتبع شركتك سياسة عدم التمييز؟ نعم/لا	نشر التزام أو بيان موقف أو وثيقة سياسات تغطي هذا الموضوع.
الاجتماعي 7: معدل الإصابات	النسبة المئوية: تكرار أحداث الإصابات بالنسبة لإجمالي وقت القوى العاملة	إجمالي عدد الإصابات والوفيات، بالنسبة إلى إجمالي القوى العاملة.

الاجتماعي 8: الصحة والسلامة العالمية	هل تتبع شركتك سياسة الصحة المهنية و/أو الصحة والسلامة العالمية؟ نعم/لا	نشر التزام أو بيان موقف أو وثيقة سياسات تغطي هذا الموضوع
الاجتماعي 9: الطفل والعمالة الإجبارية	الاجتماعي 9-1) هل تتبع شركتك سياسة عمالة الأطفال و/أو العمالة الإجبارية؟ الاجتماعي 9-2) إذا كانت الإجابة نعم، هل تشمل سياسة عمالة الأطفال والعمالة الإجبارية أحدهما أو كلاهما كذلك الموردين والبائعين؟ نعم/لا	نشر التزام أو بيان موقف أو وثيقة سياسات تغطي هذا الموضوع.
الاجتماعي 10: حقوق الإنسان	الاجتماعي 10-1) هل تتبع شركتك سياسة حقوق الإنسان؟ نعم/لا الاجتماعي 10-2) إذا كانت الإجابة نعم، هل تشمل سياسة حقوق الإنسان الخاصة بك الموردين والبائعين؟ نعم/لا	نشر بيان موقف أو توضيح أو وثيقة سياسات تغطي هذا الموضوع.
الحوكمة1: تنوع مجلس الإدارة	الحوكمة 1-1) النسبة المئوية: إجمالي مقاعد مجلس الإدارة التي يشغلها الرجال والنساء. الحوكمة 1-2) النسبة المئوية: مقاعد اللجنة التي يشغلها الرجال والنساء.	نسبة النساء في مجلس الإدارة. نسبة رؤساء اللجان التي تشغلها النساء.
الحوكمة 2: استقلالية مجلس الإدارة	الحوكمة 2-1) هل تحول الشركة دون مباشرة المدير التنفيذي لمهامه بصفته رئيس مجلس الإدارة؟ نعم/لا	إبراز الفصل بين دور الرئيس والمدير التنفيذي، والإفصاح عن نسبة أعضاء مجلس الإدارة المستقلين.

	الحوكمة 2-2) النسبة المئوية إجمالي مقاعد مجلس الإدارة المشغولة من قبل أعضاء مجلس الإدارة المشغولة من قبل أعضاء مجلس الإدارة المستقلين.	
الحوكمة 3: الرواتب بحوافز	الحوكمة 3-1) هل يخصل التنفيذيين على حوافز مقابل تحقيق الاستدامة؟	وضح الروابط بين الأداء التنفيذي وأداء الاستدامة، إن وجدت.
الحوكمة 4: القواعد السلوكية للمورد	الحوكمة 4-1) هل يلزم البائعين والموردين الامتثال للقواعد السلوكية؟ نعم/لا الحوكمة 4-2) إذا كانت الإجابة نعم، ما هي النسب المئوية للموردين الذين صادقو رسمياً على امتثالهم للقواعد	نشر التزام أو بيان موقف أو وثيقة سياسات تغطي هذا الموضوع.
الحوكمة 5: الأخلاقيات ومكافحة الفساد	الحوكمة 5-1) هل تتبع شركتك سياسة للأخلاقيات و/أو مكافحة الفساد؟ نعم/لا الحوكمة 5-2) إذا كانت الإجابة نعم، ما نسية التصديق السابقة لامتثال القوى العاملة التابعة لتلك السياسة؟	نشر التزام أو بيان موقف أو وثيقة سياسات تغطي هذا الموضوع.
الحوكمة6: خصوصية البيانات	الحوكمة 6-1) هل تتبع شركتك سياسة خصوصية البيانات؟ نعم/لا. الحوكمة 6-2) هل قامت شركتك باتخاذ خطوات الامتثال لقواعد النظام الأوروبي العام لحماية البيانات؟ نعم/لا	نشر التزام أو بيان موقف أو وثيقة سياسات تغطي هذا الموضوع.

الحوكمة 7: تقارير الاستدامة	الحوكمة 7-1) هل تنشر شركتك تقرير استدامة؟ نعم/لا	بإمكان الشركة نشر تقرير استدامة منفصل أو إدخال معلومات استدامة في تقريرها السنوي.
الحوكمة 8: ممارسات الإفصاح	الحوكمة 8-1) هل تقدم شركتك بيانات استدامة لأطر تقارير الاستدامة؟ نعم/لا. الحوكمة 8-2) هل تركز شركتك على أهداف محددة للتنمية المستدامة المعتمدة من قبل الأمم المتحدة؟ نعم/لا الحوكمة 8-3) هل تضع شركتك الأهداف وتبلغ عن التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة؟ نعم/لا	هل تنشر شركتك تقريراً يستند إلى المبادرة العالمية للتقارير أو مشروع الكشف عن الكربون أو مجلس معايير محاسبة الاستدامة أو مجلس التقارير المتكاملة الدولي أو الميثاق العاملي للأمم المتحدة.
الحوكمة 9: المصادقة الخارجية	الحوكمة 9-1) هل تكون أوجه الإفصاح عن الاستدامة مضمونة أو هل يتم التحقق منها من قبل مدققين خارجيين؟ نعم/لا	يرجى تحديد ما إذا كانت بيانات الاستدامة تم التحقق منها من قبل الغير، يرجى إبراز مؤشرات الأداء الرئيسية المؤكدة/ إن وجدت.

ملحق ب: أطر ومراجع عالمية لتقارير الاستدامة

الميثاق العالمي للأمم المتحدة UNGC United Nations Global Compact

يمثّل الميثاق دعوة للشركات من مختلف أنحاء العالم لمواءمة عملياتها واستراتيجياتها بشكل طوعي مع عشر مبادئ معتمدة عالمياً في مجالات حقوق الإنسان والعمالة والبيئة ومكافحة الفساد، واتخاذ الإجراءات الكفيلة بدعم أهداف وقضايا منظمة الأمم المتحدة. ويجسّد الميثاق منصة قيادية لتعزيز السياسات والممارسات المؤسسية المسؤولة وتنفيذها والإفصاح عنها. تم إطلاق الميثاق عام 2000 م ليكون أكبر مبادرة في الاستدامة المؤسسية على صعيد العالم، إذ يضم أكثر من 8 آلاف شركة و 4 آلاف من الأطراف الموقّعة من غير الشركات، تتخذ من 160 دولة مقراً لها، فضلاً عن أكثر من 85 شبكة محلية. ومن المفترض من المشاركين من الشركات إصدار تقارير عامة حول سير عملها ضمن تقرير سنوي باسم "التواصل حول التقدّم". للحصول على الإرشاد بخصوص أفضل الممارسات العالمية المطبّقة في إعداد التقارير حول المعلومات الشاملة للحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات، يُرجى الاطلاع على معايير الميثاق العالمي المتقدّمة، وإرشادات الميثاق العالمي الأساسية لإعداد التقارير.

المزيد عن الميثاق العالمي للأمم المتحدة:

يقدم إطاراً قائماً على المبادئ وأفضل الممارسات والموارد والفعاليات التي أحدثت ثورة في كيفية أداء الشركات للأعمال التجارية بمسؤولية والحفاظ على التزاماتها تجاه المجتمع. ومن خلال تحفيز العمل والشراكات والتعاون، نجعل تغيير العالم ممكناً وقابل للتحقيق للمنظمات الكبيرة والصغيرة، في أي مكان في العالم.

إطار عمل إعداد التقارير بحسب المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة UN Guiding principles Reporting Framework

جرى تطوير ووضع إطار عمل إعداد التقارير بحسب المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة من قبل مبادرة أطر عمل وضع تقارير وضمان حقوق الإنسان (RAFI) بمشاركة شيفت (Shift) مركز الخبرة الرائد حول المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة في الأعمال وحقوق الإنسان وشراكة (Mazars) الدولية الرائدة في الرقابة المحاسبية، ويعتبر إطار العمل هذا أول دليل إرشادي شامل للشركات لوضع تقارير خاصة بمسائل حقوق الإنسان تماشياً مع مسؤوليتها تجاه احترام حقوق الإنسان المنصوص عليها في المبادئ التوجيهية

لمنظمة الأمم المتحدة. يوفّر إطار العمل مجموعة موجزة من الأسئلة كي تأخذها الشركة بعين الاعتبار وتضع تقاريرها بالاستناد عليها لتدرك ولتبرهن عن مدى تلبيتها لمسؤوليتها في احترام حقوق الإنسان بالتطبيق العملي. ويقدّم إطار العمل توجيهات وإرشادات واضحة وصريحة حول كيفية الإجابة على تلك الأسئلة بذكر معلومات مجدية ذات صلة حول سياسات الشركة وعملياتها وأدائها في مجال حقوق الإنسان.

المزيد عن المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة:

إطار عمل إعداد التقارير بحسب المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة هو أول دليل شامل للشركات للإبلاغ عن قضايا حقوق الإنسان بما يتماشى مع مسؤوليتها تجاه احترام حقوق الإنسان. تم تحديد هذه المسؤولية في المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان، والتي تشكل المعيار العالمي الموثوق به في هذا المجال. تم إصدار إطار عمل إعداد التقارير بحسب المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة في فبراير 2015 م، ويوفر الإطار مجموعة موجزة من الأسئلة التي يجب على أي شركة أن تسعى للحصول على إجابات لها من أجل معرفة وإظهار التزامها بمسؤوليتها تجاه احترام حقوق الإنسان في الممارسة العملية. إنه يوفر للشركات إرشادات واضحة ومباشرة حول كيفية الإجابة على هذه الأسئلة بمعلومات ذات صلة وذات مغزى حول سياسات حقوق الإنسان في الشركة، وعملياتها، وأدائها.

فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ ISAR International Standards of Accounting and Reporting

يساعد فريق (ISAR) البلدان النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية على تبني أفضل الممارسات من حيث شفافية الشركات والمحاسبة بهدف تسهيل تدفقات الاستثمار وتحقيق التنمية الاقتصادية. ويُنجز الفريق ذلك من خلال إجراء عملية بحث متكاملة، وضمان توافق حكومي دولي، ونشر المعلومات والتعاون الفني.

المزيد عن فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ:

فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ هو جهة التنسيق في الأمم المتحدة بشأن مسائل المحاسبة وإدارة الشركات. تأسس الفريق في عام 1982 م من قبل المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة. يعمل مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، من خلال ذراع

الاستثمار والمشاريع التابعة له، كأمانة لفريق الخبراء الحكومي الدولي، حيث يقدم مدخلات موضوعية وإدارية لأنشطته.

المبادرة العالمية للتقارير **GRI Global Reporting Initiative**

هي منظمة دولية مستقلة تساعد الشركات والمنظمات الأخرى على تحمل مسؤولية الآثار الناتجة عن عملياتها من خلال تزويدهم بأداة عالمية مشتركة لإيصال هذه التأثيرات. يقدم معايير المبادرة العالمية للتقارير المعايير الأكثر استخداماً في العالم للإبلاغ عن الاستدامة.

المجلس الدولي لإعداد التقارير المتكاملة IR The International Integrated Reporting Council

المجلس هو عبارة عن مجموعة من القادة الدوليين المتخصصين في مجالات وقطاعات متنوعة: الشركات والاستثمار والمحاسبة والأوراق المالية والمجال التنظيمي والأكاديمي ووضع المعايير والمجتمع المدني تجمعهم مهمة محددة في ابتكار إطار عمل لإعداد التقارير المتكاملة. ومن شأن إطار العمل هذا تزويد معلومات جوهرية حول استراتيجية المؤسسة وسياستها في الحوكمة وأدائها التشغيلي وتطلعاتها المستقبلية بتنسيق موجز قابل للمقارنة، مما يمثّل نقلة نوعية في إعداد التقارير المؤسسية.

المزيد عن المجلس الدولي لإعداد التقارير المتكاملة:

يتم تبنّي واستخدام الإطار الدولي لإعداد التقارير المتكاملة في جميع أنحاء العالم، وفي أكثر من 70 دولة، لتعزيز التواصل حول خلق القيمة والحفاظ عليها وفقدانها.

مجلس معايير محاسبة الاستدامة SASB The Sustainability Accounting Standards Board

وهي منظمة عالمية غير ربحية تقدم ، 'Value Reporting Foundation'يتم الحفاظ على معايير محاسبة الاستدامة تحت رعاية مجموعة شاملة من الموارد المصممة لمساعدة الشركات والمستثمرين على تطوير فهم مشترك لقيمة المؤسسة، كيف يتم إنشاؤها أو الحفاظ عليها أو فقدانها. يمكن استخدام الموارد – بما في ذلك مبادئ التفكير المتكامل وإطار إعداد التقارير المتكاملة ومعايير محاسبة الاستدامة بمفردها أو مجتمعة، بناءً على احتياجات العمل.

مجلس معايير الإفصاح عن المناخ CDSB Climate Disclosure Standards Board

المجلس هو عبارة عن ائتلاف يضم 8 شركات ومنظمات بيئية هي CDP وتحالف الاقتصادات المسؤولة بيئياً CERES ، وذا كلايمت غروب، وذا كلايمت ريجستري TCR ، والرابطة الدولية لتداول الانبعاثات IETA ، والمجلس العالمي لتنمية الشركات والتنمية المستدامة WCBSD ، والمنتدى الاقتصادي العالمي WEF ، والمعهد العالمي للموارد WRI . وتحظى المنظمة بدعم مجموعة عمل فنية تتألف من شركات وهيئات محاسبة وأكبر شركات المحاسبة وأكاديميين فضلاً عن مستثمرين. ويلتزم المجلس بتطوير ومواءمة النموذج العالمي السائد لإعداد التقارير المؤسسية، بما يضمن مساواة رأس المال الطبيعي مع رأس المال المالي، من خلال تزويد الشركات بإطار عمل لإعداد التقارير حول المعلومات البيئية يمتاز بنفس الدقة والصرامة في إعداد التقارير حول المعلومات المالية.

المزيد عن مجلس معايير الإفصاح عن المناخ:

هو ائتلاف دولي للمنظمات البيئية وغير الربحية. ملتزمون بتطوير ومواءمة نموذج تقارير الشركات السائد عالمياً للمساواة بين رأس المال الطبيعي ورأس المال المالي. يقوم بذلك من خلال تقديم إطار عمل للشركات للإبلاغ عن المعلومات البيئية بنفس دقة المعلومات المالية. وهذا بدوره يساعدهم على تزويد المستثمرين بمعلومات بيئية مفيدة لاتخاذ القرار من خلال تقرير الشركة المعتاد، مما يعزز التخصيص الفعال لرأس المال. يستفيد المنظمون أيضاً من مواد الامتثال الجاهزة.

مشروع الكشف الكربوني CDP Carbon Disclosure Project

هي منظمة عالمية غير ربحية تأسست عام 2000 م، وتتخذ من مدينة لندن مقراً لها. تعمل المنظمة على طلب معلومات منتظمة ونموذجية حول التغيّر المناخي والمياه والغابات من عدد من أكبر الشركات المدرجة في العالم من خلال استبيانات رأي سنوية يتم إرسالها للشركات بالنيابة عن المستثمرين المؤسساتيين الذين يؤيدون تلك الاستبيانات باعتبارهم أطراف موقّعة مفوّضة من قبل المنظمة. إن طلب المساهمين الحصول على هذه المعلومات يشجع الشركات على حساب المخاطر البيئية وإظهار شفافيتها حيال تلك المخاطر.

المزيد عن مشروع الكشف الكربوني:

يدير مشروع الكشف الكربوني نظام الإفصاح البيئي العالمي. تدعم المنظمة كل عام آلاف الشركات والمدن والولايات والمناطق لقياس وإدارة المخاطر والفرص المتعلقة بتغير المناخ والأمن المائي وإزالة الغابات. يقوم بذلك بناءً على طلب المستثمرين والمشترين وأصحاب المصلحة في المدينة على مدار العقدين الماضيين، تم تأسيس نظاماً ساهم في تحقيق مشاركة استثنائية للقضايا البيئية من جميع أنحاء العالم.

أهداف التنمية المستدامة The Sustainable Development Goals

ولدت هذه الأهداف في مؤتمر الأمم المتحدة بشأن التنمية المستدامة في مدينة ريو دي جانيرو عام 2012 وكان الغرض منها هو تقديم مجموعة من الأهداف العالمية التي من شأنها مواجهة التحديات البيئية والسياسية والاقتصادية التي تواجه عالمنا. ويقوم الـ 17 هدفاً على نجاح الأهداف الإنمائية للألفية، حيث تضم مجالات جديدة مثل تغير المناخ وعدم المساواة الاقتصادية والابتكار والاستهلاك المستدام والسلام والعدل ضمن أولويات أخرى. وتترابط الأهداف فيما بينها وغالباً يكمن مفتاح النجاح في إحدى الأهداف في معالجة القضايا الأكثر ارتباطاً بمسألة أخرى.

فريق المهام المتخصّص بالإفصاحات المالية المتعلّقة بالمناخ (TCFD) التابع لمجلس الاستقرار المالي (FSB)

يقوم الفريق بتوفير إطار عمل تطوعي قائم على القطاع لتشجيع عمليات الإفصاح المالي المنتظم حول المخاطر والفرص المرتبطة بالمناخ، وتزويدها للمستثمرين والمقرضين والقائمين بأعمال التأمين وغيرهم من الجهات المعنية. وضمن عملية إعداد إطار العمل هذا، يقوم الفريق بأخذ المخاطر المادية ومخاطر عملية التحوّل بعين الاعتبار، إلى جانب الفرص المرتبطة بالتغيّر المناخي ومواصفات الإفصاحات المالية الفعالة عبر ثماني قطاعات رئيسية. ويتم وضع التوصيات لمساعدة الشركات في استيعاب حاجة الأسواق المالية للإفصاحات لتقييم وإدارة المخاطر والفرص المرتبطة بالمناخ، وبالتالي تشجيع الأسهم المدرجة والمصدرين من أصحاب الدخل الثابت على مواءمة الإفصاحات مع احتياجات المستثمرين ومتطلباتهم.

المزيد عن فريق المهام المتخصص بالإفصاحات المالية المتعلقة بالمناخ:

أسس مجلس الاستقرار المالي فريق المهام المتخصص بالإفصاحات المالية المتعلقة بالمناخ لوضع توصيات بشأن الإفصاحات المتعلقة بالمناخ بشكل أكثر فاعلية بما يمكن أن يعزز من عملية الاستثمار واكتتابات الائتمان والتأمين. وبالتالي، تمكين أصحاب المصلحة من فهم تركيزات الأصول المتعلقة بالكربون في القطاع المالي وتعرض النظام المالي للمخاطر المتعلقة بالمناخ بشكل أفضل.

النتائج والتوصيات

أولاً. نتائج الدراسة:

1. مدى الاهتمام العالمي بتقارير الاستدامة والإفصاح عن مدى الالتزام بالمعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة من قبل كافة أصحاب المصلحة من المستثمرين والمشرعين والشركات، ومدى تأثير هذه التقارير لجهة بيان الفرص والمخاطر المحتملة، واهتمام المستثمرين بشكل كبير للاطلاع على البيانات النوعية التي تتضمنها هذه التقارير في تقييم الشركات، الأمر الذي يخلق روابط بين الشركات والبيئة والاقتصاد والمجتمع، بما يحقق أهداف الاستدامة العالمية للحفاظ على اقتصادات ومجتمعات وموارد بيئية مستدامة.
2. وجود تشريعات أو أدلة استرشادية طوعية لدى العديد من الدول العربية تم إصدارها من خلال العقد الأخير ولكن بعض الدول العربية ومن ضمنها سورية لم تظهر تقدماً أو تشريعات ذات صلة الأمر الذي ينعكس سلباً على مواكبة التوجهات العالمية التي بدأت تصبح الزامية مع بداية العام 2024.
3. التوجه العالمي لأسواق المال لإصدار دليل استرشادي طوعي بداية لتوعية الشركات الكبيرة الدرجة ضمن أسواق المال لما لها من دور رئيسي، ومن ثم التوجه إلى طلب الالتزام التدريجي للشركات الكبيرة وتباعاً للشركات المتوسطة والصغيرة.
4. تأثير الالتزام من قبل الشركات على بيئة العمل والمتعاملين مع الشركات وتأثير قيمة السلسلة Value of Chaine على الموردين المحليين والخارجيين والعملاء لجهة ضرورة الالتزام ببعض أو كل من المعايير المطلوبة لاستمرار العلاقة الاقتصادية، وبالتالي تشجيع الشركات الخارجية الموجودة ضمن أسواق ناشئة لا تتضمن تشريعات أو إلزامية بتقارير الاستدامة والمعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة على الامتثال الطوعي بهذه المعايير للحفاظ على العلاقات الاقتصادية وتمكينها.
5. جهود الأمم المتحدة والمنظمات التابعة لها تعمل على تشجيع الامتثال بمتطلبات التنمية المستدامة وأن وجود تشريعات ذات صلة تساهم في حصول الاقتصادات الناشئة على الحصول على الدعم المالي والمعنوي اللازم للنهوض بمتطلبات التنمية والمستدامة والحفاظ على موارد البيئة وتخفيف الانبعاثات الكربونية وتنمية المجتمعات.

6. حصل الآلاف من المهنيين من جميع أنحاء العالم على المسمى الوظيفي "محلل البيئة والحوكمة البيئية والاجتماعية" (ESG Analyst)، ويعد الاستثمار في ESG موضوعًا لمقالات إخبارية في الصفحات المالية للصحف الرائدة في العالم، يدرك العديد من المستثمرين أن معلومات ESG حول الشركات أمر حيوي لفهم غرض الشركة واستراتيجيتها وجودة إدارة الشركات.
7. أدخلت الجامعات والمعاهد التقنية العالمية ضمن مناهج التدريس ومقررات الأعمال مفاهيم التنمية والمستدامة والمعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة.
8. بالرغم من عضوية سورية ضمن قمة الأرض في العام 1992 من أجل التنمية المستدامة، وتبنيها لأجندة التنمية المستدامة لخطة 2030 بموجب اجتماع الأمم المتحدة في نيويورك سبتمبر 2015، وانضمامها لاتفاق باريس عان 2017 من أجل المناخ، إلا أنه لم تصدر لوائح تطبيقية أو أدلة تحث على تطبيق أهداف التنمية المستدامة.
9. التوجه نحو المطالبة من مراجعي الحسابات بتقديم تقارير بما يتوافق مع معيار التدقيق الدولي 720 فيما يتعلق بالمعلومات الأخرى المتعلقة بالمسائل البيئية والاجتماعية والحوكمة ضمن المستندات التي تشكل جزءًا من التقرير السنوي أو تقرير الإدارة أو تعليق الإدارة أو التقارير المماثلة، وذلك من خلال مطالبة هيئات الإشراف على أسواق المال مطالبة الشركات بالمطالبة بهذا التقرير.
10. عدم معرفة الجهات ذات الصلة بالمفاهيم المتعلقة بالاستدامة ومتطلبات المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة.

ثانياً. توصيات الدراسة:

1. تضافر جهود الوزارات المعنية والجهات الرقابية في سورية لتحقيق متطلبات التنمية المستدامة الاستدامة من خلال إصدار سياسات ولوائح وقواعد جديدة في مختلف قطاعات الاقتصاد مع العلم أنها ليست عملية بسيطة بالنظر إلى التعقيدات والموارد المتاحة للهيئات الحكومية والخاصة المحلية.
2. التنسيق بين الجهات التنظيمية والإشرافية على الشركات في سورية لإنشاء إطار تشريعي رائد لاستدامة الشركات في سورية يشمل توجيهات خاصة لإعداد التقارير حول استدامة الشركات والمعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة.
3. زيادة الوعي: هناك حاجة إلى زيادة الوعي الإحاطة بالمفاهيم الأساسية لإعداد تقارير استدامة الشركات ومتطلبات الإفصاح عن معلومات استدامة الشركات بما تتضمنه من المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة.
4. التدريب: عقد ورشات تدريبية للموظفين والمعنيين لإعداد تقارير الاستدامة وفق المعايير والتوجهات الدولية الجديدة.
5. رقمنة معلومات الاستدامة: من المطلوب رقمنة معلومات الاستدامة. وعليه يتوجب على السلطات الرقابية السورية وعلى الشركات تطوير بنية تحتية رقمية لتوفير معلومات استدامة الشركات ومتطلبات إعداد تقارير الاستدامة.
6. إدارة معلومات الاستدامة: يجب أن تكون معلومات الاستدامة قابلة للمقارنة وموثوقة وموثقة مما يُساعد في زيادة الثقة في الاستثمارات المستقبلية ويساعد في خلق قدر أكبر من المساءلة العامة.
7. إعداد تقارير عالية الجودة حول الاستدامة: إن موثوقية البيانات والدراية في مختلف قضايا الاستدامة هي من الأمور الأساسية لإعداد تقارير استدامة عالية الجودة
8. العمل على تطوير عملية تدقيق المعلومات الأخرى بما يتوافق مع معيار التدقيق الدولي 720 والمتعلقة بتقارير الاستدامة والبيانات المتعلقة بالمعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة، ووضع البرامج والخطط اللازمة والتمويل لغرض تدريب وتأهيل الكوادر الخاصة بذلك، خاصة أنه معظم تقارير المراقبين الخارجيين لا تتضمن عملية مراجعة المعلومات الأخرى.

9. التعاون مع المعاهد العلمية والجامعات المختصة على إدخال مفاهيم الاستدامة والمعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة ضمن المناهج التعليمية لا سيما المحاسبة والحوكمة والتسويق والموارد البشرية.
10. تشجيع الشركات على الاعتماد على مصادر الطاقة المتجددة وقياس مدى استهلاك الموارد البيئية والإفصاح عن المنتجات الصديقة للبيئة وتحفيزهم من خلال نظام إعفاءات ضريبية.
11. دراسة انتساب سوق دمشق للأوراق المالية للاتحاد الدولي للبورصات المالية WFE ومبادرة الأمم المتحدة لأسواق المال المستدامة Sustainable Stock Exchanges Initiative SSE، الذي يمكن أن يسهم بتأمين الاستشارات والتدريب اللازم للتوعية والتطبيق في مجال إصدار تقارير الاستدامة والمعايير حوكمة الاستدامة الثلاثية.
12. العمل على توعية الشركات ومجالس الإدارة وتوضيح مدى أهمية التنمية المستدامة والتوجهات العالمية لما يتعلق بالمعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة؛ وتحفيز الشركات السورية التي تلتزم بالإفصاح عن التقارير اعطائها ميزة تفضيلية في التعاملات مع الجهات الحكومية وتقييم أعلى ومساعدات عينية في حال التوجه لتطبيق معايير بيئية واجتماعية وحوكمية سليمة، الأمر الذي يعزز بناء اقتصاد مستدام.

➢ المراجع والمواقع الإلكترونية

➢ المراجع باللغة العربية

- كريري، عصام، (2022م) حوكمة الاستدامة الثلاثية ESG في إدارات التعليم بالمملكة العربية السعودية مجلة العلوم التربوية والدراسات الإنسانية، جامعة تعز فرع التربية، ع 25.
- الغملاس، (2023) بعنوان الأطر التنظيمية والتشريعية وحوكمة الاستدامة الثلاثية " الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات"
- تقرير سورية في اجتماع لمؤتمر الأطراف السادس والعشرون لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لتغير المناخ غلاسكو تشرين الثاني 2021

➢ المراجع باللغات الأجنبية

- Carmelo Latino, 2019, The environmental, social and governance (ESG) investing landscape, Universita Ca,Foscari Venezia.
- (Consolidated Set of GRI Sustainability Reporting Standards, (2016), Global Reporting Intuitive, Amsterdam, P.1-420).
- Max M. Schanzenbach Robert H. Sitkoff, 2019, RECONCILING FIDUCIARY DUTY AND SOCIAL CONSCIENCE: THE LAW AND Remmer Sassen, Anne-Kathrin Hinze & Inga Hardeck, 2016. Impact of ESG factors on firm risk in Europe, Journal of Business Economics, Vol (86), Pages 867-904 *Retrieved from*
- ECONOMICS OF ESG INVESTING BY A TRUSTEE, Harvard Law School.

➢ المواقع الإلكترونية:

- https://sdgs.un.org/goals
- www.ir.blackrock.com
- https://sustainabledevelopment.un.org/memberstates/syria
- https://www.fsb.org/wp-content/uploads/P231120.pdf
- https://www.forbes.com/sites/georgkell/2018/07/11/the-remarkable-rise-of-esg/?sh=32bd4d581695
- https://unglobalcompact.org/what-is-gc/mission/principles#
- https://www.ifrs.org/news-and-events/news/2023/06/issb-issues-ifrs-s1-ifrs-s2/
- https://www.unpri.org/about-us/about-the-pri
- https://uabonline.org
- https://www.world-exchanges.org/our-work/articles/wfe-esg-revised-metrics-june-2018
- https://hub.misk.org.sa/ar/insights/entrepreneurship/2023/environmental-social-and-governance-esg-reality-best-practices-and-misconceptions/?allowview=true
- https://www.adx.ae/arabic/pages/aboutadx/sustainability/unified-gcc-esg.aspx
- https://seea.un.org/